جـامعـــة النجاح الوطنية
كليـــة الدراســـات العليـــا

انتهاء حل الدولتين على أرض الواقع والبدائل المطروحة: حل الدولة الواحدة

إعداد
الحسن علي فرج

إشراف
د. باسل منصور

قدمت هذه الرسالة استكمالا لمتطلبات الحصول علي درجه الماجستير في القانون العام، من كلية الدراسات العليا، في جامعة النجاح الوطنية، نابلس– فلسطين.

2022

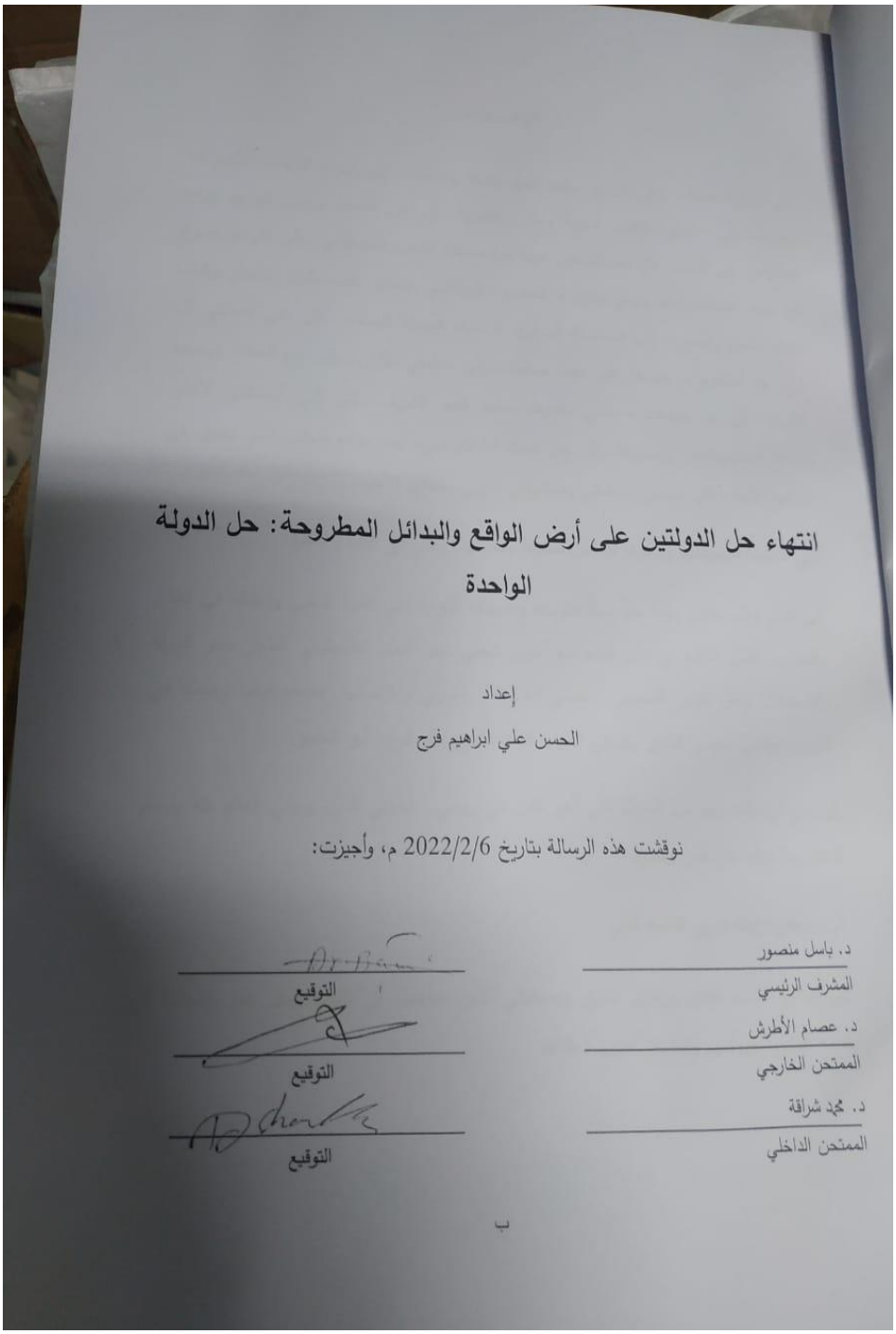

انتهاء حل الدولتين على أرض الواقع والبدائل المطروحة: حل الدولة الواحدة

إعداد

الحسن علي ابراهيم فرج

نوقشت هذه الرسالة بتاريخ 2022/2/6 م، وأجيزت:

د. باسل منصور	التوقيع
المشرف الرئيسي	
د. عصام الأطرش	التوقيع
الممتحن الخارجي	
د. محمد شراقة	التوقيع
الممتحن الداخلي	

ب

الإهـــداء

إلى البشرية جمعاء، وإلى كل من طلب العلم والعلا والارتقاء.. إلى أرواح الشهداء الأكرم منا جميعاً....إلى الأسرى، قناديل الحرية وحراس القضية...إلى من ضحوا بريعان شبابهم وزهرة أعمارهم...إلى كل حر قال نعم لفلسطين دولة حرة مستقلة للشعب الفلسطيني...إلى كل من صرخ في وجه الاستعمار الصهيوني وقال لا للتطبيع...إلى التي علمتني كيف يكون الانجاز وكيف أتسلح بالعزم والصبر،، إلى المناضلة الصابرة، الخنساء الجميلة الحسناء...إلى التي أعطتني كل شيء ولا أستطيع رد جهدها علي مهما صنعت...إلى معلمتي الأولى...إلى نبع العطاء ووصيه الأنبياء...إلى من صنعت سعادتي بخيوط نسجها قلبها الشريف...إلى التي أوصلتني لأعلى درجات العلم والتعليم بإصرارها...إلى من كتبت لنا كل شيء بقلم مداده الحنان الذي يجري في عروقها الأبية...إلى حبيبتي ومعلمتي ومعشوقتي الأولى ومنفاي الأخير.

أمي الحبيبة فليعوضها ويأجرها الله عن صبرها وعطائها وعني في الدنيا والآخرة.

إلى الذي وقف خلفي دوماً حياً ميتاً بتاريخه ومدرسته الثورية التي شقها لشعبي وأبطاله في الفكر والميدان، فكان الدافع لي بأن أتقدم مع أحرار شعبي نحو الحلم الفلسطيني الناجز نحو الدولة والاستقلال وحق تقرير المصير...علمني الانتصار لشعبي وللإنسانية جمعاء أينما وجدت في الكون...والدي معلمي قائدي وقدوتي الشهيد القائد الشيخ علي فرج– أبو الحسن.

إلى من ارتبطت بهم من الميلاد إلى آخر نفس في روحي...أخوتي الذين يروني العالم كله واراهم الدنيا وما فوقها من قمر ونجوم.

إلى زوجتي رفيقه دربي تفاحه قلبي

إلى أبنائي فلذات كبدي ورهان عمري ومستقبلي الذين سأعمل أن يكونوا رسل علم وإنسانية في خدمه البشرية ووطنهم وقضايا أمتهم العادلة.

الشكر والتقدير

أتقدّم بخالص الشّكر وجزيل العرفان إلى جامعة النجاح الوطنية، وإلى كليّة الدّراسات العليا في الجامعة ممثّلةً بعميدها وأساتذتها الأفاضل، وجميع العاملين فيها.

كما أتقدّم بجزيل الشّكر والعرفان إلى أستاذي الدكتور: **باسل منصور** المشرف على هذه الرّسالة، لما قدَّمَه لي من جهد وافر وخيّر أعانني على إنجاز هذا العمل، وكما أتقدم بالشكر للأساتذة الكرام أعضاء لجنة المناقشة؛ د. محمد شراقة، د. عصام الأطرش، لما لهم من فضلٍ في إثرائها بملاحظاتهم وإرشاداتهم، التي من شأنها الارتقاء بجودة هذا العمل وإخراجه بالشَّكل المطلوب، وشكر خاص للدكتور احمد بشتاوي الذي دعمني من بداية عملي هذا لنهايته ولم يبخل علي بأي معلومة ترتقي برسالتي.

كما أتقدم بالشّكر والامتنان إلى كل مَنْ مدَّ لي يد العون والمساعدة بتزويدي بكافَّة المعلومات التي كانت ذات أهميّةٍ في إعداد هذه الدّراسة وخروجها بالشَّكل المطلوب. وإلى كل مَنْ قدم لي يد المساعدة طوال فترة دراستي إلى هذه اللحظة.

الإقرار

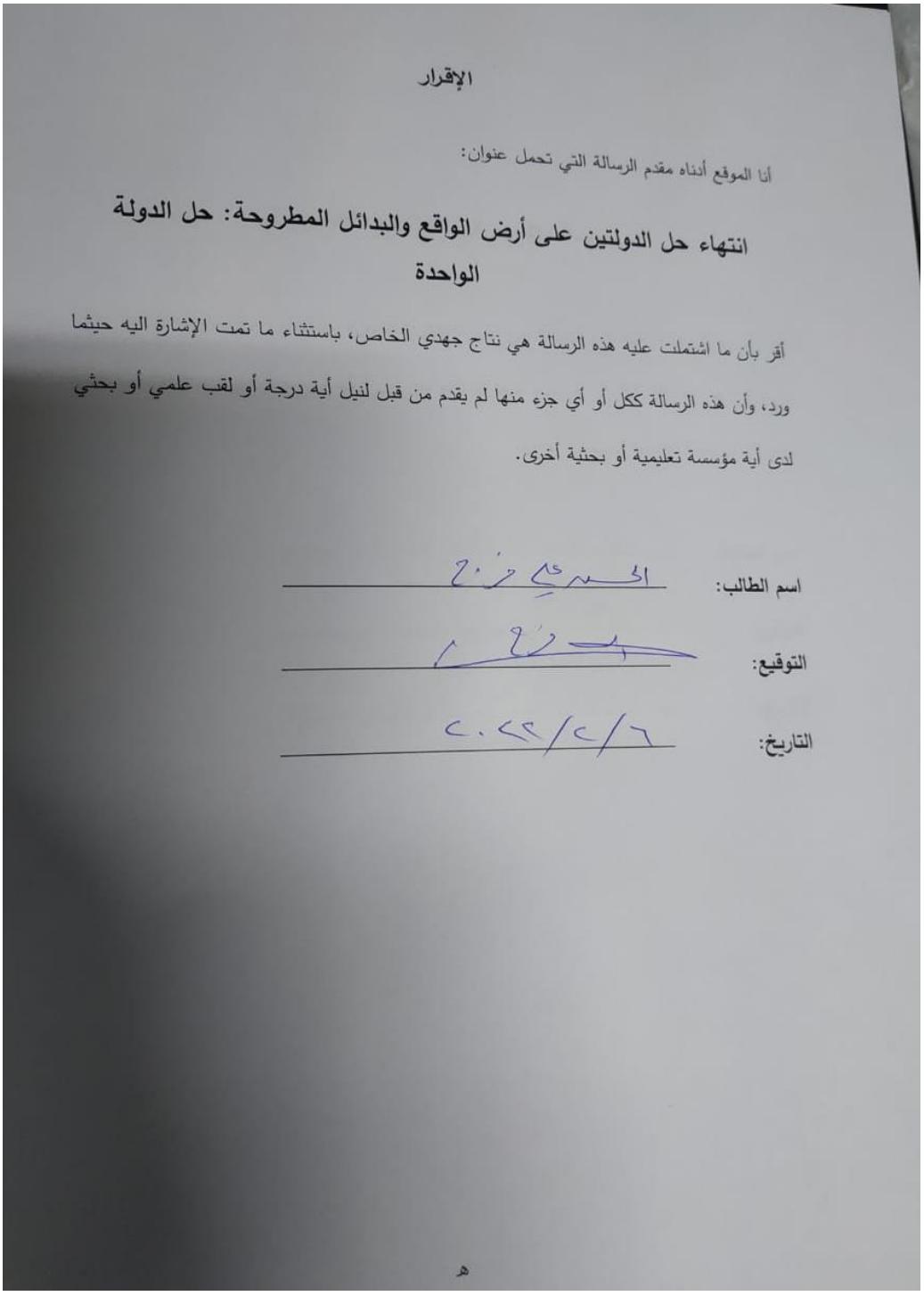

الإقرار

أنا الموقع أدناه مقدم الرسالة التي تحمل عنوان:

انتهاء حل الدولتين على أرض الواقع والبدائل المطروحة: حل الدولة الواحدة

أقر بأن ما اشتملت عليه هذه الرسالة هي نتاج جهدي الخاص، باستثناء ما تمت الإشارة اليه حيثما ورد، وأن هذه الرسالة ككل أو أي جزء منها لم يقدم من قبل لنيل أية درجة أو لقب علمي أو بحثي لدى أية مؤسسة تعليمية أو بحثية أخرى.

اسم الطالب: الحسين نزال

التوقيع:

التاريخ: ٢٠٢٢/٤/٦

هـ

فهرس المحتويات

الإهــداء.....ج

الشكر والتقدير.....د

الإقرار.....هـ

الملخص.....ط

المقدمة.....1

أهمية الدراسة.....3

مشكلة الدراسة.....5

أهداف الدراسة:.....5

منهجية الدراسة.....7

محددات الدراسة.....7

الدراسات السابقة.....8

الفصل الأول: حل الدولتين، موقف جانبي الصراع من الحل، المبررات وأسباب الفشل..... 14

المبحث الأول: حل الدولتين والموقف الفلسطيني والإسرائيلي من الحل..... 15

المطلب الأول: الموقف الفلسطيني من حل الدولتين:..... 17

المطلب الثاني: الموقف الإسرائيلي من حل الدولتين 29

المبحث الثاني: مبررات وأسباب فشل حل الدولتين..... 39

المطلب الأول: مبررات حل الدولتين لأطراف الصراع:..... 40

المطلب الثاني: أسباب فشل حل الدولتين..... 42

الفصل الثاني: حل الدولة الواحدة وإمكانية تطبيقه والمعيقات التي يواجهها 66

المبحث الأول: ماهية حل الدولة الواحدة والمعيقات والتحديات التي يواجهها 67

المطلب الأول: مفهوم حل الدولة الواحدة وأشكاله..... 69

المطلب الثاني: نماذج دولية لفكرة الدولة الواحدة..... 77

المطلب الثالث المعيقات والتحديات التي تواجه حل الدولة الواحدة..... 92
الفرع الأول: الموقف الإسرائيلي من فكرة حل الدولة الواحدة ثنائية القومية..... 93
الفرع الثاني: الموقف الفلسطيني من فكرة حل الدولة الواحدة ثنائية القومية 96
الفرع الثالث: معوقات وتحديات فكرة حل الدولة الواحدة ثنائية القومية..... 97
المبحث الثاني: إمكانية حل قضايا الحل النهائي في ظل الدولة الواحدة..... 100
المطلب الأول: قضية القدس واللاجئين وحل الدولة الواحدة..... 100
الفرع الأول: قضية القدس وحل الدولة الواحدة 100
الفرع الثاني: قضية اللاجئين وحل الدولة الواحدة..... 107
المطلب الثاني: قضية المياه والحدود وحل الدولة الواحدة..... 116
الفرع الأول: قضية المياه وحل الدولة الواحدة 116
الفرع الثاني: قضية الحدود وحل الدولة الواحدة..... 122
الخاتمــة 129
المراجع العلمية..... 136
Abstract..... b

فهرس الجداول

جدول 1: أعداد اللاجئين الفلسطينيين في الدول العربية والأراضي الفلسطينية..... 112
جدول 2: توزيع الأراضي على الدولتين العربية واليهودية 113

انتهاء حل الدولتين على أرض الواقع والبدائل المطروحة: حل الدولة الواحدة

إعداد

الحسن علي فرج

إشراف

د. باسل منصور

الملخص

تناولت هذه الدراسة موضوع انتهاء حل الدولتين على أرض الواقع والبدائل المطروحة (حل الدولة الواحدة)، حيث بحثت هذه الدراسة مدى إمكانية حلّ القضية الفلسطينية، في صعوبة الوصول إلى حل الدولتين بالرغم من أن الشرعية الدولية قد أقرت في ذلك الحل وفقاً لقراري مجلس الأمن 242 و383، وبموجب اتفاق أوسلو اعترفت منظمه التحرير بوجود دولة إسرائيل مقابل اعتراف إسرائيل بالمنظمة كممثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني وأنه بموجب اتفاق أوسلو تنازلت منظمه التحرير عن 78٪ من مساحه فلسطين التاريخية مقابل دوله مستقلة للفلسطينيين على حدود الرابع من حزيران عام 67، أي بمعنى تبقى للدولة الفلسطينية المنشودة من مساحه فلسطين التاريخية فقط 22٪ فقط، وثم البحث عن بديل لهذا الحلّ وهو حل الدولة الواحدة ومدى تقبل الجانب الإسرائيلي لهذا الحل، وإمكانية تطبيقه في نطاق القانون الدولي، وإمكانية الاستفادة من تجربة جنوب أفريقيا لهذا الحل، وكذلك استقصاء مدى قابلية هذا الحلّ للتحقق، إضافة إلى بيان قدرة نموذج حلّ الدولة الواحدة على إيجاد حلول للقضايا العالقة، تلك التي لم يستطع حلّ الدولتين أن يوجد اتفاقاً بشأنها، ويقدم حلولاً مقبولة للطرفين كقضية اللاجئين والسيادة على الأرض والقدس.

ويمكننا القول أن حل الدولتين قد فشل بسبب سياسات فرض الواقع من قبل الاستعمار الصهيوني من جدار فصل عنصري وتهويد للقدس وزيادة عدد المستوطنات بشكل كبير ومستمر دون توقف وفرض واقع جغرافي وعمراني بتغيير وطمس معالم شكل حدود ال 67 (الضفة الغربية، القدس، غزة) الذي بدوره ألغى عملياً فكرة حل الدولتين التي بقيت حبراً على ورق، وعلى الرغم من تنازل منظمه التحرير عن 78٪ من مساحه فلسطين التاريخية بموجب اتفاق أوسلو "الأرض مقابل السلام"، فإننا نجد أن كل المعطيات تؤكد أن إسرائيل لن تقبل بحل الدولتين ولا حل الدولة الواحدة من باب أيديولوجي وعقائدي ديني، فقد أصبحت غالبية الأحزاب الإسرائيلية تميل نحو اليمين المتشدد، فلا يوجد أي تأثير لليسار الإسرائيلي سياسياً أو اجتماعياً أو أي جانب آخر، فاليوم أصبح اليمين المتأرجح ما بين يمين متشدد ويمين متطرف هو الأكثر تأثيراً في رسم السياسة الإسرائيلية الرافض أن يشاركه العرب الفلسطيني فيما اغتصبه بالقوة من أرض فلسطين من خلال العصابات الصهيونية، فهو لا يريد منح الفلسطيني أي شيء بل تحولت إسرائيل من قوة احتلال مؤقت إلى إحلال دائم واستعمار تفريغي لكامل فلسطين التاريخية من العرب الفلسطينيين بشكل كلي وتطهير وإعادة تهجير الشعب الفلسطيني بعد عامي 1948 و 1967 بهدف إنهاء القضية الفلسطينية للأبد وتحويل ما تبقى من أرض فلسطين وهي 22% لصالح إسرائيل مع إبقاء 11% منها للفلسطينيين على شكل كنتونات ومقاطعات ومناطق جغرافية معزولة متقطعة الاوصال غير مترامية الاطراف، بشكل يشبه قطعة الجبنة السويسرية بشكل اكثر من سلطة واقل من حكم ذاتي في الضفة الغربية وتحويل قضية الشعب الفلسطيني لقضية أكراد جدد في العالم ليس لهم دولة أو حدود أو جغرافيا.

كلمات مفتاحية: حل الدولتين، حل الدولة الواحدة، الموقف الإسرائيلي، اللاجئين، قضية المياه.

المقدمة

لقد أصبح حل الدولتين صعب التطبيق بل ومن الممكن القول باستحالة وجوده على أرض الواقع، على الرغم من وجود اتفاقية أوسلو الموقعة بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي في الثالث عشر من أيلول لعام 1993 حيث كان من المفترض أن تنتهي المفاوضات بين الجانبين عام 1999 على أساس حل دولتين بإقامة دولة فلسطينية مستقلة على حدد الرابع من حزيران عام 1967، بيد أن المراوغة والتعنت الإسرائيلي والتهرب من تنفيذ استحقاقات الاتفاقيات الموقعة مع الجانب الفلسطيني حالت دون تنفيذ هذا الحل، الأمر الذي أدى لحدوث انتفاضة الأقصى عام 2000.

وبعد اندلاع انتفاضة الأقصى عام 2000 واشتداد الصراع الفلسطيني الإسرائيلي وصل لحد المواجهة المسلح، كان لهذا الأمر الدور في انهيار المفاوضات بين الجانبين وعادت الأمور للأسوأ مما كانت عليه قبل اتفاق أوسلو عام 1993، وكذلك كان الأثر البالغ على القضية الفلسطينية على الساحة الدولية مما دفع بالإدارة الأمريكية لطرح فكرة وجود مبادرة دولية تكون قادرة على إحياء المفاوضات بين الجانبين تقوم على حل الصراع الفلسطيني الإسرائيلي بإقامة دولة فلسطينية إلى جانب إسرائيل، وهذه المبادرة أعلن عنها الرئيس الأمريكي الأسبق جورج بوش الابن في الرابع والعشرين من حزيران عام 2002، وذلك في محاولة لحل الصرح برزمة واحدة.

وأمام هذه المعطيات فقد بات البحث عن خيارات وبدائل مشروعة أمام للحركة الوطنية الفلسطينية، ولعل الخيار الذي برز على السطح في الفترة الماضية من قبل بعض المفكرين العرب والفلسطينيين هو خيار (الدولة الواحدة الديمقراطية) التي يعيش ويتمتع بها الفلسطينيون والإسرائيليون بحقوق متساوية، ويعني حل الدولة الواحدة تسوية الصراع الفلسطيني الإسرائيلي على أساس وجود نظام سياسي للشعبين الفلسطيني والإسرائيلي على كامل أرض فلسطين التاريخية،

وهذا الطرح يحمل في طياته نموذجين مختلفين من الحل؛ الأول يقوم على أساس فكرة دولة ديمقراطية، والثاني يقوم على أساس فكرة دولة ثنائية القومية، وبالرغم من عدم وجود تعريف محدد ومتفق عليه لحل الدولة الواحدة لا سيما ثنائية القومية في سياق الصراع الفلسطيني الإسرائيلي فهناك الكثير من المحددات التي يمكن استنباطها من تجارب دولة أخرى طبقت هذا النموذج ومنها سويسرا، بلجيكيا، وجنوب أفريقيا، ويمكن القول بأن التعرف الأقرب للدولة ثنائية القومية بكونه مفهوم سياسي لقيام نظام حكومي يشترك فيه شعبان في النظرة للدعائم الأساسية التي تكوّن تلك الدولة، وتكون لكل جماعة من الجماعتين القوميتين هويتها المنفصلة التي تتمتع بها من اللغة، والثقافة، والتراث الديني، ولكن لعل أهم ما يميز نظام ثنائية القومية هو الحصول على نظام توافقي بين الجماعتين القوميتين بتجنب سيطرة الأغلبية على الأقلية، لذا فلا بد من وجود عناصر أساسية كتقسيم السلطة، ووجود نظام تعدد الأحزاب، وحق الأقلية في الاعتراض، والمشاركة في السلطة التنفيذية، ولكن في نظام الدولة الديمقراطية فعادة ما ينظر لها بأنها نظام يقوم على المساواة بين المواطنين أمام القانون وشكل نظام السياسي متفق عليه، وهو أمر صعب التطبيق في ظل حل الدولة الواحدة في الصراع الفلسطيني الإسرائيلي[1].

وإزاء ذلك ومع الفشل في إنجاح مشروع حل الدولتين وفق المرجعيات الدولية أو القرارات الأممية، وفي ظل الانتشار والتزايد في عدد المستوطنات الإسرائيلية وخطط الضم والتغيرات الديموغرافية، فقد بدأ المشروع الوطني يشهد انتقالاً وتحولاً نحو مشروع الدولة الواحدة، والذي يرتكز على حقوق المواطنة، بحيث يصبح الواقع هو البوصلة التي تقود عملية المطالبة بحقوق مواطنة متساوية لجميع السكان، وعليه فإن فكرة حل الدولة الواحدة أصبح هو الحل المتاح التفاوض حوله بين

[1] المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين (بديل) (2005)، **حل الدولتين، حل الدولة الواحدة وحقوق اللاجئين**، رام الله، ص12.

الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي والمجتمع الدولي لا سيما إذا ما رأينا الدعم اللامحدود من الجانب الأمريكي للجانب الإسرائيلي في كافة المجالات والقضايا، والذي أسهم في تكريس زيادة الوجود الإسرائيلي في مناطق الضفة الغربية بشكل غير مسبوق من التوسع الاستيطاني والتحول الديمغرافي الكبير في القدس بشكل خاص لصالح اليهود، وفي ضوء ذلك فإن هذه الدراسة تسعى للبحث في مسألة انتهاء حل الدولتين على أرض الواقع والبدائل المطروحة (حل الدولة الواحدة).

أهمية الدراسة

أولاً- الأهمية النظرية:

في ظل التعقيدات نحو السعي من أجل إقامة دولة فلسطينية مستقلة في الأراضي التي احتلتها إسرائيل عام 1967 وهي الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، وقطاع غزة بناءً على الشرعية الدولية وقرارات مجلس الأمن لا سيما قراري 242 و383، وفي ضوء مواصلة الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة بشكل محموم في عملية توسيع المستوطنات ومضاعفتها، خاصة في الضفة الغربية، بما يجعل المناطق الفلسطينية المأهولة في الضفة جزراً محاصرة بالمستوطنات وطرقها الالتفافية وبجيش الاحتلال الحارس لها والمدافع عنها، عاد بقوة حديث – لم يتوقف تماماً في الماضي- عن خيار العمل من أجل إقامة دولة واحدة في كل المساحة الممتدة من البحر الأبيض المتوسط غرباً إلى نهر الأردن وامتداداته الغورية شرقاً، ومن إصبع الجليل شمالاً إلى خليج العقبة جنوباً، أي في حدود فلسطين التي كانت قائمة قبل العام 1948، حيث أن صيغة دولة واحدة على أساس المساواة الكاملة في الحقوق هي الصيغة المثلى لحل جذري للمعضلة الراهنة وللصراع الفلسطيني- الاسرائيلي، الناجم، أساسا عن مجيء أعداد كبيرة من المهاجرين اليهود من أنحاء العالم إلى فلسطين في سياق المشروع الاستيطاني الاستعماري الصهيوني، مما نتج عنه إلحاق

الأذى بحياة وحقوق ومواطنة ووجود أهل البلد الأصليين على أرضهم، ففي إطار حل جذري كهذا فقط، يمكن حل قضية اللاجئين الفلسطينيين بشكل كامل، من خلال احترام حقهم في العودة إلى وطنهم وديارهم. ويساق في ذلك نموذج جمهورية جنوب أفريقيا بعد زوال نظام الفصل العنصري (الأبارتهايد) في دستور العام 1993 المؤقت، ثم دستور العام 1999 الدائم، الذي يعطي لكل مواطن في البلد، من حيث المبدأ، حقوقاً متساوية مع الآخرين، بغض النظر عن الأصل واللغة والإثنية والدين ولون البشرة.

وعليه تكمن الأهمية النظرية لهذه الدراسة في تبيان الجوانب المنظمة لإنشاء حل لقضية الاستعمار الصهيوني لفلسطين في إطار وصفي مقارن بين حل الدولتين وحل الدولة الواحدة من خلال توضيح فكره كل منهما والأسباب التي أدت لنشوئهما والآثار المترتبة على كليهما من نجاح وفشل وامكانيه التطبيق.

ثانياً- الأهمية العملية:

تكمن أهمية في دراسة نصوص القوانين والاتفاقيات التي حكم ذلك ومن ثم تقديم اقتراحات وتوصيات لذلك، وعليه فإن أهمية الدراسة تكمن في الآتي:

1- إبراز العوامل التي أثرت في انتهاء فكرة حل الدولتين.

2- إلقاء الضوء على فكرة حل الدولتين وأثره على قضايا الحل النهائي لا سيما القدس والحدود واللاجئين.

3- الكشف عن مواقف الأطراف المعنية بفكرة حل الدولتين لا سيما الفلسطيني والإسرائيلي في ظل غياب بعض الدعم الدولي لهذه الفكرة لا سيما الموقف الأمريكي.

4- إبراز موقف الأمم المتحدة ومجلس الأمن الدولي والجمعية العامة للأمم المتحدة من فكرة حل الدولتين.

5- استشراف البحث عن حل الدولة الواحدة كأحد الخيارات القابلة للحل.

6- توضيح مستقبل حل القضية الفلسطينية على أساس حل الدولة الواحدة.

مشكلة الدراسة

تكمن مشكله الدراسة في البحث في مدى إمكانية حلّ القضية الفلسطينية، في صعوبة الوصول إلى حل الدولتين، والبحث عن بديل لهذا الحلّ وهو حل الدولة الواحدة ومدى تقبل الجانب الإسرائيلي لهذا الحل، وإمكانية تطبيقه في نطاق القانون الدولي، وإمكانية الاستفادة من تجربة جنوب أفريقيا لهذا الحل، وكذلك استقصاء مدى قابلية هذا الحلّ للتحقق، إضافة إلى بيان قدرة نموذج حلّ الدولة الواحدة على إيجاد حلول للقضايا العالقة، تلك التي لم يستطع حلّ الدولتين أن يوجد اتفاقاً بشأنها، ويقدم حلولاً مقبولة للطرفين كقضية اللاجئين والسيادة على الأرض والقدس...الخ، بالرغم من أنه ليس ضمن البدائل المطروحة في إطار المحاولات الرسمية لإنهاء الاستعمار الصهيوني، وفي المقابل تتمحور المحاولات الدولية حول حل الدولتين والذي يحظى بتأييد معظم الدول بما فيها إسرائيل والسلطة الفلسطينية واللتين اتفقتا عليه من حيث المبدأ في مؤتمر إنديانابوليس في نوفمبر 2007، ويثور التساؤل الهام هنا: ما أثر انتهاء حل الدولتين على أرض الواقع وما البدائل المطروحة (حل الدولة الواحدة) كنموذج؟.

أهداف الدراسة

الهدف الرئيس من هذه الدراسة هو البحث عن حلول واقعية لحل الاستعمار الصهيوني لفلسطين بعدما بات ليس من السهل الذهاب باتجاه حل الدولتين، والذهب إلى إمكانيه تحقيق حل جديد

لإنهاء الاحتلال وحفظ استقرار وأمن المنطقة من خلال العيش في دولة واحدة يتمتع شعبها بحقوق مدنية واجتماعية واقتصادية وسياسية متساوية، وعليه تسعى هذه الدراسة لتحقيق جملة من الأهداف ومنها:

1- إلقاء الضوء على فكرة الدولتين وأثرها على حل الصراع الفلسطيني الإسرائيلي.

2- بيان مدى إمكانية تطبيق حل الدولتين في ظل الممارسات الإسرائيلية على أرض الواقع.

3- استكشاف الحلول البديلة ومدى إمكانية تطبيقها لا سيما حل الدولة الواحدة.

4- بيان مدى إمكانية تطبيق حل الدولة الواحدة نظرياً وواقعياً.

5- التعرف إلى المواقف المختلفة حول فكرة حل الدولة الواحدة.

6- إبراز موقف الأمم المتحدة ومجلس الأمن الدولي والجمعية العامة للأمم المتحدة من فكرة حل الدولتين.

7- التعرف إلى المعيقات والتحديات التي ستواجه تطبيق حل الدولة الواحدة.

السؤال الرئيس للدراسة:

ما مدى إمكانية حل الدولة الواحدة على أرض الواقع وتلبيته للحقوق الأساسية الشعب الفلسطيني؟

ويتفرع من هذا السؤال الأسئلة الفرعية التالية:

1. هل يمكن تطبيق حل الدولة الواحدة على أرض الواقع؟
2. إلى أي مدى يمكن إيجاد حلول لقضايا الحل النهائي في ظل حل الدولة الواحدة؟
3. ما الضمانات الدولية لإنجاح هذا النموذج من الحل؟

4. ما موقف الأمم المتحدة ومجلس الأمن الدولي والجمعية العامة للأمم المتحدة من فكرة حل الدولتين.

5. ما التحديات التي يمكن يواجهها حل الدولة الواحدة؟

6. ما مدى تقبل طرفي الصراع لفكرة حل الدولة الواحدة رسمياً وشعبياً؟

منهجية الدراسة

تعتمد هذه الدراسة على الاسترشاد بالمنهج الوصفي التحليلي، وذلك من خلال تحليل ووصف لمعطيات الدراسة لا سيما مشاريع حل القضية الفلسطينية منذ النكبة وحتى اليوم، والوقوف أمام أهم الإشكالات والعقبات التي حالت دون تحقيق حل الدولتين، والبحث في مدى إمكانية تطبيق حل الدولة الواحدة، و وعلاقة حل الدولة الواحدة بقضايا الحل النهائي المتمثلة في قضية اللاجئين والقدس وغيرها من قضايا الحل النهائي.

محددات الدراسة

يتمثل النطاق الزماني التشريعي للدراسة منذ بداية الصراع الفلسطيني الإسرائيلي والمتمثل في الاستعمار الصهيوني لفلسطين عام 1948 وما تلاه من احتلال للأراضي الفلسطينية في الرابع من حزيران عام 1967، وما عقبه من معاهدات واتفاقيات بين طرفي الصراع لحل هذا الصراع ولعل أهمها اتفاق اوسلو عام 1993 وخارطة الطريق عام 2003 وقرارات مجلس الأمن والجمعية العامة والقانون الدولي الانساني الذي أنشئ للشعوب تحت الاحتلال ، أما النطاق المكاني فهو أرض فلسطين التاريخية.

الدراسات السابقة

في سعي الباحث لإيجاد دراسات مشابهة لدراسته أو قريبة منها، فقد تم الوصول لعدد من الدراسات السابقة التي تتشابه إلى حد ما مع الدراسة الحالية أو قريبة منها ومن هذه الدراسات:

دراسة (زريق،2011) [1]، حيث ناقش الباحث في هذه المقالة الحجج التي تدافع عن حل الدولة الواحدة في فلسطين، ويفند بعش تفصيلاتها. ويؤكد الباحث أن فشل عملية أوسلو لا يؤدي تلقائياً إلى ضرورة تبني حل الدولة الواحدة، ثم يتوصل إلى الاستنتاج أن حل الدولة الواحدة ليس أكثر عدالة من حل الدولتين، كما أنه ليس أكثر عملية في التطبيق من حل الدولتين، ويرى أن حل الدولة الواحدة ليس جديداً على الفكر السياسي الفلسطيني، مع أن طريقة تقديمه اليوم تختلف عن التصورات القديمة لفكرة الدولة الواحدة أكانت دولة واحدة ذات ثنائية قومية على غرار ما عرضه يهودا ماغنس، أو دولة واحدة ديمقراطية على منوال ما اقترحته حركة (فتح) في سنة 1968، وبين الباحث أن الدولة الواحدة ليست حلاً بقدر ما هي مسار ودعوة إلى التعبير عن الصراع بلغة جديدة، وبهذه الصفة، فإن فائدتها الأساسية تكمن في أنها تستطيع أن توحي للفلسطينيين بوسائل كفاح جديدة، وبطرق للتعبير عن مطالبهم، أكثر من تقديم حل ناجز، أقلّه في المستقبل القريب.

وهدفت **دراسة (أبو جاسر،2013)** [2]، إلى بيان الأبعاد الجيوسياسية لرؤية حل الدولتين وأثرها على مستقبل القدس وأثر استمرار الاستيطان على هذه الرؤية، والاشتراطات الإسرائيلية لإقامة الدولة الفلسطينية، وإبراز الأبعاد الديمغرافية لرؤية حل الدولتين وأثرها على قضية اللاجئين الفلسطينيين وعلى فلسطينيي عام 1948، وأوضحت الدراسة مواقف الأطراف المعنية إقليمياً ودولياً من رؤية

---

[1] زريق، رائف (2011)، **حل الدولة الواحدة من الصراع حتى الموت إلى جدلية السيد–العبد**، مجلة الدراسات الفلسطينية، عدد (86).

2 أبو جاسر، مروان ناجي (2013)، **رؤية حل الدولتين وأثرها على التسوية السياسية للقضية الفلسطينية**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الأزهر، غزة، فلسطين.

حل الدولتين، لا سيما المواقف الفلسطينية والإسرائيلية، واستعرضت الدراسة بالتحليل رؤية حل الدولتين ومستقبل إمكانية تحقيق هذه الرؤية في ظل سياسة فرض الأمر الواقع من قبل الجانب الإسرائيلي، وخلصت الدراسة إلى تراجع التسوية السياسية القائمة على رؤية حل الدولتين وعدم إمكانية تطبيقها بسبب استمرار تعنت الحكومات الإسرائيلية بمواقفها برفض إقامة دولية فلسطينية، وعدم توفر القدرة الرغبة لديها في المضي قدماً نحو تسوية تؤدي لقيام دولة فلسطينية مستقلة وعاصمتها القدس الشرقية.

بينما هدفت **دراسة (زيد،2013)** [1]، إلى بيان نموذج الدولة الواحدة وأثر ذلك على عملية السلام الفلسطينية الإسرائيلية (الإمكانية والتحديات)، حيث جاءت الدراسة لمناقشة نموذج حل الدولة الواحدة وإمكانية أن يكون بديلاً لتحقيق السلام بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي، وذلك من خلال مناقشة الإمكانيات المتاحة أمام هذا النموذج سواء في مدى المقبولية أو في مدى القدرة على تقديم حلولاً للإشكاليات التي لم يستطع حل الدولتين تقديمها، وخلصت الدراسة إلى نموذج الدولة الواحدة يبدو أكثر واقعية من أي حل سابق أو حالي، لكن المشكلة أن إسرائيل غير جاهزة لأي حل، فهي لا تريد حل دولة واحدة ولا حل دولتين، بل تسعى للتفاوض من أجل التفاوض وكسب الوقت لمواصلة الاستيطان والتوسع والسيطرة على الأرض، وبالتالي إبقاء الأمر كما هول عليه والذهاب نحو تكريس وفرض الأمر الواقع بوجود الاحتلال، وكذلك خلصت الدراسة إلى وجوب إعادة النظر بموضوعية واضحة وعميقة ومن كافة المنطلقات السياسية التي ارتبطت بشعار حل الدولتين، والتي لم تبقي مكاناً لدولة فلسطينية ذات سيادة، فإسرائيل لا تريد الانسحاب الكامل من

1 زيد، أمينة رمضان طاهر (2013)، **نموذج الدولة الواحدة وأثر ذلك على عملية السلام الفلسطينية الإسرائيلية (الإمكانية والتحديات)**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين.

الضفة الغربية والقدس الشرقية وترفض الحديث عن عودة اللاجئين الفلسطينيين؛ لأن ذلك يدمر مشروع الدولة اليهودية.

أما **دراسة (المناصرة،2018)** [1]، فقد أشارت إلى أن شعار (الدولة الواحدة) يعني إقامة دولة مشتركة على أرض فلسطين التاريخية، ذات طابع فدرالي للفلسطينيين واليهود معاً، بعد تفكيك (عنصرية) دولة إسرائيل، وتخليها عن أيديولوجيتها الصهيونية، تسمى (دولة كنعان الجديدة)، حسب بعض الإسرائيليين، أو (إسراطين) حسب مصطلح (معمر القذّافي)، أو (دولة الأمر الواقع)، حسب بعض الفلسطينيين. تكون هذه الدولة ، (ثنائية القومية): عربية – إسرائيلية. وطرح (إدوارد سعيد) فكرة (اتحاد كونفدرالي إسرائيلي – فلسطيني)، وطرحت فكرة (اتحاد ثلاثي: إسرائيلي – فلسطيني – أردني)، الهدف منها حلّ مشكلة اللاجئين، ضمن هذا الاتحاد، أي أن يصبح هذا اللاجئ، مواطناً في دولة الاتحاد، حيث تتحقق (العودة)، تلقائياً، ترتكز فكرة الدولة الواحدة على مفهوم (الاعتراف بالواقع)، أي أنَّ المستوطنات التي ترعرعت ونمت واتسعت في ظل اتفاق أوسلو، لم تعد تسمح بقيام دولة مستقلة في الضفة وقطاع غزة والقدس الشرقية، وبالتالي، يتم (التكيف مع الاحتلال)، بدلاً من مقاومته، حتى يجيء الحل المنتظر: (الدولة ثنائية القومية).

وخلص الباحث إلى ما يلي:

1. اليهود في إسرائيل هم مجموعة قومية، يجب التعاون معها من أجل إقامة دولة ثنائية القومية.
2. الوصول إلى دولة ثنائية القومية، لا يتطلب بالضرورة أن يطالب الفلسطينيون في الضفة وقطاع غزة بالحصول على الهوية الإسرائيلية، وإنما هو ممكن في ظل نشوء حاجة إلى

[1] المناصرة، عز الدين (2018)، **مشروع الدولة الواحدة (ثنائية القومية): التكيف مع الاحتلال وتوطين إسرائيل والهروب إلى الأمام**، الحوار المتمدن. https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=591650&r=0 ، تاريخ الولوج: 30-8-2020، ساعة 12 ظهراً.

التعاون بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية في مجالا ت متعددة في اتجاه ثنائي القومية في مراحل متأخرة.

3. الفلسطينيون في إسرائيل مطالبون بالبحث عن إمكانات التواصل الثقافي والحضاري والاجتماعي والنقابي والاقتصادي والسياسي مع المناطق التي تحكمها السلطة الفلسطينية.

4. الحل على أساس الدولة ثنائية القومية هو الحل القادر على حل إشكالات صعبة تواجه الشعب الفلسطيني.

وبينت **دراسة (أبو بكر، 2018)**[1]، مشاريع التسوية الفلسطينية مع الحركة الصهيونية 1899-2018، أن هناك ستة مشاريع متتالية للتسوية السلمية مع الحركة الصهيونية 1899- 2018 الراعية للمشروع الصهيوني، وتعكس في مجملها – إلى حد كبير –مسيرة تطورها وتيقظها وجهودها المضنية في التخفيف من حدة نتائجه والتقاط أنفاسها على غرار ما قامت به حركة الجهاد الإسلامي ضد الوجود الصليبي في العصور الوسطى، متحملة كل أعباء اللوم والنقد والتجريح والتخوين والتباكي على مسيرة التاريخ التي لن تتوقف في محطة معينة، ولا تزال تندفع إلى الأمام، والمشروع الصهيوني يراهن على الزمن وتناقضات القوة والضعف وتحالفاته الاستعمارية مع القوى العظمى التي تسعى للهيمنة على المنطقة العربية وثرواتها، وفي مقدمتها الطاقة والطرق والممرات العالمية الحيوية التي تشرف عليها بالرغم من التقدم الكبير في وسائل المواصلات والاتصالات والحماية والمراقبة، واتخاذها من مشروعها قاعدة متقدمة لضمان مصالحها وهو ما جاهر به علانية كبار المسؤولين والقادة في تلك الدول.

[1] أبو بكر، أمين (2018)، **مشاريع التسوية الفلسطينية مع الحركة الصهيونية 1899-2018**، مجلة شؤون فلسطينية، عدد (272).

أما **دراسة (عبد الله،2019)**[1]، فقد هدفت إلى معرفة السيناريوهات المستقبلية المتعلقة بالنظام السياسي الفلسطيني، حيث حاولت الدراسة مناقشة الموضوع من خلال طرح سيناريوهين وهما: سيناريو حل الدولة الواحدة (ثنائية القويمة)، وسيناريو حل الدولتين، واستخدم الباحث المنهج الاستقرائي والاستنباطي، وخلصت الدراسة إلى أن أغلبية الإسرائيليين والفلسطينيين يعارضون خيار حل الدولة الواحدة (ثنائية القومية) فمن الصعوبة تصور أن يعيشوا في دولة واحدة، فالثقة بين الطرفين منعدمة، ولا رغبة لديهما بالمشاركة في مصر واحد، وقد ثبتت الصراعات الانفصالية لدى الطرفين قوتها عن حصول أي أزمة سياسية، مما سيؤدي في النهاية إلى الانفصال، وأن الحل الوحيد والمنطقي هو حل الدولتين.

التعقيب على الدراسات السابقة

جاءت أغلب الدراسات السابقة متناولة موضوع حلّ الدولتين، والعقبات التي تواجه تحويل مشروع حلّ الدولتين إلى واقع ملموس على أرض الواقع، بحيث نستطيع من خلاله الحديث عن إمكانية تحقيق قيام سلام شامل وعادل بخصوص القضية الفلسطينية، فبدت رؤية حلّ الدولتين أسطورَة غير قابلةً للتطبيق، وهناك بعض الدراسات التي تطرقت إلى بديل الدولة إلا أن هذا الطرح في غالبيته لم يتجاوز كونه سيناريو مقترح، إذ من الصعوبة تطبيق هذا الحل لا سيما من قبل المجتمع الفلسطيني والإسرائيلي لصعوبة التعايش بين الشعبين المتصارعين منذ الاستعمار الصهيوني لفلسطين عام 1948، وكذلك أن فكرة حل الدولة الواحدة يدمر فكرة الدولة اليهودية كدولة قومية للشعب اليهودي، ولكن ما تتميز به هذه الدراسة هو تناولها لموضوع انتهاء حلة الدولتين وإمكانية تطبيق فكرة حل الدولة الواحدة، ومحاكاته مع القضايا التي تشكل معضلة التسوية

(1) عبد الله، خالد خليل أحمد الشيخ (2019)، **مستقبل النظام السياسي الفلسطيني بين حل الدولة الواحدة وحل الدولتين**، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، مجلد (10)، عدد (3)، الإسماعيلية، مصر.

بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي لا سيما قضية اللاجئين والقدس والسيادة وفلسطينيي عام 1948 والدولة اليهودية، وكذلك فإن هذه الدراسة ستقوم بالبحث في حل الدولة الواحدة وامكانيه التطبيق والنجاح والفشل لهذا الحل.

الفصل الأول

حل الدولتين، موقف جانبي الصراع من الحل، المبررات وأسباب الفشل

بالعودة إلى التاريخ البعيد لقد تشكلت فكرة تقسيم فلسطين إلى دولتين (يهودية، عربية) بعد تصريح وزير الخارجية البريطاني آرثر بلفور عام 1917، وذلك عندما تم منح اليهود الحق بإقامة وطن قومي لهم في فلسطين، والتي اتخذتها الحركة الصهيونية مستنداً قانونياً لإقامة دولتها اليهودية في فلسطين، ومن ثم أحالت بريطانيا مسألة النظر في تقسيم فلسطين إلى الأمم المتحدة، التي لها الدور الرئيسي إلى ما آلت إليه القضية الفلسطينية، بالمصادقة على قرار التقسيم رقم (181) بتاريخ 29 نوفمبر 1947، حيث يهدف القرار إلى تقسيم فلسطين إلى دولتين يهودية وعربية، وبناءً على هذا القرار أقامت (إسرائيل) دولتها وذلك باعتراف الأمم المتحدة بدولة إسرائيل، ووافقت على انضمام إسرائيل إلى الجمعية العامة بصفة عضو دائم.

وحديثاً فإن موقف الأمم المتحدة ما زال ثابتاً من فكرة حل الدولتين، فقد أشار الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش إلى ذلك في أكثر من مناسبة بأن حل الدولتين يظل على النحو المحدد في قرارات الأمم المتحدة والقانون الدولي والاتفاقيات الثنائية هو السبيل الوحيد لضمان أن يتمكن كل من الفلسطينيين والإسرائيليين من تحقيق تطلعاتهم المشروعة المتمثلة وإنهاء الاحتلال وتحقيق دولتين مستقلتين لهما سيادة، تعيشان جنبا إلى جنب بسلام وأمن على أساس خطوط 1967، وتكون القدس عاصمة الدولتين[1].

[1] وكالة الأنباء الفلسطينية للأخبار (وفا)، 2021/12/2، https://www.wafa.ps/.

وبالرغم من الإجماع الدولي والقبول الفلسطيني بحل الدولتين إلا أن الطرف الآخر (إسرائيل) قد مارست على الأرض إجراءات حالت دون قيام دولة فلسطينية، ابتداءً من احتلالها فلسطين عام 1948، والاحتلال لباقي أراضي فلسطين عام 1967، وحتى يومنا، فالممارسات الإسرائيلية على الأرض لا توحي بقبول إسرائيل بأن يكون هناك دولة فلسطينية إلى جانبها، بالرغم من توقيعها لاتفاقيات ومعاهدات سلام فلسطينية وعربية، لأن الأيديولوجيا اليهودية تقف من خلف ساسة وقادة إسرائيل في منع قيام دولة فلسطينية لاعتقادهم بأن أرض إسرائيل ممتدة من البحر إلى النهر ولا يمكن أن يكون هناك كيان آخر في تلك الأرض، فزادت من حجم الاستيطان وسرقة الأراضي، وتسعى نحو تهويد القدس وترفض أي عودة للاجئين إلى بيوتهم وأراضيهم التي هجروا منها، وتسيطر على مصادر المياه والحدود، وعليه فمن خلال هذا الفصل ستتم معالجة حل الدولتين المبررات والصعوبات التي يواجهها وذلك في مبحثين: المبحث الأول– حل الدولتين والموقف الفلسطيني والإسرائيلي من الحل. المبحث الثاني– مبررات وأسباب فشل حل الدولتين.

المبحث الأول: حل الدولتين والموقف الفلسطيني والإسرائيلي من الحل

إن فكرة حل الدولتين تعود إلى الاقتراح البريطاني بتشكيل لجنة دولية لدراسة الوضع في فلسطين والتي عرفت بلجنة (انسكوب)، حيث قامت تلك اللجنة بدراسة الوضع في فلسطين ورفعت توصياتها في تقرير لها إلى الأمم المتحدة بتاريخ 1947/10/31، حيث أوصت بتقسيم فلسطين إلى دولتين: إحداهما عربية والأخرى يهودية، وضمان حرية الوصول إلى الأماكن المقدسة، وقدمت اللجنة مشروعين للدولتين المفترضتين في فلسطين، عرف الأول بمشروع الأغلبية والذي نادى بتقسيم فلسطين لدولة عربية وأخرى يهودية، والثاني مشروع الأقلية الذي اقترح قيام حكومتين

إحداهما عربية والأخرى يهودية مستقلتين استقلالاً ذاتياً، وتتألف منهما دولة اتحادية باسم دولة فلسطين[1].

ومما سبق يعد حل الدولتين من المشاريع التي يسعى إلها العالم والهيئات والمنظمات الدولية ومنها هيئة الأمم المتحدة ومجلس الأمن الدولي لحل الصراع الفلسطيني الإسرائيلي للوصول إلى إقامة دولة فلسطينية على حدود 1967 بنسبة 23% من مساحة فلسطين التاريخية وذلك جنباً إلى جنب لإسرائيل التي قامت على الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1948 والتي تشكل مساحتها 77% من مساحة فلسطين التاريخية، وتحقيق سلام شامل في المنطقة، لكن هذا المشروع واجه العديد من التحديات والمعيقات ولعل أهمها هو عدم القبول الإسرائيلي بمثل هذا الحل بل استمرت في سياساتها الاستيطانية في أراضي عام 1967 لعدم تحقيق إمكانية تطبيق هذا الحل على أرض الواقع.

وتجدر الإشارة بأن السعي نحو حل للصراع الفلسطيني العربي الإسرائيلي يقوم على أساس قرار مجلس الأمن الدولي رقم (242)، حيث أنه قد أجيز هذا القرار في 22 نوفمبر/تشرين الثاني 1967 ويجسد المبدأ الذي ألهم معظم خطط السلام اللاحقة الأرض مقابل السلام. ودعا القرار بموجب النص الفرنسي إلى "انسحاب القوات المسلحة الإسرائيلية من الأراضي التي احتلتها في الصراع الأخير" و "احترام سيادة أي دولة في المنطقة والاعتراف بها وسلامة أراضيها واستقلالها السياسي وحقها في العيش بسلام في ظل حدود آمنة ومعترف بها بعيدا عن أي تهديدات أو تصرفات باستخدام القوة."

[1] أبو جاسر، مروان (2013)، **رؤية حل الدولتين وأثرها على التسوية السياسية للقضية الفلسطينية**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الأزهر، غزة، فلسطين، ص22.

والمعروف أن القرار تعوزه الدقة والوضوح إذ تنص صياغة النسخة الإنجليزية على "انسحاب من أراض"، ما جعل الإسرائيليين يقولون إن ذلك يعني عدم الانسحاب من جميع الأراضي لكن المفاوضين العرب يقولون إن الانسحاب ينبغي أن يشمل جميع الأراضي التي احتلت عام 67.

وصيغ القرار تحت الفصل السادس من ميثاق الأمم المتحدة، ما يعني أنه يندرج في إطار التوصيات وليس بموجب الفصل السابع من الميثاق والذي يعني أن القرار بمنزلة أمر يجب تنفيذه. وتشير العديد من خطط السلام إلى القرار رقم 242.

ويدعو القرار رقم 338 الذي يرتبط في العادة بالقرار السابق إلى وقف إطلاق النار في حرب أكتوبر/تشرين الأول 1973 ويحض على تطبيق القرار رقم 242 "بجميع حذافيره."

المطلب الأول: الموقف الفلسطيني من حل الدولتين:

تعود فكرة حل الدولتين إلى رؤية منظمة التحرير الفلسطينية عام 1974، عندما تبنت المنظمة البرنامج المرحلي والقائم على فكرة إنشاء دولية فلسطينية على أي بقعة محررة من أرض فلسطين، وقد فتح هذا التحول الجوهري الباب بأن تقوم منظمة التحرير الفلسطينية بإعلان الاستقلال لدولة فلسطين وقبول حل الدولتين في 1988/11/15 تأكيداً على إقامة دولة فلسطينية على حدود الرابع من حزيران عام 1967، حيث اعترفت الأمم المتحدة بهذا الإعلان بموجب قرارها رقم (177/43) بتاريخ 1988/12/15، وقررت الجمعية العامة للأمم المتحدة استعمال اسم فلسطين بدلاً من منظمة التحرير الفلسطينية في منظومة الأمم المتحدة[1].

[1] الغندور، يعقوب (2012)، دراسة قانونية حول خطوة حصول فلسطين على صفة "دولة غير عضو) بصفة مراقب لدى الأمم المتحدة، موقع إلكتروني: https://alray.ps/ar/post/101676.

في سنة 1988، وخلال عقد المجلس الوطني الفلسطيني دورته التاسعة عشرة في الجزائر أعلنت منظمة التحرير الفلسطينية مبادرة يستشف منها الاستعداد لقبول للتسوية الاعتراف بإسرائيل، فقد اتخذ القرار بإعلان قيام دولة فلسطين، بالموافقة على قرار مجلس الأمن الدولي رقم 242، والذي يتضمن الاعتراف بإسرائيل، وفي سنة 1989 ومن أجل وقف الانتفاضة الفلسطينية التي اندلعت في سنة 1987 واستعادة السيطرة على الأرض وضعت الحكومة الإسرائيلية خطة للتسوية السياسية، وأعلنت أن هدفها استمرار مسار السلام؛ وإنهاء حالة الحرب مع الدول العربية؛ والحل لعرب (يهودا والسامرة) وقطاع غزة؛ والسلام مع الأردن؛ وحل مشكلة سكان مخيمات اللاجئين في (يهودا والسامرة) وقطاع غزة، وكانت تلك الخطة تقوم على أن إسرائيل تعرض عارض إقامة دولة فلسطينية إضافية في قطاع غزة والمنطقة الواقعة بين إسرائيل والأردن، وأنه لن تتفاوض إسرائيل مع منظمة التحرير الفلسطينية، ولكن لم تحدث خطة الحكومة الإسرائيلية ولا المواقف العربية والفلسطينية الاختراق المطلوب لتفعيل مسيرة التسوية السياسية، وإنما تطلب ذلك تحركاً دولياً بدأ بمبادرة من إدارة الرئيس الأمريكي الأسبق جورج بوش الأب، عقب حرب الخليج الثانية في سنة 1991، أفضى إلى عقد مؤتمر دولي للسلام في مدريد في نهاية تشرين الأول/أكتوبر من تلك السنة، وكان التمنع الإسرائيلي لعقد هذا المؤتمر قويا وواضحا، ولم يتم تحصيل القبول الإسرائيلي بالمشاركة إلا بعد أن أعلنت الواليات المتحدة أنها لا تؤيد إقامة دولة فلسطينية، وأنها تحشر المشاركة الفلسطينية في المؤتمر بممثلين من الضفة والقطاع، وليس من القدس، ومن دون ارتباط بمنظمة التحرير الفلسطينية، ليكونوا ضمن وفد أردني – فلسطيني مشترك[1].

[1] الجرباوي، علي (2018)، إسرائيل والحكم الذاتي لفلسطين: المفهوم وصلاحية النموذج، مجلة الدراسات الفلسطينية، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، عدد (114). ص55.

ولقد طرحت القيادة الفلسطينية برنامجاً مرحلياً عام 1974 يقضي بإقامة الدولة الفلسطينية على أي شبر يتم تحريره كخطوة على طريق البرنامج الإستراتيجي، بيد أن هذا الطرح قد أدى إلى انشقاقات واسعة في صفوف تنظيمات وفصائل المقاومة الفلسطينية، حتى أنه قد وصل حجم الاختلاف إلى تخوين البعض لقيادة منظمة التحرير الفلسطينية، بأنها قد فرطت بحلم الدولة الفلسطينية على كامل التراب الوطني الفلسطيني، فقامت عدد من الفصائل الفلسطينية بمقاطعة منظمة التحرير ورفضها البرنامج المرحلي، إضافة إلى ذلك كان خروج مصر من دائرة الإجماع العربي بعد مبادرة السادات عام 1977، والتحولات التي أحدثتها الحرب العراقية الإيرانية عام 1980، وتراجع النفوذ الاشتراكي عام 1990، وخروج منظمة التحرير الفلسطينية من بيروت إلى تونس وبلدان شتات أخرى، كل ذلك أدى إلى خسارة منظمة التحرير الفلسطينية لقوة الضغط والتأثير التي تدعم برنامجها المرحلي، وفي عام 1988 طرحت المنظمة مبادرة سلام فلسطينية وعبرت عن رغبتها في الوصول إلى تسوية عادلة على أساس الاعتراف بإسرائيل مقابل انسحابها من الضفة العربية وقطاع غزة، والقبول بحل قضية اللاجئين فوق قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم (194)، وتم بعد ذلك الإعلان عن وثيقة الاستقلال في ذات العام بتاريخ 1988/11/15، وذلك بقرار من المجلس الوطني الفلسطيني بقيام دولة فلسطين وعاصمتها القدس الشريف لتكون جزءاً لا يتجزأ من الأمة العربية، وتعلن التزامها بمبادئ الأمم المتحدة وأهدافها وبالإعلان العالمي لحقوق الإنسان[1].

وطالب الفلسطينيون بانسحاب إسرائيل من الأرضي التي احتلتها، لإقامة دولة فلسطينية على حدود الرابع من حزيران عام 1967 على أساس قراري مجلس الأمن 242و338، وبناءً على ذلك اعترفت منظمة التحرير الفلسطينية بدولة إسرائيل لتدخل بعدها في مفاوضات سرية في أوسلو،

[1] الغنيمي، زينب (2010)، **الدولة الفلسطينية بين الوهم والواقع وما بينهما**، مجلة تسامح، عدد (29)، رام الله، ص87، و رياض، عادل محمود (1991)، **الدولة الفلسطينية، حدودها ومعطياتها وسكانها**، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، ص5.

وصولاً إلى إعلان اتفاق بين الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي عرف بإعلان المبادئ في 13 أيلول 1993، والذي اعتبر تمهيدا لإقامة دولة فلسطينية على حدود حزيران عام 1967، بعد انتهاء المرحلة الانتقالية للحكم الذاتي، والدخول في مفاوضات الحل النهائي لحل القضايا الجوهرية مثل الحدود والقدس واللاجئين والاستيطان والمياه، بيد أن المفاوضات بعد ذلك لم تنجح في الوصول إلى تسوية سياسية تؤدي في النهاية إلى قيام دولة فلسطينية كفلتها قرارات الشرعية الدولية ضمن حل الدولتين بفعل سياسة إسرائيل على الأرض بفرض وقائع جديدة حالت دون قيام الدولة الفلسطينية، والرافضة لقرارات الأمم المتحدة المنادية بحق تقرير مصير الدولة الفلسطينية[1].

لقد كان واضحاً أن إسرائيل التي ذهبت مرغمة إلى مؤتمر مدريد عام 1991، تحت وطأة ضغط أميركي شديد، لا تريد التخلي عن الأرض المحتلة، وأنها إن أرادت أن تتخلى عن أجزاء لا ترغب في الاحتفاظ بها فإن ذلك سيكون للأردن، ومن دون إقامة دولة فلسطينية. ولذلك فشل مسار المفاوضات اللاحق في واشنطن، بين الفلسطينيين والإسرائيليين، والذي استمرَ ين تم خلالهما عقد ثماني جولات عام تفاوضية، في التوصل إلى أي نتيجة، لكن في موازاة ذلك فقد جرت في أوسلو مفاوضات بين ممثلين عن منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل، نجح في إنتاج (إعلان مبادئ بشأن ترتيبات الحكومة الذاتية الانتقالية) أو اتفاق أوسلو، وتم توقيعه في واشنطن بتاريخ 1993/9/13، ولم يخرج هذا (الإعلان) في جوهره قط عن حدود الرؤية الإسرائيلية تجاه الأرض المحتلة، لكن الجديد بشأنه هو الموافقة الفلسطينية الرسمية عليه، فترتيباته الأساسية تتقاطع بالكامل مع الخطوط العامة التي وردت في "إطار سلام كامب ديفيد" في سنة 1978، وفي خطة الحكومة الإسرائيلية لسنة 1989: خمسة أعوام كمرحلة انتقالية تقوم فيها سلطة حكومة ذاتية انتقالية

[1] براون، جوناثان (2008)، **زوال حل الدولتين**، مؤسسة كارينغي للسلام العالمي، ص1-2.

فلسطينية، من خلال إجراء انتخابات في مدة لا تتجاوز التسعة أشهر من دخول إعلان المبادئ هذا حيز التنفيذ، وتجري خلالها مفاوضات بشأن الوضع الدائم، في موعد لا يتجاوز السنة الثالثة، ستؤدي إلى تطبيق قراري مجل الأمن الدولي (242،338)، وبعد إجراء الانتخابات سيتم البدء بالتدريج بنقل الصلاحيات والمسؤوليات من الحكومة العسكرية الإسرائيلية وإدارتها المدنية' إلى السلطة الفلسطينية (السلطة الوطنية الفلسطينية)، باستثناء القضايا المؤجلة للتباحث بشأنها في مفاوضات الوضع الدائم، وهي: القدس واللاجئون والمستوطنات والترتيبات الأمنية والحدود والعالقات والتعاون مع جيران آخرين، ومسائل أُخرى ذات الاهتمام المشترك، ولتمكين السلطة الفلسطينية من ممارسة صلاحياتها ومسؤولياتها، سيتم منذ عشية إجراء الانتخابات، على أبعد تقدير إعادة تموضع القوات العسكرية الإسرائيلية في الضفة الغربية وقطاع غزة، ومع ذلك حصلت إسرائيل، ولأول مرة على الموافقة الفلسطينية على إقامة حكم ذاتي فلسطيني في الضفة والقطاع، ضمن نطاق السيطرة الإسرائيلية الإجمالية، في مقابل الاعتراف الفلسطيني المسبق بدولة إسرائيل، حيث تم الاتفاق بين منظمة التحرير الفلسطينية وحكومة إسرائيل على اتفاق إعلان مبادئ في 1994/5/4، والذي عرف باتفاق غزة أريحا أولاً، لكي ينظم انتقال مسؤوليات وصلاحيات الحكم العسكري الإسرائيلي وإدارته المدنية إلى السلطة الفلسطينية[1].

ومن المعروف بأنه قد جرت المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية في سرية تامة تحت رعاية النرويج ووُقِّع بموجبها اتفاق أوسلو الذي توصل إليه الطرفان في البيت الأبيض يوم 13 سبتمبر/أيلول 1993 ، فقد نص اتفاق أوسلو على انسحاب القوات الإسرائيلية على مراحل من الضفة الغربية وغزة وإنشاء ""سلطة حكم ذاتي فلسطينية مؤقتة" لمرحلة انتقالية تستغرق خمس سنوات على أن

[1] الجرباوي، علي (2018)، إسرائيل والحكم الذاتي لفلسطين: المفهوم وصلاحية النموذج، مجلة الدراسات الفلسطينية، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، عدد (114). ص56.

تُتوج بتسوية دائمة بناء على القرار رقم 242 والقرار رقم 338. لكن بالرغم من أن النص على إقامة دولة فلسطينية لم يرد في نص الاتفاق بوضوح، فإن المعنى الضمني يعني إنشاء دولة فلسطينية في المستقبل إلى جانب إسرائيل.

كان ثمة تبادل للرسائل بين ياسر عرفات الذي ذكر أن "منظمة التحرير الفلسطينية تعترف بحق إسرائيل في الوجود بسلام وأمن في حين قال إسحاق رابين "قررت حكومة إسرائيل الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية بصفتها ممثل الشعب الفلسطيني".

وتعد اتفاقية أوسلو هي أول اعتراف فلسطيني بوجود دولة إسرائيل، كما أنها كانت المرة الأولى التي يتم الاتفاق فيها على كيان يتحدث باسم فلسطين وشعبها وهو "منظمة التحرير الفلسطينية." وبموجب هذه الاتفاقية وافقت منظمة "التحرير الفلسطينية" على التخلي عن 78% من الأراضي الفلسطينية، وتأسيس دولة فلسطينية على 22% فقط من الأرض المتبقية، متمثلة في الضفة الغربية بما فيها القدس الشرقية وقطاع غزة.

ومما سبق نرى بأن فكرة حل الدولتين بإقامة دولة فلسطينية إلى جانب إسرائيل من منظور فلسطيني قد مرت بعدة مراحل ابتداءً من قرار منظمة التحرير الفلسطينية بالبرنامج المرحلي، وحتى وثيقة إعلان الاستقلال عام 1988 وما كان لها من تأثيرات على الساحة الدولية والعربية والداخلية الفلسطينية.

ولم تكتف إسرائيل في الإعلانات والاتفاقات السابقة كلها، وذلك بالحفاظ على جميع القيود على صلاحيات ومسؤوليات سلطة الحكم الذاتي الفلسطينية، وإنما قامت بتمتين ذلك بإضافة تقييد مكاني/جغرافي جديد في الاتفاقية الإسرائيلية– الفلسطينية المرحلية حول الضفة الغربية وقطاع غزة

(الاتفاقية الانتقالية) والتي وقعها الطرفان في 1995/9/28 وتعتبر هذه الاتفاقية الأساس الذي بينت عليه العلاقة بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية[1].

لقد كان هناك تفاؤل فلسطيني بأنه مع نهاية المرحلة الانتقالية، أي في سنة 1999، سينتهي الاحتلال وتقوم الدولة الفلسطينية، لكن ذلك لم يحدث، فقد تدحرجت الأمور في اتجاه معاكس لما هو مأمول فلسطينياً، إذ انتهت الفترة الانتقالية المفترضة في أيلول/سبتمبر 1999 من دون التوصل إلى اتفاق نهائي ودائم. وبدلاً من أن يعلن الفلسطينيون انتهاء (اتفاق أوسلو) مع تداعياته كلها، أو التوصل مع إسرائيل إلى اتفاق على تمديد جديد له بمراحل زمنية محددة، جرى فتح المرحلة الانتقالية انسيابيا من دون تحديد سقف زمني جديد لانتهائها، فأصبحت كأنها مرحلة نهائية دائمة، لم يتوقف الأمر عند هذا الحد، فقاد رئيس الوزراء الإسرائيلي الأسبق أرائيل شارون اقتحام المسجد الأقصى لاندلاع الانتفاضة الفلسطينية الثانية عام 2000، وقامت إسرائيل في أعقاب عملية تفجير في تل أبيب في سنة 2002، باجتياح عسكري شامل لمناطق السلطة الفلسطينية، مستعيدة السيطرة الأمنية الكاملة على أرجاء الضفة كافة، وبالتالي، وعوضاً عن تمدد مسؤوليات السلطة وصلاحياتها تباعاً من منطقة إلى أُخرى داخل الضفة، جاء التمدد الإسرائيلي عكسرياً، إذ قامت إسرائيل بتقليص صلاحيات السلطة الوطنية الفلسطينية، وجعلتها مقتصرة على الجانب المدني فقط، وفي السنة نفسها بدأت إسرائيل بناء الجدار العازل داخل الضفة كي يفصلها عنها، ويضم إليها بشكل فعال مساحات واسعة من الأرض الفلسطينية المحتلة[(2)].

[1] الجرباوي، علي (2018)، إسرائيل والحكم الذاتي لفلسطين: المفهوم وصلاحية النموذج، مجلة الدراسات الفلسطينية، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، عدد (114). ص57.

[2] الجرباوي، علي (2018)، إسرائيل والحكم الذاتي لفلسطين: المفهوم وصلاحية النموذج، مجلة الدراسات الفلسطينية، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، عدد (114). ص57.

وبعد أن تولى رئيس الوزراء الأسبق أرئيل شارون الحكم أعلن في مكالمة هاتفية مع الرئيس الراحل ياسر عرفات بأنه "يجدر التقديم في عملية السلام"، لكن كان من وراء ذلك يسعى لإدخال حزب العمل بزعامة بيرس في حكومة ائتلاف وطني يستطيع من خلالها تقديم خطته الحقيقية بزيادة الاستيطان في الضفة الغربية والقدس، ونسف اتفاقيات أوسلو، وتدمير السلطة الوطنية الفلسطينية وإزالة عدوه الأكبر ياسر عرفات، وقد وعد شارون حينها بإنهاء الانتفاضة الثانية خلال مئة يوم، فقام بممارسات قمعية شديدة تجاه الشعب الفلسطيني، وازدادت توغلات القوات الإسرائيلية داخل المناطق الفلسطيني المصنفة (أ) حسب اتفاقية أسلو، حيث كان شارون يدير حملة ممنهجة لإلصاق الإرهاب بياسر عرفات، وقررت إسرائيل اعتبار السلطة الفلسطينية بقيادة عرفات كياناً إرهابياً، حيث كانت إسرائيل تحمل ياسر عرفات مسؤولية العمليات التي كانت تقوم بها الفصائل الفلسطينية داخل إسرائيل، على الرغم من إدانته لهذه العمليات وبأشد العبارات، لكن الحملة الإسرائيلية لوصمه بالإرهاب كانت مستمرة من أجل التخلص منه، وأعلنت إسرائيل يوم 2001/12/8 قرارها بمنع الرئيس ياسر عرفات من مغادرة رام الله، لتبدأ حملة محاصرته في رام الله، وبعد خمسة أيام تحركت الدبابات الإسرائيلية حول مقر المقاطعة، وقرر شارون منعه من الخروج ومغادرة المقاطعة، وأخذ حصار عرفات يأخذ شكلاً تصعيدياً، وبرر شارون ذلك بقوله:" أن إسرائيل في حالة حرب ضد الإرهاب وأن رئيس السلطة الفلسطينية عدو لإسرائيل وللعالم الحر، وأنه عقبة أمام السلام في الشرق الأوسط وخطر على استقرار المنطقة بأكملها"، كل هذه الممارسات والمبررات كانت إسرائيل تهدف منها للتنصل من الاتفاقيات مع الجانب الفلسطيني والتي كان آخرها هو محادثات كامب ديفيد التي أفشلتها إسرائيل بسبب تمسكها بموقفها برفض

تقسيم القدس، وبالرغم من قبول الجانب الفلسطيني بقبول ذلك، ويدل ذلك على العقلية الإسرائيلية المرتكزة على البعد الآيديولوجي بعدم قبول إقامة دولة فلسطينية لجانب إسرائيل بعاصمتها القدس[1].

وفي الأسبوع الأول من آذار لعام 2004 قامت القوات الإسرائيلي بمحاصرة مقر المقاطعة في رام الله حيث كان يقيم الرئيس الراحل ياسر عرفات، في الوقت الذي كان فيه شارون يعد خطةً للانفصال عن قطاع غزة، بالرغم من أن الرئيس الأمريكي جورج بوش الابن في ذلك الوقت كان يعد خطةً باسم اللجنة الرباعية الدولية عرفت بخارطة الطريق، لكن إسرائيل لم تلتزم بأي خطة أو اتفاقية مع الجانب الفلسطيني، واستمرت في إجراءاتها على الأرض حتى انتهى الأمر باغتيال الرئيس الراحل ياسر عرفات، على الرغم من قبوله بكل المعاهدات والاتفاقيات والخطط الدولية لحل الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، وهذا كله يشير إلى أن إسرائيل لم ولن تكن لتقبل بما يعرف بحل الدولتين، وإجراءاتها على الأرض خير دليل على ذلك.

في سنة 2005 قررت الحكومة الإسرائيلية إخلاء قطاع غزة من طرف واحد، ففككت المستعمرات، وسحبت قواتها العسكرية إلى حدود سنة 1967، من دون إنهاء الاحتلال رسمياً وقامت منذ ذلك الحين بفرض حصار مشدد على الفلسطينيين هناك وفي المقابل، أعادت إسرائيل في سنة 2006 تفعيل الإدارة المدنية لحكمها العسكري في الضفة، الأمر الذي يعني تركيز اهتمامها على إعادة إحكام السيطرة عليها، وتهميش دور السلطة الفلسطينية المقلص أصلاً فيها، ومع أن المفاوضات بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي استمرت حتى سنة 2014 فقد حين انهارت وتوقفت، لأنها إنها لم تنجح في تحقيق نتائج إيجابية؛ بل إن إسرائيل انهمكت في توسيع وقائعها الاستيطانية داخل الشفة، بينما توالى انحسار والية السلطة الفلسطينية لتصبح مقتصرة في الأساس على متابعة

[1] دائرة شؤون اللاجئين، منظمة التحرير الفلسطينية (2018)، المحطة الثامنة انتفاضة الأقصى الثانية والحصار في رام الله، الخميس 2018/7/5، موقع إلكتروني: http://plord.ps/post/7152

الشؤون الإدارية والمدنية لفلسطينيي الشفة داخل مناطق التجمعات السكانية الكثيفة، وهكذا استطاعت إسرائيل عبر سلسلة من القرارات والسياسات والإجراءات تحويل السلطة الفلسطينية من مشروع للتحرر وتحقيق الاستقلال، إلى سلطة حكم ذاتي مقلص تحت الاحتلال الإسرائيلي[1].

وفي قراءة للقرار الإسرائيلي بالانسحاب الأحادي من قطاع غزة وإخلاء المستوطنات في القطاع، فإن هناك عدة آراء ومواقف حول هذا القرار، فهناك من يرى بأن الانسحاب الأحادي إنما جاء كنتيجة لمؤامرة دولية تجاه الضفة وغزة، شاركت بها حركه حماس وأطراف أخرى فلسطينية سواء عن دراية واتفاق أو عن جهل وعدم دراية لكنها استغلت الانسحاب لصالحها للسيطرة على غزة وإقامة إمارة للإخوان المسلمين لأول مره في العالم، والذي أدى بالمحصلة والنتيجة سواء عن دراية أو جهل واستغلال الظرف إلى فصل غزه عن الضفة وهي تشكل حدود ٦٧- معا والتي يجب اقامة دوله فلسطين عليها مجتمعه مع القدس الشرقية كعاصمة لفلسطين، وهذا الفصل أدى إلى استحالة اقامة دولة فلسطينية بحث لا يمكن أقامه دولة فلسطينية في الضفة وحدها وكذلك دوله فلسطين في غزة وحدها كما كان يحلم الاحتلال بالوطن البديل في غزة وجزء من سيناء والدولة ذات حدود مؤقتة، وبالتالي فقد أصبح هذا الانفصال الجغرافي ذريعة يستخدمها المحتل ومفاوضه كحجة ضد المفاوض الفلسطيني بعدم وجود كيان موحد لفلسطين للتفاوض معه وهذا ما كان يقوله نتنياهو للعالم هل أفاوض غزة أم الضفة، وهناك من يرى بأن الانفصال جاء نتيجة لضغط المقاومة على إسرائيل مما اضطر إسرائيلي بالانسحاب أحادي الجانب من القطاع، وذلك لعدم أهمية القطاع ذو التضاريس الرملية وأن الحلم الصهيوني يرتكز على إقامة دولة يهودية من البحر إلى النهر في يهودا والسامرة وهذا لا ينطبق في قطاع غزة، حيث أن الاستعمار الصهيوني وروايته الاحتلالية

[1] الجرباوي، علي (2018)، إسرائيل والحكم الذاتي لفلسطين: المفهوم وصلاحية النموذج، مجلة الدراسات الفلسطينية، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، عدد (114). ص58.

تستند على كذبه ادعاها وهي إعادة إحياء وبناء مملكة إسرائيل يهودا والسامرة وبناء الهيكل المزعوم في القدس وهي مملكة اليهود التاريخية بادعاء وزعم الاحتلال الصهيوني فقط، وهذا الادعاء لا ينطبق على غزه بل فقط الضفة الغربية حيث في الضفة توجد القدس التي يقوم الاستعمار الصهيوني بتهويدها بشكل يومي بزعم بناء هيكله هناك، ويقوم بمصادرة الأراضي في الضفة ويوسع الاستيطان بحجة وجود مملكتي يهودا والسامرة حسب نبوءاته وروايته الدينية المزورة.

وأياً كانت الممارسات والإجراءات الإسرائيلية فإن الموقف الفلسطيني من حل الدولتين بقي كما هو عليه بقبول حل الصراع الفلسطيني الإسرائيلي على أساس حل الدولتين، وأن يقوم على أساس الشرعية الدولية وقرارات مجلس الأمن لا سيما القرار 242، و338، وقد عن هذا الموقف رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية الرئيس محمود عباس والذي يمثل موقف حركة فتح أيضاً، والتي اعتبرها مرجعاً أساسياً لعملية السلام مع الجانب الإسرائيلي، وتعد بمثابة الثوابت التي لا يجوز لأي رئيس فلسطيني يأتي فيما بعد التجاوز عليها، وهذه النقاط قد تضمنت ما يلي[1]:

1- القرارات الصادرة عن الأمم المتحدة ذات الصلة بالصراع الفلسطيني الإسرائيلي، ولا سيما قرارات مجلس الأمن الدولي (242، 338، 1515)، وخارطة الطريق، والمبادرة العربية للسلام، التي تؤدي لقيام دولة فلسطينية إلى جانب إسرائيل.

2- استناد حدود الدولتين إلى الوضع الذي كان سائداً ما قبل الاستعمار الصهيوني للضفة الغربية وقطاع غزة والقدس الشرقية عام 1967، وإمكانية تبادل الأراضي بالقيمة والمثل دون المساس بالحقوق المائية أو التواصل الجغرافي والربط ما بين الضفة الغربية وقطاع غزة.

[1] صالح، محسين محمد وآخرون (2009)، التقرير الإستراتيجي الفلسطينية لسنة 2008، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، ص 125-126.

3- القدس الشرقية تكون عاصمةً لدولة فلسطين مع ضمان حرية الوصول إلى الأماكن المقدسة.

4- حل عادل ومتفق عليه لقضية اللاجئين الفلسطينيين كما ورد في مبادرة السلام العربية التي أصبحت جزءاً من خارطة الطريق.

5- لا شرعية لبقاء المستوطنات فوق أراضي الدولة الفلسطينية.

6- ترتيبات أمنية يقوم بها طرف ثالث على الحدود ما بين دولتي فلسطين وإسرائيل.

7- حل قضية المياه حسب القانون الدولي، وحق الدولة الفلسطينية في السيطرة على مصادراه المائية وعلى أجواءها وكل ما تملك فوق الأرض وتحتها.

8- إغلاق ملف الأسرى وإطلاق سراحهم جميعاً.

وفي بيان لها أكدت اللجنة المركزية العليا لحركة فتح خلال دورة اجتماعاتها في العاصمة الأردنية عمان في الفترة من 2005/6/30-2005/7/2 على المواقف السياسية الثابتة للحركة من حيث القرار بأن السلام خيار استراتيجي يستند لقرارات الشرعية الدولية والاتفاقات والتعهدات الموقعة مع الجانب الإسرائيلي ورؤية الرئيس جورج بوش الابن بشأن إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة، والتأكيد على أن السلام يعني إنهاء الاحتلال بشكل كامل وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشريف[1].

وقد سار على هذا الموقف التي عبرت عنه الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين المنطلق بالاستناد إلى قرارات الشرعية الدولية كأساس قانوني لإقامة الدولة الفلسطينية لا سيما قراري مجلس الأمن (242، 338)، على الرغم من أن بعض مواقفها كانت قد أشارت لرفض هذين القرارين، لكن ومنذ

[1] ينظر: بيان اللجنة المركزية العليا لحركة فتح بشأن أعمال دورة اجتماعاتها، مجلة الدراسات الفلسطينية، عدد (63)، رام الله، 2005، ص 179.

إعلان البرنامج المرحلي لمنظمة التحرير الفلسطينية بإقامة دولة فلسطينية على حدود عام 1967 أصبحت لدى الجبهة قناعة بالحل المرحلي، وموقف الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين كذلك، [1].

ويمكن القول بأن القيادة الفلسطينية وفصائل منظمة التحرير الفلسطينية ترى بأن حل الدولتين هو الحل المقبول وذلك بإقامة دولة فلسطينية على حدود عام 1967 وعاصمتها القدس الشرقية استناداً إلى قرارات الشرعية الدولية لا سيما القرارين (242،383) والقرار الخاص بمسألة اللاجئين (194)، وبالرغم من ذلك إلا أن إسرائيل لم تلتزم بأي اتفاقية أو أي دعوة أو خطة دولية أو عربية لهذا الحل، واستمرت في ممارستها على الأرض بزيادة الاستيطان، واغتيال الرئيس الراحل ياسر عرفات، واستغلال الفرص لمزيد من فرض التصعيد على الأرض لينشغل العالم والفلسطينيين بذلك ولتستمر في الاستيطان ومصادرة الأرض.

المطلب الثاني: الموقف الإسرائيلي من حل الدولتين

يستند الموقف الإسرائيلي من رؤية حل الدولتين إلى الاعتبارات الدينية والإستراتيجية والتاريخية والأمنية والسياسية والاقتصادية والأيديولوجية على حد سواء، حيث أن غالبية الأحزاب والتيارات السياسية دينية أم غير ذلك في إسرائيل ترى بأن فلسطين هي كلها أرض إسرائيل، وهذا يعزز الإجماع الإسرائيلي الذي يدعو إلى عدم التنازل عن أي أرض لصالح قيام دولة فلسطينية، وبذلك فإن فكرة حل الدولتين غير مطروح وغير مستحب لأي حزب أو تيار في إسرائيل، وأن القدس تبقى هي العاصمة الموحدة لإسرائيل، وبقاء المستوطنات في الضفة الغربية تبقى تحت السيادة الإسرائيلية وأن لا تقوم دولة فلسطينية ذات سيادة، ويبقى الوضع كما هو عليه بأن تدير السلطة

[1] إسماعيل، هنادي هاني (2012)، **الدولة الفلسطينية نموذج بناء المؤسسات في قيام الدولة**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، ص 89.

الفلسطينية شؤون المواطنين الفلسطينيين الخدماتية والصحية والتعليمية وغيرها دون أن يكون هناك تواصل جغرافي بين الضفة وغزة وحتى بين المدن الفلسطينية في الضفة الغربية[1].

ومنذ انطلاق العملية التفاوضية بين الجانب الفلسطيني والإسرائيلي منذ مؤتمر مدريد عام 1991 وصولاً إلى توقيع اتفاقية أوسلو عام 1993، والتي تم توقيعها بين الطرفين الإسرائيلي والفلسطيني في زمن رئيس حكومة إسرائيل الأسبق إسحاق رابين، ورئيس منظمة التحرير الفلسطينية ياسر عرفات، والتي جاءت نتاجاً لمؤتمر مدريد للسلام عام 1991، والتي اعتبرت أول اتفاقية مباشرة ورسمية بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي، الأمر الذي شكل دوراً هاماً في عملية الحراك السياسي والحزبي داخل إسرائيل، مما أدى إلى وجود تجاذبات ومناكفات حزبية أدت لانقسام بعض الأحزاب واندماج أحزاب أخرى، وانتقال أصوات الناخبين الإسرائيليين من معسكر اليسار إلى معسكر اليمين، مما يدل على معارضة الجهور الإسرائيلي لعملية التسوية التي تقوم على حل القضايا الجوهرية مع الفلسطينيين[2].

ومن هنا جاءت عملية اغتيال رابين، حيث أن الاغتيال جاء بعد أن شرع رابين، كرئيس حكومة في مسار المفاوضات واتفاقيات أوسلو مع منظمة التحرير الفلسطينية؛ فقد راح قادة اليمين حينها يحرضون وينمون عقلية العداء للعرب، وهي الأجواء والعقلية التي قادت إلى اغتيال رابين، وهذه العقلية لم تظهر فجأة، وإنما بدأت مع وصول أولى العصابات الصهيونية إلى فلسطين قبل أكثر من مائة عام، وقد مأسست إسرائيل هذه العقلية مع قيامها، فاغتيال رابين على هذه الخلفية لم يكن الجريمة الأولى، بل سبقتها في العام 1967 محاولة اغتيال سكرتير عام الحزب الشيوعي

[1] مناع، معين (2009)، **مستقبل الدولة الفلسطينية في ظل "حل الدولتين"**، وكالة فلسطين اليوم الإخبارية، https://paltoday.tv/post/.

[2] ملكة، جهاد (2013)، **اليهود الروس ودورهم في الحياة السياسية الإسرائيلية (1990-2010)**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الأزهر، غزة، ص101.

الإسرائيلي، مئير فلنر، حين كان نائبا في البرلمان الإسرائيلي، والذي أصيب بطعنات كادت تودي بحياته لأنه صرخ من على منصة الكنيست الإسرائيلي في وجوه قادة إسرائيل في حزيران 1967 قائلا لهم: انتم مجرمو حرب! كذلك، وفي العام 1982، تم اغتيال ناشط السلام الإسرائيلي إميل غرينتسفايغ خلال تظاهرة لحركة "السلام الآن" ضد الحرب على لبنان، واحتجاجا على مجزرة صبرا وشاتيلا، لقد كان من الممكن ألا يتم إنجاز اتفاق أوسلو والذي كان متأخرا بالفعل يوم مقتل رابين بسبب تأخر المحادثات بين الجانبين، ورابين نفسه لم يقل علنا ابدا أنه يؤيد فكرة تأسيس دولة مستقلة للفلسطينيين، لكن رغم ذلك يؤكد مساعده الأقرب أنه كان يعلم تمام أن ذلك سيكون ركنا من أركان أي اتفاق في مرحلة التسوية النهائية مع الفلسطينيين[1].

وبالرغم من ذلك فإن المفاوضات الفلسطينية– الإسرائيلية رغم توقيع اتفاقية أوسلو والتي هي بموجب القانون الدولي اتفاقية دولية ملزمة للطرفين؛ إلا أن الجانب الإسرائيلي لم يلتزم بكامل ما جاء في هذه الاتفاقية والتي كان من المفترض أن تؤدي في النهاية بمفاوضات الحل النهائي التي ستقود لقيام دولة فلسطينية على حدود الرابع من حزيران وفقاً لقرارات الأمم المتحدة (242،338)، لكن الممارسات الإسرائيلية على الأرض قد قوضت هذا الحل وأفشلته، وقد أصبح واضحاً وجلياً بأن حل الدولتين لم يعد قائماً بفعل الممارسات الإسرائيلية، ولم يعد بالإمكان تطبيق هذا الحل، مما زاد من تعقيد الأمور في التوصل لهذا الحل.

فقد استمرت إسرائيل ممثلةً بحكوماتها المتعاقبة في تقويض أسس الدولة الفلسطينية التي كانت السلطة الوطنية الفلسطينية التي تعمل على بنائها، وذلك من خلال اتخاذ خطوات أحادية الجانب منذ بدء العملية السلمية مع الفلسطينيين سنة 1993، حيث عمدت إسرائيل إلى أحداث تغييرات

[1] بوين، جيرمي (2015)، هل أدى اغتيال رابين إلى قتل أفضل فرصة للسلام بين الفلسطينيين والإسرائيليين؟، موقع بي بي سي بالعربية، https://www.bbc.com/arabic/middleeast/

جغرافية على أرض الواقع، من خلال التوسع في الاستيطان، ومصادرة الكثير من الأراضي الفلسطينية، ومنع الجانب الفلسطيني من التوسع في المناطق المصنفة (ج) وذلك خلافاً لما تم الاتفاق عليه بموجب اتفاقية أوسلو، والتي نصت على أن لا يقوم أي من الطرفين الإسرائيلي والفلسطيني باتخاذ أية خطوات من شأنها إحداث أي تغيير عن قضايا الحل الدائم مثل قضية (القدس والمستوطنات والحدود والمياه واللاجئين)، فقد استمرت إسرائيل بالبناء الاستيطاني في الضفة الغربية والقدس، وتعمدت فرض حدود سياسية جديدة من خلال جدار العزل العنصري، وذلك باقتطاع مساحات شاسعة من الأراضي الفلسطينية، ومصادر المياه الجوفية في الضفة الغربية لتكون تحت سيطرتها، وهذا بالإضافة إلى نبذ حق اللاجئين بالعودة إلى ديارهم[1].

فقد كانت الضفة الغربية والقدس مسرحاً للمشاريع الاستيطانية والممارسات الإسرائيلية بفرض وقائع جديدة على الأرض من خلال الاستيطان والتهويد المستمر في القدس وضم الأراضي للوصول إلى حالة تمنع إسرائيل من خلالها قيام دولة فلسطينية فعمدت على تقسيم الضفة الغربية إلى بقع جغرافية منفصلة عن بعضها البعض محاطة بأسوار وحواجز عسكرية إسرائيلية، وأبقت باقي الأراضي مناطق للاستيطان الإسرائيلي لا سيما المناطق المصنفة (ج) وفق اتفاقية أوسلو، مما جعل فرص إقامة دولة فلسطينية أمر غير واقعي ومستحيل[2]، وتشير الإحصائيات الصادرة عن منظمة مراقبة حقوق الإنسان إلى أن إسرائيل قد خصصت أراض فلسطينية إضافية تمت مصادرتها

[1] صالح، محسن وآخرون (2009)، التقرير الإستراتيجي الفلسطينية لعام 2009، مركز الزيتونة للدراسة والاستشارات، بيروت، ص310.

[2] نجيب، وليم، ونصار، جورج (2014)، مفهوم الجرائم ضد الإنسانية في القانون الدولي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ص250.

لإقامة مستوطنات غير قانونية، ووفرت الأمن، والبنية التحتية، والخدمات لأكثر من 647 ألف مستوطن يقيمون في الضفة الغربية، بما في ذلك القدس الشرقية[1]

وكشفت صحيفة "يسرائيل هيوم"، بتاريخ 2021/1/20 أنّ إحصائيات وصلت إليها بشأن عدد المستوطنين الإسرائيليين في الضفة الغربية المحتلة (من دون القدس المحتلة) يصل إلى 476,033 مستوطنا يعيشون في 150 مستوطنة موزعة في الضفة، ووفقاً لإحصائيات ومعطيات ما يسمى بمجلس المستوطنات في الضفة، فإنّ نسبة الارتفاع في عدد المستوطنين خلال العام 2020 بلغت 2.6% مقابل 3.4% من العام 2019، وتعكس هذه الإحصائيات استمرار ما يسميه المستوطنون تراجع ووقف النمو السكاني للمستوطنين في العقد الأخير، إذ تراجعت الزيادة في أعداد المستوطنين من 4.7% في العام 2012 إلى 2.6% في العام 2020[2].

وفي مواجهة تلك السياسة الإسرائيلية تقدمت السلطة الوطنية الفلسطينية بمشروع إدانة الاستيطان في الأراضي المحتلة لدى مجلس الأمن الدولي، فصدر القرار رقم (2334) من قبل المجلس بغالبية الأعضاء عام 2016، والذي اعتبر أن إنشاء المستوطنات في الضفة الغربية والقدس انتهاكاً صارخاً للقانون الدولي، وعقبة أمام حل الدولتين وإحلال السلام العادل، وعدم الاعتراف بأي تغييرات على حدود عام 1967 إلا بموافقة الطرفين[3].

وقد أشارت الكثير من المعطيات بأن الجانب الإسرائيلي لم يكن جاهزاً لمفاوضات الحل النهائي، ولم يكن يسعى نحو الحل الدائم مع الجانب الفلسطيني، فقد كان يسعى لكسب الوقت في

1 إسرائيل وفلسطين، أحداث عام 2020، منظمة مراقبة حقوق الإنسان: https://www.hrw.org/ar/world-report/altqryr-alalmy-2021/country-

2 موقع العربي الجديد الإلكتروني: إحصائيات: 476 ألف مستوطن يعيشون في 150 مستوطنة بالضفة الغربية المحتلة، موقع إلكتروني: https://www.alaraby.co.uk/politics/476

3 مجلس الأمن الدولي، الأمم المتحدة، الموقع الإلكتروني: (https://undocs.org/pdf?symbol=ar/S/RES/2334(2016

مفاوضات بلا نتائج لدوافع داخلية وخارجية، وينطلق هذا الإحساس من عوامل كثيرة تشير إلى عدم جاهزية الجانب الإسرائيلي لحل سياسي دائم مع الجانب الفلسطيني يؤدي في نهاية المطاق إلى الوصول إلى حل الدولتين، ومن تلك العوامل:

1- تزايد النفوذ اليميني المتطرف في المجتمع الإسرائيلي.

2- الإجماع الإسرائيلي الرافض لقضية الدخول في مفاوضات الحل النهائية فيما يتعلق بقضايا اللاجئين والقدس والانسحاب الكامل إلى حدود عام 1967 والسيادة الكاملة للدولة الفلسطينية.

3- عد الاستقرار في تشكيلة الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة مما يجعل القدرة على اتخاذ أي قرار إستراتيجي في الكنسيت غير ممكن من الناحية العملية.

4- التوسع الاستيطاني، فقد أدى ذلك لفرض حقائق جديدة على الأرض بشكل متزايد ومعطيات ميدانية إستراتيجية ذات آثار بعيدة المدى، الأمر الذي سيترك الآثار الحتمية نحو إنهاء أي أمل بتحقيق حل سياسي دائم بين الجانبين يقود إلى حل الدولتين، مما يعني في الواقع العملي ترسيخ فكرة الانفصال بشكل واقعي على الفلسطينيين، وعليه فإن بكرة إقامة دولة فلسطينية بات أمراً مستحيلاً[1].

ومما سبق يمكن القول بأن الموقف الإسرائيلي من شكل ومضمون الدولة الفلسطينية لا يقوم على أساس القرارات الدولية، ولا على أساس الاتفاقيات الموقعة مع الجانب الفلسطيني، فما يراه الجانب الإسرائيلي لا يلبي تطلعات الشعب الفلسطينية، ولا يمكن القبول به كأساس لحل الدولتين، فعندما وافقت منظمة التحرير الفلسطينية في الدورة التاسعة عشر للمجلس الوطني عام 1988 بقبول

[1] الحمد، جواد (2007)، آفاق التسوية السياسية للقضية الفلسطينية 2007-2008، مجلة دراسات شرق أوسطية، عدد (39)، عمان، ص161 وما بعدها.

قراري مجلس الأمن الدولي 242 و338، كان لدى القيادة الفلسطينية بأن المجتمع الدولي سيضمن للشعب الفلسطيني إقامة دولة فلسطينية بالضفة الغربية وقطاع غزة والقدس الشرقية عاصمتها، وهذا يبرز الاختلاف والتعارض في مفهوم الدولة بالنسبة للجانب الإسرائيلي والفلسطيني، حيث كان يأمل الفلسطينيون بإقامة دولة فلسطينية على حدود الرابع من حزيران لعام 1967 بما فيها القدس الشرقية وتكون خالية من أي وجود إسرائيلي ومستوطنات، ولعل ما يمكن القول به بأن الخطأ الذي وقع به مخططو اتفاق أسلو هو إرجاء القضايا الأساسية للصراع إلى مفاوضات الحل النهائي، ولم يكونوا مدركين بأن إسرائيل سوف تقوم بمساومتهم على تلك القضايا وتفرض شروطها على الحل، وعليه فإن حل الدولتين الذي يطرح وطرح في مفاوضات ومؤتمرات دولية أصبح محكوم عليه بالفشل الذريع بسبب الممارسات الإسرائيلي على أرض الواقع، التي ستقوض أية فرص أو أي حل لإقامة دولة فلسطينية إلى جانب إسرائيل، وهذا يرجع إلى أن إسرائيل لا ولن تلتزم بأي اتفاق أو معاهدة سلام يمكن التوصل إليها مع الجانب الفلسطيني، كيف لا وهي لم تلتزم بأي قرار دولي يخص القضية الفلسطينية صدر عن مجلس الأمن الدولي أو الجمعية العامة للأمم المتحدة ابتداءً من قرار التقسيم 194 وانتهاءً بقرار 2334 وغيرها من القرارات[1].

وخلاصة القول بأنه كان يُفترض أن يتم التوصل إلى إقرار بحل الدولتين، حيث حظي هذا الحل بدعم أممي كبير في الجمعية العامة التابعة للأمم المتحدة بدءاً من السبعينيات، وإعلان منظمة التحرير الفلسطينية بإقامة دولة فلسطينية على حدود 1967 في مؤتمر المجلس الوطني التاسع عشر عام 1988، ومؤتمر مدريد للسلام عام 1991، واتفاقية أوسلو لعام 1993، وقد طُرحت خطط متعددة على مر السنين وقد شملت، رغم نقاط ضعفها، مجموعة متنوعة من المقاربات

[1] عمر، عاشور (2010)، قراءات استراتيجية– حل الصراع الفلسطيني الإسرائيلي تعارض المفاهيم– الحلول البديلة، مركز التخطيط الفلسطيني، عدد (6)، غزة، فلسطين. ص124 وما بعدها.

المنطقية لفصل الشعبَين، وتلبية أهم حاجاتهما، والتفاوض حول وضعهما النهائي؛ لكن منذ عام 1991 وبالرغم من الجهود الدولية والإقليمية إلا تلك الجهود قد فشلت في الوصول إلى هذا الحل منذ مدريد، وأوسلو، وكامب ديفيد، وطابا وأنابوليس، حين فرضت إسرائيل ظروفاً معينة على أرض الواقع بما يتعارض مع المبادئ التي ادّعت أنها توافق عليها في الاتفاقيات والمبادئ التي توصلت إليها مع منظمة التحرير الفلسطينية.

وبالرغم من الخطاب السياسي العدائي الذي يبثه اليمين الإسرائيلي تجاه الفلسطينيين، وممارسته على الأرض، بتوسيع وتعزيز الاستيطان اليهودي على حساب الشعب الفلسطيني، بينت نتائج استطلاع رأي لمعهد (مدغميم) أن هناك تأييداً متصاعداً لفكرة "حل الدولتين"، بين صفوف ناخبي أحزاب اليمين الحاكم وحتى في صفوف اليمين المتطرف، حيث أجري الاستطلاع لصالح "مبادرة جنيف"، وطرحت فيه أمام المستطلعين واحدة من ثلاثة حلول للصراع، هي: أولاً– حل الدولتين، أي إسرائيل وإلى جانبها دولة فلسطين، ثانياً– حل الدولة الواحدة مع حقوق متساوية للشعبين، ثالثاً– حل الدولة الواحدة، ولكن مع حقوق منقوصة للفلسطينيين، ودلت النتائج على أن 42% من الإسرائيليين، ما زالوا يؤيدون حل الدولتين، و14% يؤيدون حل الدولة الواحدة مع حقوق منقوصة للفلسطينيين، و13% يؤيدون حل الدولة الواحدة مع حقوق كاملة ومتساوية، وتبين أن حل الدولتين، يلقى تأييداً متزايداً عند أحزاب اليمين، وأن حل الدولة الواحدة مع حقوق متساوية، أيضاً يحظى بتأييد متصاعد، فقد أيد حل الدولتين 57% من ناخبي حزب اليهود الروس "يسرائيل بيتينو" برئاسة أفيغدور ليبرمان، في حين أيد 21% منهم حل الدولة الواحدة بحقوق متساوية، و7% حل الدولة بحقوق منقوصة، وأيّد حل الدولتين 44.3% من ناخبي حزب "تيكفا حداشا" برئاسة غدعون ساعر اليميني المنشق عن نتنياهو، في حين أيّد 14% منهم حل الدولة الواحدة مع حقوق،

و13% من دون حقوق، وأيّد حل الدولتين أيضاً 31% من ناخبي حزب الليكود الذي يتزعمه رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو، و30% أيدوا حل الدولة مع حقوق، و23% بلا حقوق، وأيد 31% من ناخبي حزب "يمينا" برئاسة نفتالي بينيت، حل الدولتين، في حين قال 31 % منهم، إنهم يؤيدون حل الدولة الواحدة مع حقوق متساوية للفلسطينيين[1].

ومما سبق يرى الباحث بأن المواقف الإسرائيلية من فكرة حل الدولتين قد يكون يجمع على إمكانية عدم تطبيق هذا الحل، ولعل ما يعزز هذا القول هو الإجراءات الإسرائيلية على الأرض من توسيع الاستيطان وخلق وقائع جديدة على الأرض والعمل على تسريع تهويد القدس وترحيل الفلسطينيين منها كما هو في حي الشيخ جراح وسلوان، ومواصلة بناء جدار الفصل العنصري، والانزياح الكبير في المجتمع الإسرائيلي نحو اليمين المتشدد والذي يقوم على التمسك في تشدده برفض البحث في المسائل والقضايا الجوهرية في أية عملية تفاوض مستقبلية مع الجانب الفلسطيني كوقف الاستيطان والقدس واللاجئين والحدود والمياه وغيرها من قضايا الوضع النهائي.

ويمكن القول بأنه وبعد محاولات من أجل التوصل لحل للصراع الفلسطيني–الإسرائيلي، تبين صعوبة التوصل إلى تسوية عبر حل الدولتين، أي: دولة فلسطينية وأخرى إسرائيلية، وذلك لأسباب عدة تتعلق بصعوبة تعيين حدود الدولة الفلسطينية المستقبلية، وفيما يتعلق بمسألة استمرار بناء المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية والقدس الشرقية، وكذلك حق العودة للاجئين الفلسطينيين، والوضع النهائي للقدس وحدودها، وطبيعة سيادة الدولة الفلسطينية، فهذه النقاط الخلافية تمثل عوائق حقيقية يصعب تجاوزها؛ فالطرفان معاً يتحدثان عن حل الدولتين لكن كل من زاويته الخاصة، ووفق أجندة فيها ما هو معلن والكثير منها مسكوت عنه، وبالمقابل، فإن حل "دولة

[1] حل الدولتين يلقى تأييداً متصاعداً لدى ناخبي اليمين الإسرائيلي، صحيفة الشرق الأوسط، 2020/3/17، عدد (15450)، موقع إلكتروني: https://aawsat.com/home/article/.

واحدة لشعبين" قد يكون بديلاً عمليًّا؛ فحلُّ "الدولة الواحدة التي تمتد حدودها من البحر المتوسط إلى نهر الأردن وكل من يعيشون على هذه الأرض يعتبرونها دولتهم التي يجب بناؤها وفق أسس ديمقراطية ويعيشون عليها وفق مبدأ المواطنة والحرية والكرامة" ليس بالفكرة الجديدة بل هو الوضع الاعتباري الأوَّليُّ لهذه الأرض قبل الوجود الإسرائيلي، وبالتالي، فإن الدرس الإفريقي الذي قام على أساس انتقال دولة جنوب إفريقيا من نظام الفصل العنصري إلى الديمقراطية هو النموذج الأمثل لتسوية الصراع الفلسطيني–الإسرائيلي، فنجاح جنوب إفريقيا كان في تخلصها من سلطة دولة بوتسوانا التي كانت تمثل امتدادًا جغرافيًّا وسياسيًّا ووطنًا بديلاً للسود في ظل نظام الفصل العنصري، وبالمقابل، فإن إجماع السود والبيض معًا على تسوية ديمقراطية وعادلة من خلال دولة واحدة لكل المواطنين بصرف النظر عن عِرقهم أو لونهم شكَّل بنظر الكاتبين حلاًّ عادلاً لجميع المواطنين فلسطينيين كانوا أم إسرائيليين؛ وهو حلٌّ يمكِّنهم من التعايش على أرض فلسطين بصورة ديمقراطية[1].

ويمكن استنتاج لما سبق بأنه وبالرغم من القبول الفلسطيني بحل الدولتين على أساس قيام دولة فلسطينية عاصمتها القدس الشرقية تقام على الأراضي الفلسطينية المحتلة في حزيران من عام 1967، ومساحتها 22%من مساحة فلسطين التاريخية إلى جانب إسرائيل هو الحل الوحيد لإنهاء الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، ولكن على أرض الواقع فإن حل الدولتين ليس واقعياً اليوم وليس عملياً في ظل الظروف الراهنة بعد أن توسعت إسرائيل في بناء المستوطنات بالضفة الغربية، وبعد عملها الدؤوب على تهويد القدس الشرقية، وفي ظل عدم اعتراف اليمين الإسرائيلي بهذا الحل منذ البدء، وعمل مبكرا على إجهاضه عبر التوسع في الاستيطان واغتيال رابين وحصار الرئيس ياسر

[1] لماذا إسرائيل؟ تشريح الأبارتايد الصهيوني من منظور جنوب أفريقي، موقع مركز الجزيرة للدراسات 2014/12/15: https://studies.aljazeera.net/en/node/2723.

عرفات في مقر المقاطعة واغتياله، حتى باتت اليوم المناطق الفلسطينية المحتلة عام 1967 غير متصلة جغرافيا وأشبه بكانتونات معزولة عن بعضها البعض، حيث لا يمكن معها إقامة دولة مستقلة قابلة للحياة، فضلاً عن صغر مساحتها بعد تكاثر المستوطنات، لأن المشروع الصهيوني أساسا قائم على التوسع، والساسة الإسرائيليون وتحديدا اليمين المتطرف الحاكم لا يمكن أن يصل إلى مرحلة التخلي عن الضفة الغربية والاعتراف بدولة، وهو الذي مازال مؤمنا بأن "يهودا والسامرا" أراض إسرائيلية يجب السيطرة عليها. ومن هذه الزاوية يرفض مشروع حل الدولتين وقد عمل منذ زمن على إجهاضه، وعليه فإذا كان الخيار الفلسطيني قائماً بأن حل الدولتين هو الحل الوحيد، فإنه يجب قبل ذلك ضمان وقف الاستعمار الصهيوني الاستيطان في الضفة الغربية ووقف عمليات تهويد القدس الشرقية، بل ويجب ضمان أن تعود المساحة التي كانت مقررة للدولة الفلسطينية وهي 22% من أرض فلسطين التاريخية، وهو ما يرفضه اليمين الإسرائيلي المتطرف، كيف لا وأن رئيس الحكومة الإسرائيلية الحالية نفتالي بينيت هو من زعماء اليمين وعرابي الاستيطان والرافض دوماً لفكرة حل الدولتين.

المبحث الثاني: مبررات وأسباب فشل حل الدولتين

بعد انقضاء ما يقارب 28 عام على توقيع أول اتفاق بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل على أساس حل الدولتين يبدو أن هذا المسار لم يأت بنتائج إيجابية بل على العكس، فقد فشل هذا المسار والسياق الذي سارت فيه الأمور منذ "اتفاق أوسلو" حتى الآن، وقد كان لهذا السياق–سياق حل الدولتين–، محددان: المحدد الأول، هو إقامة دولة فلسطينية إلى جانب دولة إسرائيل، والمحدد الثاني، هو أن هذا الحل إنما يتم عبر عملية تفاوضية انطلاقًا من اعتبار أن الصراع الفلسطيني الإسرائيلي عبارة عن صراع كأي صراع معتاد بين طرفين متخاصمين، هكذا دونما تحديدٍ لمرجعية

هذه المفاوضات، التي هي بالضرورة مرجعية الشرعية الدولية والقانون الدولي، ومرجعية اتفاقات جنيف التي تنظم سلوك الاحتلالات العسكرية، وخاصة التزاماتها ومسؤولياتها تجاه السكان المدنيين.

المطلب الأول: مبررات حل الدولتين لأطراف الصراع:

لقد كان انطلاق عملية التفاوض بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي قائماً على أساس القرارات الأممية لا سيما قراري مجلي الأمن (242، 338) ابتدءاً من مؤتمر مدريد عام 1991 واتفاق أسلو 1993 مروراً بكافة التفاهمات والتدخلات الدولية والإقليمية، وإعلان مبادرة السلام العربية عام 2002 في بيروت، والتي جلها كان ينصب نحو حل الدولتين، وقد اتخذت عملية التسوية أو المفاوضات بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي مسارين هما[1]:

أولاً– مسار الحل المرحلي، الذي ينص على قيام سلطة فلسطينية في المناطق التي تنسحب من إسرائيل (غزة، أريحا أولاً) ومن ثم بسط السيطرة الفلسطينية على باقي مدن الضفة الغربية والتي تعرف بمناطق (أ)، ومن ثم نقل الصلاحيات للسلطة الفلسطينية المدنية والإدارية في المناطق المصنفة (ب)، مع احتفاظ إسرائيلي بالصلاحيات الأمنية عليها واحتفاظ إسرائيل بالسيطرة الكاملة على المناطق التي صنفت (ج).

[1] زيد، أمينة رمضان طاهر (2013)، **نموذج حل الدولة الواحدة وأثره على عملية السلام الفلسطينية الإسرائيلية، (الإمكانية والتحديات)**، رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، ص50–52.

ثانياً- مسار الحل النهائي، وهذا الحل يفترض أن يعالج القضايا الرئيسة والتي تعرف بقضايا الحل النهائي والتي نظر لها الجانب الفلسطيني بأنها الأكثر أهمية قدسية وأهمية له في عملية المفاوضات مع الجانب الإسرائيلي، وهذه القضايا هي:

1- الحدود: أي انسحاب إسرائيل من كافة الأراضي المحتلة عامة 1967 بما فيها الضفة الغربية وقطاع غزة والقدس الشرقية وذلك تطبيقاً لقراري مجلس الأمن الدولي 242، 338، على أساس مبدأ الأرض مقابل السلام والعودة لحدود الرابع من حزيران لعام 1967.

2- القدس: ويعني انسحاب إسرائيل من كافة أحياء ومناطق القدس الشرقية لتكون عاصمة للدولة الفلسطينية.

3- المستوطنات: حيث كان يفترض انسحاب إسرائيل وإخلائها كافة المستوطنات المقامة على الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967.

4- اللاجئين: أي التمسك بحق عودة اللاجئين الفلسطينيين وفقاً لقرار مجلس الأمن الدولي 194.

وبالرغم من ذلك فإن عملية التفاوض بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي لم تحقق أي إنجاز على الأرض يبين قيام سلطة فلسطينية على أراض انسحبت منها إسرائيل منذ بدء تنفيذ اتفاق أوسلو عام 1994، وهذا ما يكشف حقيقة اتفاق أوسلو، حيث أن الجانب الإسرائيلي لم يقم بالالتزام التام بما ورد في هذا الاتفاق، فعملية الاستيطان توسعت بشكل كبير وازدادت بعد أوسلو، فقد تضاعف عدد المستوطنين في الضفة الغربية المحتلة 7 مرات منذ التوقيع على اتفاقيات أوسلو حتى العام 2020، وأن عدد المستوطنين في الضفة ارتفع من 111 ألف إلى 750 ألف، حيث خصصت إسرائيل 42% من أراضي الضفة للتوسع الاستيطاني، من ضمنها 62% من أراضي مناطق ما تعرف ب(ج) ونتيجة لهذه السياسة هناك ما يزيد عن 824 ألف مستوطن إسرائيلي غير شرعيين

يقطنون الآن في 199 مستوطنة إسرائيلية بما فيها المستوطنات (المواقع) السياحية، و220 بؤرة استيطانية موزعة في جميع أنحاء الضفة الغربية، بما في ذلك في القدس الشرقية في العام 2021.[1]

واستمرار إسرائيل في تغيير الحقائق على الأرض من شق شبكات طرق تهدف لتقسيم الضفة الغربية لأقسام وعزلها عن بعضها البعض، مما يقلل من إمكانية بقاء أي تواصل جغرافي بين مدن الضفة الغربية، حيث يهدف الجانب الإسرائيلي من وراء ذلك لجعل مدن الضفة الغربية وقراها عبارة عن كنتونات تفصل بينها شبكات طرق ومستوطنات إسرائيلية، ويظهر الواقع اختلافاً واضحاً بين الممارسات الإسرائيلية وما بين الشعارات السياسية التي يطلقها بعض القادة الإسرائيليون، فقد أشار إيهود أولمرت رئيس الوزراء الإسرائيلي الأسبق في مؤتمر أنابوليس إلى أن إسرائيل تتمسك بخارطة الطريق التي تهدف لتحقيق حل الدولتين دولة للشعب الفلسطيني ودولة للشعب الإسرائيلي، على اعتبارها مرجعاً لجميع الاتفاقيات والمبادرات السياسية لإيجاد حل للصراع، ولأنها تقدم خطوة سياسية قائمة على تنفيذ اتفاقيات أمنية على أرض الواقع، في حين لم يظهر الجانب الإسرائيلي أي التزام واضح في تنفيذ خارطة الطريق، بل بقيت شعاراتهم إعلامية وجزء من عملية علاقات عامة[2].

المطلب الثاني: أسباب فشل حل الدولتين

لعله من المفيد الذكر هنا بأن الاستيطان من أهم العقبات التي يواجهها حل الدولتين، فالمستوطنات أجسام غير شرعية ومخالفة للقانون الدولي ونصوص قرارات مجلس الأمن الدولي لا سيما قراري 242، 338، وهو أكبر تهديد للسيادة الفلسطينية، كونه يهدد الوحدة الولاية الجغرافية على الأرض؛

[1] ينظر: دائرة شؤون المغتربين، منظمة التحرير الفلسطينية، http://www.pead.ps/article/

[2] غنام، أحمد (2013)، **الدور الأمريكي لتسوية الصراع الفلسطيني-الإسرائيلي، حل الدولتين أنموذجاً 1991-2010**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الأزهر، غزة، ص170.

لأنه يعمل على قطع التواصل الجغرافي بين البلدات والمدن الفلسطينية، وتفتيت التجمعات السكانية الفلسطينية، ويقف عائقا أمام أي تطلع فلسطيني للاستقلال والسيادة وإقامة دولة مستقلة؛ فإقامة المستوطنات والجدار الفاصل العازل في الضفة الغربية وكذلك الطرق الالتفافية لم تؤسس على حق، ولا تعطي شرعية ولا تكفل عدلا ولا سلامًا ولا أمنًا، ولا سيادة؛ لأن السيادة يجب أن تضمن للدولة السيطرة على معابرها وأجوائها وأرضها ومياهها ومواطنيها.

وفي هذا الإطار فقد شددت المجموعة العربية الدائمة بقيادة الأردن لدى الأمم المتحدة بنيويورك، على عدم شرعية السياسة التي تنتهجها إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال في فلسطين المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، لضم مناطق واسعة من الضفة الغربية، بما في ذلك غور الأردن، شمال البحر الميت، والأراضي التي بنيت عليها مستوطناتها بشكل غير قانوني، في انتهاك صارخ للقانون الدولي، ولقرارات الأمم المتحدة.

وأن هذه السياسة تدمر إمكانية حل الدولتين على حدود ما قبل عام 1967، محذرا من أن تلك الإجراءات الإسرائيلية غير القانونية، إذا لم تتوقف، فإنها لن تؤدي إلا إلى المزيد من الصراع والمعاناة وتدمير فرص السلام والأمن في المنطقة بأسرها[1]

وأشار رئيس المنظمة الدولية للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش إلى أن تلويح إسرائيل بضم أجزاء من الضفة الغربية أثار مخاوف الفلسطينيين والعديد من الإسرائيليين والمجتمع الدولي بأسره. وقال : "**إذا تم تنفيذ ذلك، فإن الضمّ يشكل انتهاكا خطيرا للقانون الدولي، ويضرّ بشدة باحتمال حل الدولتين ويقوّض إمكانات تجديد المفاوضات**".

[1] وكالة الأنباء الأردنية (بترا)، https://www.petra.gov.jo/I.2021/5/21

واللافت في الأمر أنه حتى نقطة انطلاق حل الدولتين بقيت غير محددة، فإذا كانت الدولة الفلسطينية الموعودة ستقوم إلى جانب دولة إسرائيل التي هي قائمة فعلًا، فإلى جانب أية حدود لإسرائيل؟ هل هي حدود الرابع من حزيران 1967؟ أم أنها حدود قرار التقسيم رقم 181 في نوفمبر 1947، الذي تم بموجبه التأسيس لقيام دولة إسرائيل؟ أم تراها الحدود التي تبتلع معظم القدس، وكتلًا استيطانية كبيرة وصغيرة، وتمتد إلى غور نهر الأردن؟ فإسرائيل تظل حتى الآن الدولة الوحيدة في العالم التي لم تعلن وتحدد حدود دولتها حتى يومنا هذا، وهذا سبب جوهري وأساس في القول بأن فشل حل الدولتين أصبح واقعياً.

وهناك سبب آخر لفشل حل الدولتين يعود إلى بنية المفاوضات من حيث أنها تفترض وجود طرفين متكافئين، ويتفاوضان بحسن نية حول صراع يتعلق بتفاصيل هنا وهناك. كما تفترض وجود وسيط نزيه يحكم بينهما بالعدل والقسطاس. فهل يمكن وجود أي تكافؤ على طاولة المفاوضات بين دولة محتلة وبين شعب تحت الاحتلال ما لم يتم تعديل موازين القوى ليصبح الاحتلال، كأي احتلال عرفه التاريخ، مشروعًا مكلفًا وخاسرًا من كافة الوجوه، الأمر الذي يرغم المحتل عندها، وعندها فقط، على الجلوس على طاولة المفاوضات لترتيب أمور الانسحاب وليس للمساومة على الحقوق[1].

يعتبر حل الدولتين الحل الأمثل لإنهاء الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي. وعندما نقول (حل الدولتين) فإننا نقصد بذلك الحل الذي يتحقق بتطبيق القرارات والاتفاقيات الدولية بدءًا من قرار

[1] العكر، ممدوح (2014)، **تحديات ما بعد فشل حل الدولتين**، المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الإستراتيجية، مسارات، موقع إلكتروني: https://www.masarat.ps/article/.

التقسيم الصادر عام 1947 وحتى المبادرة العربية للسلام التي أقرتها قمة بيروت العربية في مارس 2002 مرورًا بقراري مجلس الأمن 242 و338 واتفاقيتي أوسلو وخريطة الطريق[1]

ورغم أن المجتمع الدولي ظل ينظر بشكل دائم إلى المستوطنات الإسرائيلية في المناطق الفلسطينية المحتلة على أنها العائق الأكبر أمام عملية السلام وتحقيق حل الدولتين، إلا أن إسرائيل نجحت في إقناع العالم بأن الفلسطينيين – وليس المستوطنات– هم العائق الأكبر أمام تحقيق السلام، وإلى الحد الذي ظلت تنفي فيه دومًا وجود طرف ثان في تلك العملية، والواقع أن اليمين الإسرائيلي المتطرف والمستوطنين لعبوا الدور الأكبر في إفشال حل الدولتين، ولا شك أن عوامل أخرى لعبت دورها في إفشاله، يأتي على رأسها – إلى جانب ضعف وتراجع معسكر السلام الإسرائيلي، لا سيما بعد اغتيال رابين– وصول المحافظون الجدد ثم جناح اليمين المتطرف في الحزب الجمهوري ممثلاً بالرئيس دونالد ترامب إلى الحكم في الولايات المتحدة الأمريكية .

لم تُفلح عشرات المبادرات ومئات جولات المفاوضات المباشرة وغير المباشرة بدءًا من مؤتمر مدريد عام 1991 ومرورًا باتفاقيات أوسلو، وقمة كامب ديفيد عام 2000، وخطابات الضمانات الأمريكية في عهد الرئيس كلينتون، وقمة طابا، ومبادرة السلام العربية، وجهود (الرباعية)، وخريطة الطريق، ومحادثات عباس وأولمرت، وعملية أنابوليس، ونهاية بجهود كيري لتحقيق السلام– وهي تلك المسيرة التي استغرقت قرابة ربع قرن– لم تنجح كافة تلك المبادرات في حلحلة الوضع السيىء الذي ظل يعيشه الفلسطينيون لعقود، خاصة في قطاع غزة المحاصر، بل ظل هذا الوضع يزداد سوءًا يومًا بعد يوم، وهو ما أوجد الحاجة إلى تبني بديل مناسب أكثر واقعية في وضع حد لمعاناة الشعب الفلسطيني أولاً، لا سيما بعد أن اقتنعت القيادة الفلسطينية بلا جدوى

[1] عباس، إبراهيم فؤاد (2020)، **حل الدولة الواحدة: المحاولة الأخيرة لحل القضية الفلسطينية**، مركز الناطور للدراسات والأبحاث، موقع إلكتروني: https://natourcenters.com/.

الاستعانة بالولايات المتحدة كراع نزيه لعملية السلام بالرغم من أن كل المؤشرات ومنذ بداية المفاوضات، كانت تؤكد على أن واشنطن لا يمكن أن تلعب دور الوسيط النزيه في أي عملية سلام بين الفلسطينيين والإسرائيليين، وبعد أن سقطت مقولة "المفاوضات خيارنا الوحيد"، و"99% من أوراق الحل في يد أمريكا"[1].

وجاء إقرار إسرائيل قانون الدولة القومية الجديد، ووجود أكثر من 800 ألف مستوطن و235 مستوطنة في الضفة الغربية والقدس ليطرح السؤال كيف يمكن إقامة دولة فلسطينية (قابلة للحياة) في ظل هذه الأوضاع والعراقيل؟.

الممارسات الإسرائيلي التي أدت إلى إنهاء لحل الدولتين:

ما زالت إسرائيل مستمرة في تقويض قدرات السلطة الوطنية الفلسطينية التي تُشكل الأساس لقيام تلك الدولة، وذلك من خلال اتخاذ خطوات أحادية الجانب منذ بدء المفاوضات مع الجانب الفلسطيني عام 1993، فقدعمدت إلى إحداث تغييرات جغرافية على الأرض، خلافاً لما تم الاتفاق عليه، وذلك بأن لا يقوم أي من الطرفين باتخاذ أية خطوات من شأنها إحداث أي تغيير في قضايا الحل الدائم (القدس والمستوطنات والحدود والمياه واللاجئين)، فقد استمرت بالبناء الاستيطاني في الضفة الغربية والقدس، وتعمدت فرض حدود سياسية جديدة من خلال جدار العزل العنصري، وذلك باقتطاع مساحات شاسعة من أراضي الفلسطينيين، ومصادر المياه الجوفية في الضفة الغربية لتكون تحت سيطرتها، وهذا بالإضافة إلى نبذ حق اللاجئين بالعودة إلى ديارهم[2].

---

[1] عباس، إبراهيم فؤاد (2020)، **حل الدولة الواحدة: المحاولة الأخيرة لحل القضية الفلسطينية**، مركز الناطور للدراسات والأبحاث، موقع إلكتروني: https://natourcenters.com/.

[2] صالح، محسن وآخرون (2009)، **التقرير الإستراتيجي الفلسطيني لسنة 2009**، مركز الزيتون للدراسات والاستشارات، بيروت، ص193.

ومن المعلوم أنه وبموجب اتفاق أوسلو اعترفت منظمه التحرير بوجود دوله إسرائيل مقابل اعتراف إسرائيل بالمنظمة ممثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني وانه بموجب اتفاق أوسلو تنازلت منظمه التحرير عن 78٪ من مساحه فلسطين التاريخية مقابل دوله مستقلة الفلسطينيين على حدود الرابع من حزيران عام 67 أي بمعنى تبقى للدولة الفلسطينية المنشودة من مساحه فلسطين التاريخية فقط 22٪ فقط، وللأسف أن دوله الاحتلال الآن حتى على 22٪ تقوم ببناء مستوطنات ومستعمرات وخطط طرق تعزل العرب الفلسطينيين عن اليهود وهذا من أحد أشكال ضرب إسرائيل كل الاتفاقيات بعرض الحائط وإنهاء اوسلو من جانبها على ارض لواقع بتغيير الوقائع على الأرض وإنهاء حل الدولتين بإقامة دولة فلسطينية على حدود الرابع من حزيران بمساحه 22٪ إلى جانب دوله إسرائيلية، وبالرغم من ذلك فإن دولة الاحتلال لم تعطي الفلسطينيين يعني ال 22٪ حيث أنها تريد الضفة عبارة عن كنتونات وعلى شكل نظام متقطع جغرافي يشبه الجبنة السويسرية بالشكل وإبقاء الوضع القائم على ما هو عليه يعني لا دوله فلسطينية واقل من سلطه وأكثر من حكم ذاتي على مساحة 11% من الضفة الغربية، لتصبح قضية فلسطين كقضية الأكراد ليس لهم كيان سياسي ولا دولة ولا حدود، بل مجموعة كنتونات ولهم القليل من التحسين الاقتصادي وهذا يكون في أعلى مراتب التنازلات الإسرائيلية فللفلسطينيين أكثر من سلطة وأقل من حكم ذاتي وإبقاء الوضع على ما هو عليه في الضفة الغربية وقطاع غزة مع استمرار تهويد القدس وتغيير معالمها العربية الإسلامية. وهذا ما يؤكد على أن إسرائيل قد أنهت اتفاق أوسلو بكل أبعاده، وكذلك إنهاء حل الدولتين بإقامة دولة فلسطينية على 22٪ من مساحة فلسطين التاريخية.

وهنا نذكر تلك الممارسات الإسرائيلية التي سعت من خلالها لفرض وقائع على الأرض من أجل إفشال حل الدولتين بهدف عدم قيام دولة فلسطينية على حدود الرابع من حزيران لعام 1967 بمساحة 22% من أرض فلسطين التاريخية، وذلك كما يلي:

أولاً- قضية القدس:

تعد قضية القدس من القضايا الحساسة والهامة والأكثر تعقيداً في الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، فما زالت القدس تشهد حالة من الاشتباك اليومي بين الفلسطينيين والقوات الإسرائيلي والمستوطنين تطال كافة جوانب الحياة فيها، وذلك من خلال أسلوب ممنهج تتبعه إسرائيل بتحويل مدينة القدس لمدينة يهودية السكان والثقافة واللغة والعمران، لتصبح في نهاية الأمر يهودية بكافة أحيائها ومناطقها، فقد عمدت الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة على وضع الإستراتيجيات الخاصة من أجل تهويد المدينة المقدسة على أرض الواقع في الشقين الغربي والشرقي من المدينة، وذلك بزيادة أعداد المستوطنين فيها وبإقامة المستوطنات حولها، وإحاطتها بالجدران العازلة، بالإضافة إلى ممارسة الضم والقضم للأراضي المجاورة لها، بغية التضييق على السكان الفلسطينيين لدفعهم نحو الهجرة وترك المدين بعد أن أصبح ما يقارب 90% من أراضي القدس تحت سيطرة إسرائيل مقابل 10% تحت تصرف الفلسطينيين[1].

وتعتبر إسرائيل بأن أي تسوية سياسية لن تشمل القدس، باعتبارها عاصمة موحدة لها، وهذا ما كان قد أكده أول رئيس لوزرائها (ديفيد بن غوريون) عندما قال: لا معنى لإسرائيل دون القدس، ولا معنى للقدس بدون الهيكل، حيث يشكل الهيكل ذريعة في استراتيجية إسرائيل لاحتلال المدينة والسيطرة عليها، وتجلى هذا الأمر في كافة المواقف السياسية الرسمية والشعبية الإسرائيلية، وقد تم

[1] ملكة، مرجع سابق، ص 105.

تعزيز شعار (القدس عاصمة موحدة وأبدية لدولة إسرائيل) باعتباره غير خاضع لأي تفاوض أو مساومة أو مناقشة في أي مكان وأي زمان ومع أي طرف[1].

ولقد أقرت إسرائيل عام 1980 قانون أساسي يعد الأخطر على مدينة القدس باعتبارها عاصمةً لإسرائيل، والذي نص على تعزيز مكانة القدس كعاصمة لإسرائيل، وترسيخ قانون الكنيست التاسعة، لضمان توحيد القدس واعتبارها مقراً للمؤسسات الحكومية المختلفة وتحديد الأماكن المقدسة فيها وضمان حرية أبناء كل ديانة، وجاء رداً على ذلك قرار مجلس الأمن الدولي رقم (478) عام 1980 ليؤكد عدم جواز الاستيلاء على الأرض بالقوة، لأنه يشكل انتهاكاً للقانون الدولي، واتفاقية جنيف الرابعة بحماية المدنيين وقت الحرب على الأراضي الفلسطينية وغيرها من الأراضي العربية، ومما يسبب مضاعفات على السلام والأمن في المنطقة، معتبراً جميع الإجراءات والأعمال التشريعية والإدارية التي اتخذتها إسرائيل القوة المحتلة والتي غيرت معالم مدينة القدس ووضعها واستهداف تغييرها خصوصاً القانون الأساسي الأخير بشأن القدس هي إجراءات باطلة أصلاً ويجب إلغاؤها، معتبراً هذا العمل عقبة جدية أمام تحقيق سلام شامل وعادل ودائم في الشرق الأوسط[2].

لكن الرد الإسرائيلي كان برفض القرار واستمرت إسرائيل من خلال حكوماتها المتعاقبة في مواصلة فرض الوقائع على الأرض في مدينة القدس لإسدال الستار عن المطلب بالقدس كعاصمة للدولة الفلسطينية ضمن أي تسوية مقبلة، ضاربة بذلك كافة القرارات التي وضعت القدس تحت السيادة الدولية بناءً على قرار مجلس الأمن الدولي رقم (181)، فهذه الإجراءات الإسرائيلية تقوض من احتمالية أي تسوية بشأن القدس والتوصل لحل الدولتين، وهو ما عبر عنه الرئيس الفلسطيني

[1] أبو جاسر، مرجع سابق، ص 58.

[2] مؤسسة الدراسات الفلسطينية (1980)، قرار مجلس الأمن رقم (478)، بتاريخ 1980/8/20.

محمود عباس بقوله:" أن الاستيطان يجسد جوهر سياسة تقوم على الاحتلال العسكري الاستيطاني لأرض الشعب الفلسطيني، مع كل ما يعنيه من استعمال القوة الغاشمة والتمييز العنصري وسياسة التطهير العرقي بإبعاد الفلسطينيين عن أرضهم بما في ذلك مدينة القدس"[1].

وبالرغم من ذلك فقد استمرت في بناء المستوطنات وضم الأراضي في تحدي واضح للمجتمع الدولي واستهتاراً بقرارات الأمم المتحدة ومجلس الأمن، فأصبحت تسيطر على كل مجريات الحياة في القدس، وبدأت بطمس معالم المدينة المقدسة وتنفيذ مخططات التهويد من خلال ضم أكبر مساحة من الأراضي في أقل وقت، ثم سارعت إلى تطبيق قانون الغائبين على جميع أملاك الغائبين العرب، وبهذا القانون وضعت يدها على مساحات واسعة من أراضي المدينة المقدسة[2].

وعليه يرى الباحث بأن الممارسات الإسرائيلية في القدس تأتي لإفشال أي تقاسم للقدس بالتساوي بين الدولتين، مما أدى إلى تقويض حل الدولتين وعدم قيام دولة فلسطينية وعاصمتها القدس الشرقية وهذا ما يظهر في ظل التعطيل الإسرائيلي لمسارات التفاوض والتي تهدف من خلاله إحكام سيطرتها على القدس بالكامل قبل الدخول في أي مفاوضات في شأن قضايا الحل النهائي، ومن خلال ممارسات كثيرة في القدس كإغلاق مكتب الشرق، ومؤسسات فلسطينية أخرى، ومنع الإعلام الفلسطيني من العمل في القدس، وأعمال أخرى باءت بالفشل كوضع البوابات الإلكترونية أو وضع الحواجز الإسرائيلي أمام باب العامود.

---

[1] موسى، نائل (2011)، **فلسطين تبعث من جديد كفى لآخر احتلال**، صحيفة الحياة الجديدة، عدد (5708)، ص11.

[2] بارود، نعيم (2012)، **استحقاق الدولة وقضايا الحل النهائي، القدس في قضايا الحل النهائي**، مجلة الجامعة الإسلامية للبحوث، مجلد (20)، عدد (2)، غزة، ص604.

ثانياً– الاستيطان وجدار الفصل العنصري:

تعي إسرائيلي بشكل تام بأن استيطانها يعد انتهاكاً للقانون الدولي الإنساني، فالمادة (49) من اتفاقية جنيف الرابعة لعام 1949 تنص على أنه:" لا يجوز لدولة الاحتلال أن ترحل أو تنقل جزءاً من سكانها المدنيين إلى الإقليم المحتل، والمادة (8/ب) من النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية لسنة 1998 تعتبر بأن الاستيطان هو من قبيل جرائم الحرب، وكذلك صدرت مجموعة من القرارات الأممية عن كل من مجلس الأمن الدولي والجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة تطالب إسرائيل بالتوقف عن بناء أو توسيع المستوطنات، وتؤكد عدم شرعيتها[1].

وقد أشار إليه جيفري فيلتمان مساعد الأمين العام لهيئة الأمم المتحدة للشئون السياسية، خلال جلسة مجلس الأمن والتي خصصت لبحث الوضع في الشرق الأوسط، عن دعم الأمم المتحدة لاستئناف مفاوضات السلام بين الفلسطينيين والإسرائيليين، وبدء مفاوضات حل الدولتين وبناء الدولة الفلسطينية، والذي دعا إلى وقف الاستيطان الإسرائيلي قائلًا : نشعر بالقلق من استمرار الاستيطان لمعارضته القانون الدولي[2].

وبالرغم من ذلك فقد أصبحت الضفة الغربية مسرحاً للمشاريع الاستيطانية الإسرائيلية بفرض وقائع جديدة من خلال سياسة الاستيطان والتهويد المستمر وضم الأراضي للوصول إلى حالة تمنع قيام دولة فلسطينية، على أرض الضفة الغربية، فعمدت على تقسيم الضفة الغربية إلى بقع صغيرة منفصلة عن بعضها البعض، يسكنها الفلسطينيون وتكون محاطة بأسوار وحواجز، فيما باقي الأراضي تظل مناطق استيطان إسرائيلي، وهذا ما اسماه رئيس الوزراء الإسرائيلي الأسبق أرئيل

[1] أبو سلمي، أحمد (2015)، إسرائيل تتهرب من قضايا الحل النهائي وتصعد الاستيطان، موقع أمد للإعلام الإلكتروني: https://www.amad.ps/ar

[2] فيلتمان (2013)، الوضع المالي لفلسطين في خطر ويجب علينا العمل على مساعدة الفلسطينيين، وكالة سام برس الإخبارية: https://www.sampress.net/portal/

شارون بخطة (جلد النمر) لأنها عبارة عن بقع مثل جلد النمر، وذلك لمنع قيام دولة فلسطينية قابلة للحياة[1].

ومما جعل حل الدولتين أمراً غير واقعي، وشبه مستحيل، بظهور إحصاءات أكدت وجود أكثر من نصف مليون مستوطن يعيشون ضمن الدولة الفلسطينية التي اعترفت بها الأمم المتحدة في 29 نوفمبر 2012[2].

فاستمرت إسرائيل في بناء جدار الفصل العنصري الذي اعتبر ترسيم للحدود من طرف واحد، وهي مخالفة للاتفاقيات المعقودة بين منظمة التحرير الفلسطينية وحكومة إسرائيل، ويعد إقامة الجدار مخالفاً لكل القوانين والأعراف الدولية والإنسانية، وهذا ما أكدته محكمة العدل الدولية في9 يوليو 2114حيث نصت صراحةً على عدم شرعية إقامة الجدار ومخالفته للقانون الدولي واتفاقية جنيف الرابعة لعام 1949، الخاصة بالأراضي الواقعة تحت الاحتلال، وعليه فإنه يجب إزالته[3].

ووفق تلك السياسة تقدمت السلطة الوطنية الفلسطينية بمشروع لإدانة الاستيطان في الأراضي الفلسطينية عبر الأمم المتحدة، فتم صدور القرار رقم 2334 من قبل مجلس الأمن الدولي وبغالبية أعضائه، بإدانة الاستيطان الإسرائيلي على الأراضي المحتلة عام 1967م، بما فيها القدس الشرقية، والذي اعتبر إنشاء المستوطنات انتهاكا صارخا بموجب القانون الدولي، وعقبة أمام تحقيق حل الدولتين وإحلال السلام العادل، كما طالب القرار بوقف فوري لكل الأنشطة الاستيطانية على

---

[1] نجيب، وليم، نصار، جورج (2014)، مفهوم الجرائم ضد الإنسانية في القانون الدولي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ص 250.

[2] شبكة نداء القدس الإخبارية (2013)، نصف مليون مستوطن في الضفة الغربية يجعلون حلم حل الدولتين غير واقعي، http://nedaalquds.com/arabic/.

[3] الأستاذ، صبحي (2010)، **الجدار الفاصل ومستقبل الدولة الفلسطينية، دراسة في الجغرافية السياسية**، مجلة جامعة الأزهر، سلسلة العلوم الإنسانية، مجلد (12)، عدد (1)، جامعة الأزهر، غزة، ص341.

الأراضي الفلسطينية، وأوضح أن أي تغييرات على حدود عام 1967، لن يعترف بها إلا بتوافق الطرفين، حيث يؤكد القرار على أن الاستيطان يشكل عائقاً أمام حل الدولتين ويفشل هذا الحل، ويعيق حل الصراع الفلسطيني الإسرائيلي الذي سيؤدي في نهاية المطاف إلى إقامة دولة فلسطينية إلى جانب إسرائيلي على حدود عام 1967 تعيشان جنباً إلى جنب بأمن وسلام، وجاء في نص القرار:"إذ يشير إلى الالتزام الذي تقضي به خارطة الطريق التي وضعتها المجموعة الرباعية والتي أقرها المجلس في قراره رقم (1515) عام 2003، بأن تقوم إسرائيل بتجميد جميع الأنشطة الاستيطانية بما في ذلك النمو الطبيعي وبتفكيك جميع البؤر الاستيطانية التي أقيمت منذ آذار عام 2001".[1].

ولقد كان من المحطات الهامة في سياق التوسع الاستيطاني في الضفة الغربية والقدس منذ احتلالها عام 1967 هو الأمر العسكري رقم (783) لسنة 1979، الذي منح الاستيطان الإسرائيلي الإذن بالتوسع الاستيطاني لما يزيد عن 42% من أراضي الضفة الغربية، ومن ثم جاء اتفاق أوسلو ليحول الضفة الغربية من أراضي محتلة تديرها إسرائيل إلى أراضي متنازع عليها مع الجانب الفلسطيني، بيد أن إسرائيل قد تراجعت عن فكرة التنازع حول الأرض وكرست مفهوم الضم والاستيطان الشامل لكافة الأراضي الفلسطينية، وهو ما أكد عليه قانون القومية الذي صادق عليه الكنيست الإسرائيلي عام 2018، والذي اعتبر أن أرض إسرائيل هي حقاً محصوراً بالشعب اليهودي، ومن ثم جاءت (صفقة القرن) لتمنح إسرائيل السيطرة الكاملة على كل فلسطين من البحر إلى النهر، وحق ضم كافة المستوطنات بما فيها الصغيرة وضم غالبية منطقة الأغوار وتوسيع القدس الكبرى وإقامة كيان فلسطيني على ما تبقى من أراضي الضفة الغربية تكون تحت السيطرة

1 فهد، سليمان (2017)، **الاستيطان في قرارات مجلس الأمن**، مطالعة في القرار رقم (2334)، ص6.

الإسرائيلية، لئلا يكون هناك أي نصر يتحقق للفلسطينيين وإقامة دولة فلسطينية كاملة السيادة في الضفة الغربية وعاصمتها القدس الشرقية[1].

ولقد كان لصفقة القرن الدور في إخراج سياسات ومشاريع الضم من أرفف القيادة الإسرائيلية وطرحه أمام التفاعل العام حيث زاد النقاش حول ضم مناطق فلسطينية في الضفة الغربية للسيادة الإسرائيلية ومنها الأغوار بشكل خاص، فكانت فكرة الضم لدى الساسة الإسرائيليون تقوم على ما يلي[2]:

- ضم المستوطنات فقط، إما بضم المساحة المبنية وما حولها من مساحة قريبة أي ما مقداره أقل من 4% من مساحة الضفة الغربية، أو ضم مناطق نفوذ المستوطنات، أي نحو 10% من مساحة الضفة الغربية.
- ضم الكتل الاستيطانية الرئيسية وحسب، لا سيما تلك التي تحظى بإجماع إسرائيلي واسع، وأغلبها يقع خلف الجدار الفاصل من الجهة الغربية وتشكل 10% من مساحة الضفة الغربية.
- ضم غور الأردن والذي يشكل 17% من مساحة الضفة الغربية.
- ضم مناطق (ج) كاملة، والتي تشكل 60% من مساحة الضفة الغربية.
- ضم كافة المناطق التي حددتها الإدارة الأمريكية في صفقة القرن وتشمل نصف مساحة مناطق (ج) أي 30% من الضفة الغربية، وغور الأردن 17% ومساحة المستوطنات 4% والكتل الاستيطانية 10% أي ما مجموعه 68% من مساحة الضفة الغربية.

---

[1] سالم، وليد (2020)، **فلسفات وآليات الضم الإسرائيلية وخطط التصدي الفلسطينية**، مجلة شؤون فلسطينية، عدد (280)، منظمة التحرير الفلسطينية، ص11-12.

[2] مصطفى، مهند (2021)، **من الضم الرسمي إلى الضم الفعلي الزاحف**، مركز مدار الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، رام الله، ص30-31.

وبناءً على ما سبق يرى الباحث بأن فكرة حل الدولتين أصبحت في مهب الريح وذلك في ظل التوسع الاستيطاني وسياسة الضم وإقامة جدار الفصل العنصري في الضفة الغربية والقدس وإصرار إسرائيل على فرض وقائع جديدة على الأرض بالقوة عمرانية وديمغرافية، أدى إلى صعوبة تحقيق رؤية حل الدولتين وإقامة الدولة الفلسطينية مستقبلا، وقد حققت إسرائيل هذا الهدف من خلال إقامة جدار الفصل والمستوطنات وسياسة الإغلاق على الرغم من الالتزامات التي تعهدت بها بموجب القانون الدولي والاتفاقات المبرمة.

ولا يخفى على أحد بأن سياسة الاستيطان والضم الإسرائيلية لا تنصب نحو سلب الأرض وما فوقها بل تمتد إلى ما هو في جوف الأرض، فبالرغم من الاتفاقيات الموقعة بين الجانب الإسرائيلي والفلسطيني فيما يتعلق بمشكلة المياه إلا أن إسرائيل لم تلتزم بها، حيث أبقت إسرائيل سيطرتها على ما يزيد عن 85% من المياه الجوفية في الضفة الغربية، أي ما يعادل 500-600 مليون متر مكعب، وأن 70% من المستوطنات في الضفة الغربية تقع على حوض الخزان الشرقي في الضفة الغربية، وأن 45% من هذه المستوطنات تقع على مناطق حساسة بالنسبة لتغذية الخزان الجبلي في الضفة الغربية، وتضع إسرائيل قيوداً كثيرة على استغلال الفلسطينيين للمياه الجوفية في الضفة الغربية، كتقييد استخدام الآبار الارتوازية الزراعية، وعدم منح التراخيص لحفر آبار جديدة، وفي حال الموافقة فإن إسرائيل لا تسمح بعمق لا يزيد عن 140متراً للتنقيب عن المياه، وتحرم الفلسطينيين من استخدام مياه نهر الأردن وتعرقل إمدادات المياه للبلديات والمجالس القروية الفلسطينية، مقابل سامحها للمستوطنين بحفر آبار زراعية دون قيد أو شرط، حيث يسيطر

المستوطنون على 40 بئراً تنتج 44 مليون متر مكعب، وتقوم إسرائيل بتدمير المنشآت المائية المقامة على برك وأحواض وآبار بحجة عدم الترخيص خاصة في المناطق المصنفة (ج) [1].

ومما سبق فإن الممارسات الإسرائيلية بالسيطرة على المياه من خلال التوسع الاستيطاني يكون عائقاً أمام عملية تنمية شاملة وتقديم الخدمات الأساسية للمواطن الفلسطيني في إطار الدولة الفلسطينية، فالمياه هو عصب الحياة وهو حق أساسي لأي فرد أقرته القوانين والمعاهدات الدولية لا سيما تلك المتعلقة بحقوق الإنسان التي تبناها القانون الدولي الإنسانية، ومن هنا فإن سيطرة إسرائيل على نسبة كبيرة من المياه في مناطق الضفة الغربية وحرمان الفلسطينيين منها يحول دون قيام دولة فلسطينية وتمتع الشعب الفلسطيني بكافة حقوقه على أرضه.

ثالثاً- حق عودة اللاجئين:

منذ النكبة الفلسطينية عام 1948 ارتبط مفهوم اللاجئ الفلسطيني بحق العودة وذلك لما يمثله هذا الحق من أهمية بالنسبة للاجئين الفلسطينيين في شتى أماكن تواجدهم، وما زالت إسرائيل ترفض تطبيق هذا الحق لما يشكله من خطر وهاجس على التركيب السكانية في إسرائيل ويهدد ما تسعى إليه إسرائيل مما يعرف بيهودية الدولة[2]. وحق العودة للاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم وممتلكاتهم هو حق مقدس وأساسي من حقوق الإنسان الذي كفلته العهود والمواثيق الدولية والقرارات التي صدرت عن مجلس الأمن لا سيما القرار 194[3].

---

[1] سلامة، عبد الغني (2014)، **الصراع على المياه في فلسطين، واقع وحلول**، مجلة شؤون فلسطينية، مركز الأبحاث، منظمة التحرير الفلسطينية، عدد (257)، رام الله، ص 36-38.

[2] موسى، خالد أحمد (2011)، **أوضاع اللاجئين الفلسطينيين ومستقبلهم في لبنان (1994-2009)**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الأزهر، غزة، ص33.

[3] وتجدر الإشارة بأن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان قد كرس حق العودة في نص المادة (13) منه والتي جاء في نصها:" أنه يحق لكل فرد أن يغادر أي بلاد بما في ذلك بلاده كما يحق له العودة إليها"، وكذلك ما جاء في العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية في المادة (1/1) والتي أقرت بأحقية الشعوب في تقرير مصيرها وحق العودة ومرتبط بذلك، واتفاقية جنيف الرابعة لعام 1949 في نص المادة

وقد تبنت الجمعية العامة للأمم المتحدة القرار رقم (194) في الدورة الثالثة للجمعية والذي تقرر فيه وجوب السماح بالعودة في أقرب وقت ممكن للاجئين الراغبين في العودة إلى ديارهم والعيش بسلام مع جيرانهم، ووجوب دفع تعويضات عن ممتلكات الذين يقررون عدم العودة إلى ديارهم وكذلك عن كل فقدان أو خسارة أو ضرر للممتلكات بحيث يعود الشيء إلى أصله وفقاً لمبادئ القانون الدولي والعدالة، بحيث يعوض عن ذلك الفقدان أو الخسارة أو الضر من قبل الحكومات أو السلطات المسؤولة؛ لكن المتمعن في القرار لم يشر بشكل صريح إلى اللاجئين الفلسطينيين لكنه اتسم بالعموم على كافة اللاجئين، بمعنى أنه لم يحدد من هو اللاجئ والمقصود به اللاجئ الفلسطيني، حيث أنه في هذه الحالة يعمل المفاوض الإسرائيلي على استغلالها ويعتبر اليهود بالعالم لاجئين ويطالب بعودتهم، أضف لذلك أنه لم يطبق هذا القرار لغاية الآن ولم تسمح إسرائيل في ذلك الوقت بعودة أي لاجئ فلسطيني، ولم يتم تعويض أي لاجئ فلسطيني لم يعد إلى دياره وأملاكه، وهذا يعني أن هذا القرار لم يزل حبراً على ورق أسوةً بكافة القرارات الأممية التي تتعلق بالصراع الفلسطيني الإسرائيلي وذلك لعدم امتثال إسرائيل لهذه القرارات ونتيجة للدعم الأمريكي المنحاز بشكل مستمر لإسرائيلي في ذلك واستخدامها حق النقض الفيتو على القرارات التي تمس إسرائيل.

لقد كانت قضية اللاجئين الفلسطينيين، منذ نشوئها في أواخر أربعينيات القرن العشرين، أولاً وقبل كل شيء مسألة وطنية بالنسبة للفلسطينيين، حيث إن إقامة إسرائيل فيما يسميه الفلسطينيون النكبة حوَّل الأغلبية الساحقة من الفلسطينيين إلى لاجئين، فإن الحركة الوطنية الفلسطينية المعاصرة تشكّل إلى حد كبير نتاجاً لرغبتهم بعكس الضيم الذي عانوا منه بإستلاب أراضيهم، واحتفظت

(49) التي نصت على عدم مشروعية النفي والإقصاء. غيل، بلونغ (2007)، **لاجئو 1948 الفلسطينيون وحق العودة الفردي، دراسة تحليلية في القانون الدولي**، ط2، المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين الفلسطينيين، بديل، بيت لحم، ص50

القضية بأهميتها المحورية بعد مصادقة منظمة التحرير الفلسطينية على حل الدولتين عام 1988 وكذلك بعد اتفاقات أوسلو التي بدأت عام 1993، لأن التسوية العادلة لهذه القضية اعتبرت محورية لإضفاء الشرعية على أي تسوية قائمة على حل الدولتين، ورغم تراجع الأولوية التي تحظى بها شؤون اللاجئين دولياً، فإن القضية تحتفظ بمكانتها في الوعي الوطني الفلسطيني، إن قيام القادة الفلسطينيين بأي شيء يشي بتخليهم عن اللاجئين، وخصوصاً التخلي عن مطالبهم، يُعدّ بمثابة تجاوز خط أحمر يلامس جوهر الهوية الوطنية[1].

ولقد تعاملت الأمم المتحدة مع القضية الفلسطينية بأنها قضية لاجئين منذ النكبة الفلسطينية وبالتحديد منذ عام 1949 م، فقد أصدرت الأمم المتحدة قراراً خاصاً يقضي بحق اللاجئين في العودة إلى بيوتهم وقراهم وأراضهم التي أخرجوا منها سنة1948، ضمن نصر القرار (194)، وأكدت هذا الحق دائماً في أكثر من 121 قرار على مدى السنوات الماضية؛ إلا أن أياً من تلك القرارات لم ينفذ بسبب إصرار الجانب الإسرائيلي يرفضها، وعدم جدية الدول الكبرى والمجتمع الدولي في إجبارها على ذلك مع العلم أن حق العودة هو حق طبيعي فردي وجماعي، تدعمه كافة الشرائع السماوية والقوانين والمواثيق الدولية[2].

وقد أكد هذا القرار على إيجاد حل لقضية اللاجئين الفلسطينيين في 15 فقرة منه، فقد نص على تشكيل لجنة توفيق أميركية، بريطانية، تركية، مكلفة بإيجاد حل لمشكلة اللاجئين وفقاً للفقرة 11 من القرار، واعتمد القرار وتم تثبيته بموجب أعمال هذه اللجنة، وأعلن نص القرار بأن الجمعية العامة للأمم المتحدة تقرر وجوب السماح للاجئين الراغبين بالعودة لديارهم والعيش بسلام مع جيرانهم وأن

[1] استعادة قضية اللاجئين (2019)، موقع https://www.crisisgroup.org/ar/middle-east-north-africa/eastern-mediterranean/israelpalestine/bringing-back-palestinian-refugee-question، الإلكتروني.

[2] صالح، محسن (2017)، **الأربعون في قضية فلسطين رؤية إسلامية**، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، ص18.

يكون ذلك بأقرب وقت ممكن، ووجوب دفع تعويضات عن الممتلكات لمن لا يرغبون في العودة عن كل فقدان أو ضرر أصاب ممتلكاتهم وفقاً لمبادئ القانون الدولي[1].

وحق العودة هو حق قانوني كفلته القرارات الأممية والدولية التي رعته، ولا يجوز ربط فكرة إقامة الدولة الفلسطينية به، حيث أن عدم قيام دولة فلسطينية يمنع اللاجئين الفلسطينيين من حقهم في العودة، ولا قيامها على حدود عام 1967 يعني أن يعودوا إلى حدود هذه الدولة، فعودتهم تكون إلى ديارهم وأراضيهم التي هجروا منها عام 1948[2].

بيد أن الإسرائيليين في مجمل اتجاهات النشاط السياسي والأيديولوجي لديهم، لا زالوا يرفضون الاعتراف بالقرارات الأممية وقرارات الشرعية الدولية المتعلقة بقضية اللاجئين الفلسطينيين، لأسباب أيديولوجية، متمثلة في إقامة دولة يهودية خالصة، وترى في وجود أعداد كبيرة من الفلسطينيين فيها يؤثر على طابعها اليهودي، وقد عبر رئيس الوزراء الأسبق إسحاق شامير عام 1992 م، عن ذلك بقوله":إن حق العودة لن يحدث في أي وقت وبأي شكل ولا بأي طريقة "ثم صرح رئيس الوزراء السابق بنيامين نتنياهو: أن عودة الفلسطينيين تهدد أمن إسرائيل وطابع الدولة اليهودية، وليس ثمة متسع لملايين الفلسطينيين، وأصبحت قرارات الأمم المتحدة المتعلقة باللاجئين ملغاة، وعلى الدول العربية توطينهم في الدول التي يعيشون فيها"[3].

ومما سبق فإن السياسة الإسرائيلية اتسمت من البداية على ترحيل الفلسطينيين من فلسطين، وهي سياسة ما زالت قائمة ونشطة ولكن تطبق بين الحين والأخر على فترات معينة، من اجل إخلاء فلسطين من الفلسطينيين، لذلك تعتبر الخطط الصهيونية وجود الفلسطينيون كشعب مستقل وقابل

---

[1] زراص، النفاتي (2001)، **اتفاقيات أوسلو وأحكام القانون الدولي**، منشأة المعارف، الإسكندرية، ص350.

[2] عليوي، سجود (2013)، **أثر قيام دولة فلسطينية على مستقبل اللاجئين**، رسالة ماجستير، جامعة بيرزيت، فلسطين، ص33.

[3] أبو جاسر، مرجع سابق، ص85.

للاستمرار، ينكر جوهر فكرة الدولة الصهيونية، لذلك تمعن إسرائيل في فرض وقائع على الأرض لإفشال أي مساعي لحل الدولتين، وهذا ما كشفت عنه وثيقة خاصة تناولت الخطط الصهيونية بعنوان"الأرض الموعودة خطة صهيونية من الثمانينيات" والتي تُفشل أي فكرة أساساً لوجود دولة فلسطينية بجانب إسرائيل، فقد نصت بأن على إسرائيل رفض أي تنازلات أو تقسيم للأراضي لصالح الفلسطينيين أو إقامة كيان لهم، حيث تؤكد الخطة الصهيونية بأنه " ليس في الإمكان أن نظل نعيش في الوضع الحالي بدون فصل الشعبين، حيث نصت خطتهم على ترحيل العرب الفلسطينيون إلى الأردن وبقاء اليهود في المناطق التي تقع غربي نهر الأردن، معللين ذلك بعدم تحقيق التعايش والسلام الحقيقي في البلاد إلا إذا فهم العرب أنه بدون حكم يهودي بين الأردن والبحر لن يكون لديهم وجود أو أمن، ولن يحصلوا على وطن خاص بهم أو على الأمان إلا في الأردن[1].

فبالرغم من صعوبة عودة اللاجئين –عملياً– في إطار حل الدولتين بعد التغييرات التي فرضتها إسرائيل على أرض الواقع، فإن ذلك الحل يعتريه ضعف في توفير إجابات شافية لمصير قطاعَين مهمين في الشعب الفلسطيني هما الفلسطينيون داخل "إسرائيل"، واللاجئون الفلسطينيون، خاصة أن المشكلة الأساسية التي تؤرق إسرائيل هي الحفاظ على يهودية الدولة، وفي حالة التسليم يهوديتها فإن الحل سيدوم جزئياً ويقف حجر عثرة أمام حق تقرير المصير لجموع الشعب الفلسطيني عموماً، ومصير الفلسطينيين داخل إسرائيل وأن إسرائيل تستمر علناً بعدم سماحها للاجئين الفلسطينيين

[1] إينون، أوديد (2009)، **الأرض الموعودة خطة صهيونية من الثمانينيات**، ترجمة: ليلى حافظ، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة، ص 45.

بالعودة إلي ديارهم الأصلية التي هُجّروا منها معللة بأن ذلك يتنافي مع الطابع اليهودي للدولة والتي وضعت الاعتراف به شرطاً رئيساً لاستئناف أي عملية تفاوض مستقبلية[1].

بعد بداية عملية أوسلو، بدا للنخب الفلسطينية أن ثمة صفقة تم التوصل إليها: مقابل الانسحاب الإسرائيلي الكامل إلى حدود 1967، بما في ذلك المستوطنات والقدس الشرقية العربية، فإن الفلسطينيين سيضحّون بالعودة غير المقيّدة إلى بيوتهم السابقة . وهو المفهوم الفلسطيني التقليدي لحق العودة؛ وبدلاً من ذلك، بدا أنهم يمكن أن يقبلوا بتسوية، "حل عادل" يستند إلى قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 194، بشكل يسمح بعودة نسبة محدودة فقط من العدد الإجمالي للاجئين إلى إسرائيل، وقد تداعت هذه الصيغة، وتداعت معها، من وجهة نظر العديد من الفلسطينيين، الفرضية التي يقوم عليها إطار الدولتين في التسعينيات، استقطبت قضية اللاجئين قدراً كبيراً من التعبئة المضادة لأنه كان يعتقد أن القضية تهدد الأغلبية اليهودية؛ أما اليوم، فقد باتت مواقف إسرائيل حيال الوضع النهائي أكثر تصلّباً، وباتت اعتراضاتها على عودة اللاجئين ليست مسألة إحصاءات بقدر ما هي مسألة مبادئ، وعندما يتزامن هذا مع المطالب الإسرائيلية بالاعتراف بإسرائيل كدولة للشعب اليهودي، فإن الفلسطينيين يعتقدون أنه، وبدلاً من أن يقدَّم لهم حل عادل، يطلب منهم التخلي عما يعتبرونه حقاً غير قابل للانتقاص مقابل ما هو أقل من الحد الأدنى في قضايا الوضع النهائي الأخرى، مقارنة بالاتفاق الذي كانت منظمة التحرير الفلسطينية تتوقع أصلاً

[1] عدوان، بيسان (2018)، **اللاجئون الفلسطينيون وسيناريوهات الحل: دولتان أم دولة واحدة**، موقع رمان الإلكتروني: https://rommanmag.com/view/posts/postDetails?id=4804.

التوصل إليه عام 1993، يُطلب منهم التنازل أكثر في قضية اللاجئين وبمقابل أقل في كل المسائل الأخرى[1].

ويعد حل قضية اللاجئين من العقبات الرّئيسيّة التي تحول دون تحقيق حلّ الدّولتين (دولة فلسطينيّة كاملة السّيادة على حدود الرّابع من حزيران/يونيو 1967) ذلك لأن حقّ العودة هو جوهر القضيّة الفلسطينيّة، فعلى الرّغم من أنّ القيادات الفلسطينية السّياسيّة تُردّد – باستمرار – "حقّ العودة"، ولكنّها تدرك تماماً أنّ ذلك لن يتحقّق في ظلّ الظّروف والمعطيات التي نعيشها فلسطينيّاً وعربيّاً ودوليّاً، وبالتّالي، وفي حال عدم قدرتنا على إعادة اللاجئين إلى وطنهم، فما هي الفائدة من حلّ الدّولتين في حال بقاء نصف الشّعب الفلسطينيّ مُشرّداً مشتّتاً؟ وعليه يمكن القول بأن هناك عشرات الأدلّة على استحالة قَبول "إسرائيل" أو إجبارها على قَبول إعادة اللاجئين، فعلى سبيل المثال بعد إنشاء "إسرائيل" في العام 1948، حاولت الولايات المتّحدة الأميركيّة إشراكها في النّظام الإقليميّ، أي تعاون "إسرائيل" مع العرب ضمن منظومة إقليميّة شرق أوسطيّة، لمواجهة الخطر الشّيوعيّ (مثلما تحاول في هذه الأيّام مع استبدال الخطر والعدوّ من شيوعيّ إلى شيعيّ)، حيث طلبت الولايات المتّحدة الأميركيّة من "إسرائيل" "إعادة رمزيّة" عدد محدود جدّاً من اللاجئين الفلسطينيّين، مع تقديم إغراءات ماديّة ضخمة لها مقابل ذلك، لكنّ "إسرائيل" رفضت، وبشدّة، على الرّغم من أنّها في هذا الوقت – نهاية الأربعينيّات ومطلع الخمسينيّات – لم تكن قوّةً إقليميّةً ونوويّةً، وكانت الشّعوب العربيّة في قمة عنفوانها، وكانت فلسطين هي قضيّتهم المركزيّة وعلى سُلّم أولويّاتهم، وكذلك الأمر بالنسبة إلى الأنظمة العربيّة التي كانت تستمدّ شرعيّة وجودها أو ثوراتها وانقلاباتها من اسم فلسطين، فما بالنا ونحن بما عليه الآن من شعوب وأنظمة عربيّة، وكذلك أثناء المفاوضات

[1] استعادة قضية اللاجئين (2019)، موقع https://www.crisisgroup.org/ar/middle-east-north-africa/eastern-mediterranean/israelpalestine/bringing-back-palestinian-refugee-question، الإلكتروني.

الفلسطينيّة الإسرائيليّة في عهد رئيس الوزراء الإسرائيليّ إيهود أولمرت، قبلت "إسرائيل" – مبدئيّاً – التّفاوض على إعادة عدة آلاف من اللاجئين الفلسطينيّين من كبار السّنّ على مدار عشر سنوات، (تخيّلوا الرّقم.. عدّة آلاف من أصل عدّة ملايين). وفي النّهاية، أطاح نتنياهو بحكومة أولمرت، وتولّى رئاسة الوزراء منذ العام 2009[1].

ووفقاً لما جاء في نص القرار (194) الخاص بحل قضية اللاجئين الفلسطينيين، فإن هناك احتمالين للحل وهما[2]:

أولاً– التطبيق العادل والحرفي للقانون الدولي فيما يتعلق بعودة اللاجئين الفلسطينيين إلى بلداتهم وقراهم داخل مناطق حدود الدولة الإسرائيلية، ويتضمن كافة المهجرين بسبب النكبة بمن فيهم الممنوعين من الدخول والمبعدين والمهجرين داخل فلسطين، وهذا هو الأساس في حق العودة وفقاً للقانون الدولي، فعودة اللاجئين تتم بعودتهم للمكان الذي هجروا منه أو غادروه لأي سبب، وهو ما نصت عليه المذكرة التفسيرية للقرار بوضوح، وبغير ذلك يبقى اللاجئ لاجئاً حسب القانون الدولي لحين عودته إلى بيته.

ثانياً– أن لا يتم الاعتماد على أساس قانوني بقدر ما هو مرتبط بتصورات سياسية لحل قضية اللاجئين وذلك بسبب الرفض الإسرائيلي لعودة اللاجئين الفلسطينيين داخل حدودها، أي العودة إلى مناطق الدولة الفلسطينية المنشودة على حدود 1967، ومن باب أولى أن يتضمن هذا الاحتمال

---

[1] البشتاوي، عماد (2020)، **ما بين حل الدولتين وجدلية الدولة الواحدة والكنفدرالية.. فلسطين إلى أين؟**، موقع الميادين نت 2020/8/7، https://www.almayadeen.net/articles/

[2] العمري، حكيم (2020)، **أثر قيام الدولة الفلسطينية على حق العودة للاجئين الفلسطينيين**، مجلة الحقوق والعلوم السياسية، عدد (13)، الجزائر، ص235–236.

كافة اللاجئين الفلسطينيين بغض النظر عن أماكن تواجدهم أو موطن هجرتهم الأصلي، أكان داخل حدود إسرائيل أم حدود الدولة الفلسطينية المرتقبة.

وعليه يرى الباحث بأن قضية اللاجئين كما قضية القدس تبقى قضية شائكة ومعقدة، من قضايا الحل النهائي، خاصة في ظل رفض إسرائيل على مدار حكوماتها المتعاقبة حق العودة للاجئين، رغم القرارات الأمية من الجمعية العامة للأمم المتحدة وجلس الأمن الدولي بحق العودة، وعلى رأسها القرار (194)، مما جعل من رؤية حل الدولتين مشلولة بسبب رفض التعامل مع قضية ثابتة من قضايا الحل النهائي، وأن قيام دولة فلسطينية على حدود 1967 سيؤدي منحهم الجنسية الفلسطينية ويبقى حقهم مكفولاً وفقاً للقانون الدولي وحقوق الإنساني والقرارات والاتفاقيات الدولية الخاصة بحقوق الإنسان بالعودة لبلده التي خرج منها إلى جانب التعويض المناسب عن الممتلكات التي دمرت أو لحق بها ضرر جراء الاستعمار الصهيوني لفلسطين عام 1948.

وخلاصة القول يمكن القول بأن حل الدولتين قد فشل بسبب سياسات فرض الواقع من قبل الاستعمار الصهيوني من جدار فصل عنصري وتهويد للقدس وزيادة عدد المستوطنات بشكل كبير ومستمر دون توقف وفرض واقع جغرافي وعمراني بتغيير وطمس معالم شكل حدود ال 67 الذي بدوره ألغى عملياً فكرة حل الدولتين التي بقيت حبراً على الورق، على الرغم من تنازل منظمه التحرير عن 78٪ من مساحه فلسطين التاريخية بموجب اتفاق أوسلو الأرض مقابل السلام وقبلت به المنظمة مرغمة وفي ظنها أنها تحقق دولة ووجود وكيانية للشعب الفلسطيني كمرحله أولى على خطى التحرير الشامل وإزالة الاستعمار؛ إلا أن الاحتلال ودولته حتى على مساحه ال 22٪ تريد أن تفاوض الشعب الفلسطيني على هذه المساحة التي هي حق وحدود الدولة الفلسطينية المتفق عليها بعد التنازلات الكبيرة والتاريخية التي قدمتها منظمه التحرير باسم الشعب الفلسطيني، أي أن

إسرائيل لا تريد حتى إعطاء الفلسطينيين أي شيء من ال 22٪ من مساحه فلسطين التاريخية الكلية، فقد حولت إسرائيل حدود ال 67 إلى جزر متقطعة تشبه الجبنة السويسرية في شكلها الغير منسجم والغير مترامي ومترابط، مناطق تعزل بينها شبكه الطرق الآمنة والعنصرية التي تفصل العرب عن اليهود كذلك بينها المستوطنات ويفصلها أيضا الحواجز العكسرية، فهي تريد أن تجعل من قضيه فلسطين كقضية الأكراد (فلسطين قضيه الأكراد الجدد) ليس لديهم كيان سياسي ولا دولة ولا حدود بل مجموعة كنتونات ولهم القليل من التحسين الاقتصادي ذلك في أعلى مراحل التنازل الإسرائيلي لهم أكثر من سلطه وأقل من حكم ذاتي وإبقاء الحال على ما هو عليه في الضفة وغزه والقدس.

الفصل الثاني

حل الدولة الواحدة وإمكانية تطبيقه والمعيقات التي يواجهها

يعبر خيار حل الدولة الواحدة عن جهد من أجل تسوية الصراع الفلسطيني- الإسرائيلي على أساس وجود نظام سياسي واحد للشعبين الفلسطيني والإسرائيلي على كامل أرض فلسطين التاريخية، وهذا الخيار يقوم على أساس فكرة دولة ديمقراطية ثنائية القومية، على غرار بعض التجارب الأخرى التي تم تطبيقها حول العالم كتجربة سويسرا وبلجيكيا وجنوب أفريقيا.

لكن إمكانية تطبيق هذا الحل لم يعد واقعياً في ظل الإجراءات الإسرائيلية على الأرض، وهناك من يرى بأن حل الدولة الواحدة يتمثل في دولة ديمقراطية علمانية للشعبين الفلسطيني والإسرائيلي، أو دولة ثنائية القومية، حيث تقوم فكرة الدولة الديمقراطية على إعطاء الأولوية للحقوق الفردية على الحقوق الجماعية، وتبقى مشكلة الحقوق الجماعية للترتيبات الدستورية، أما الدولة ثنائية القومية فهي تقوم على دولة وحادة تشبه النموذج البلجيكي- السويسري، بحيث تقوم على نظام الدولة الفدرالية أو الكنفدرالية، والتي تعمل على حماية الثقافة والمؤسسات السياسية الفلسطينية والإسرائيلية، ومنحهم حق الحكم الذاتي المحلي ضمن حدود الدولة الديمقراطية ثنائية القومية، وهذا يعني ضمناً أن كل من الجماعتين القوميتين سيكون لهما حكومة محلية مستقلة، وضرائب محلية، وشرطة محلية، ولغة واحدة، وستقوم هاتان المجموعتان بتشكيل حكومة تمثيلية فدرالية على إدارة السياسات الخارجية وسياسات الدفاع الواحد المشترك[1].

[1] فرسخ، ليلى (2015)، التحديات السياسية وأطر العمل، معهد دراسات التنمية في جامعة بيرزيت، بيرزيت، فلسطين، ص3.

ولعل خيار حل الدولة الواحدة نابع في ظل اختلالات تسوية الصراع الفلسطيني الإسرائيلي نتيجة سياسة فرض الأمر الواقع التي تنتهجها الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة لا سيما اليمينية منها خاصة التوسع الاستيطاني، الأمر الذي أدى بفكرة حل الدولتين وإقامة دولة فلسطينية مستقلة على حدود الرابع من حزيران عام 1967 أمر مستحيل التحقيق في المنظور القريب، ولا تمثل حلاً جذرياً وعملياً للصراع الفلسطيني الإسرائيلي، حيث برزت الدعوات لدولة ثنائية القومية أو دولة ديمقراطية كما سبق الإشارة يتعايش فيها الشعبين الفلسطيني والإسرائيلي دون تمييز عرقي أو ديني، وعليه سيتم من خلال هذا الفصل البحث في إمكانية حل الصراع الفلسطيني الإسرائيلي على أساس حل الدولة الواحدة وذلك كما هو في المباحث التالية: **المبحث الأول**– ماهية حل الدولة الواحدة والمعيقات والتحديات التي يواجهها. **المبحث الثاني**– إمكانية حل قضايا الحل النهائي في ظل الدولة الواحدة.

المبحث الأول: ماهية حل الدولة الواحدة والمعيقات والتحديات التي يواجهها

يعد حل الدولتين هو الحل الأمثل لإنهاء الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي. وعندما نقول (حل الدولتين) يقصد بذلك الحل الذي يتحقق بتطبيق القرارات والاتفاقيات الدولية بدءًا من قرار التقسيم الصادر عام 1947 وحتى المبادرة العربية للسلام التي أقرتها قمة بيروت العربية في مارس 2002 مرورًا بقراري مجلس الأمن 242 و338 واتفاقيتي أوسلو وخريطة الطريق، لكن هذا الحل لم يعد بالإمكان تطبيقه في ظل الإجراءات الإسرائيلية على الأرض من توسع استيطاني وممارسات الفصل العنصري بين الشعبين الفلسطيني والإسرائيلي وقانون القومية.

ولقد أصبح هذا الحل غير منطقي وغير واقعي لأنه لا يمكن له أن يعالج قضيتين أساسيتين وهما قضية اللاجئين الفلسطينيين وقضية فلسطيني الداخل، أي أنه لا يضمن حق العودة للاجئين

الفلسطينيين الذين هجروا من أراضيهم وديارهم، وكذلك أن حلّ الدولتين لا يضمن الحقوق الجماعية لفلسطيني الداخل الذين يواجهون التمييز العنصري ويعاملون على أنهم مواطنين من الدرجة الخامسة أو السادسة، وهذا الأمر يطرح إشكالية عميقة يواجهها حلّ الدولتين الذي تحدث عن السلام والأمن والحل النهائي الذي يجب أن ينبع وفق مرجعيات واضحة أساسها قرارات الشرعية الدولية وانسحاب إسرائيل إلى حدود الرابع من حزيران عام 1967.

وتشير الدلائل الواقعية على الأرض بأن هناك بدائل متعددة أمام إسرائيل من أجل التوصل إلى حل بديل لحل الدولتين، وهذه البدائل تشجع إسرائيل على تعطيل أي تسوية نهائية تقود لحل الدولتين، وتعي إسرائيل بأن هذه البدائل ليست منطقية ولا يمكن قبولها من الجانب الفلسطيني، وتتلخص هذه البدائل في الآتي[1]:

1- إطالة أمد المفاوضات لأجل غير مسمى، والاستمرار في عمليات التوسع الاستيطاني وزيادة عدد الإسرائيليين في مناطق الضفة الغربية مما يحدث تحولاً ديمغرافياً لصالح إسرائيل.

2- اللجوء لحل الدولتين الشكلي، أي دولة ذات حدود مؤقتة، وتأجيل قضايا الحل النهائي والاحتفاظ بالسيطرة الدائمة على الأرض والحدود.

3- فصل أحادي الجانب من قبل إسرائيل.

4- منح الإدارة الأردنية للضفة الغربية والمصرية لقطاع غزة.

وأمام هذه البدائل فإن التوصل لحل دولتين أمر غير منطقي، الأمر الذي يقوم في النهاية إلى التوصل لبديل آخر وهو حل الدولة الواحدة، ففكرة حل الدولة الواحدة، دولة ديمقراطية موحدة

[1] الخيارات الفلسطينية لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي، وثيقة خاصة، مجلة الدراسات الفلسطينية، عدد (76)، رام الله، 2008، ص 189.

أو دولة ثنائية القومية يمكن أن يتحول إلى أفكار عملية في حال أن الغالبية اليهودية تتخلى عن فكرة الدولة اليهودية، ووقع مثل هذا التحول أمر غير ممكن لا الآن ولا في المستقبل المنظور، لا سيما في ظل الميل نحو التطرف القومي والتعصب الديني في أوساط المجتمع الإسرائيلي[1].

المطلب الأول: مفهوم حل الدولة الواحدة وأشكاله

يعرف حل الدولة الواحدة بأنه:" تسوية الصراع على أساس إيجاد نظام سياسي واحد للشعبين الفلسطيني والإسرائيلي على كامل الأرض الفلسطينية"، وهذا المفهوم يحمل نموذجين مختلفين للدولة الواحدة، حيث يقوم النموذج الأول على أساس فكرة الدولة الديمقراطية، فيما يقوم الثاني على أساس فكرة الدولة ثنائية القومية، حيث أن هناك الكثير من المحددات التي تم استنباطها من تجارب دولية سابقة كالتجربة السويسرية والبلجيكية وتجربة جنوب أفريقيا[2].

ومهما يكن الأمر فإن حل الدولة الواحدة يأخذ شكلين: الأول دولة ديمقراطية علمانية، والثاني دولة ثنائية القومية، وهو ما سيتم بيانه كما يلي:

أولاً- دولة ديمقراطية علمانية:

إن فكرة الدولة الديمقراطية العلمانية تقوم على انتفاء صيغة الدولة اليهودية لإسرائيل، وتعني أيضاً اندماج اليهود والعرب في دولة واحدة تكون لكافة المواطنين بغض النظر عن أي من الاختلافات العرقية أو القومية أو الدينية، وتقوم على أساس الفرد لا على أساس الجماعة، ويكون كافة الأفراد

[1] الأستاذ، يوسف صبحي (2010)، **الأحزاب السياسية العربية في إسرائيل ودورها في الكنيست 1967-2009**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الأزهر، غزة، ص123.

[2] عبد الله، خالد خليل (2021)، **مستقبل الدولة الفلسطينية بين حلة الدولة الواحدة وحل الدولتين**، دراسة استشرافية، مجلة جامعة القدس المفتوحة للدراسات، مجلد (3)، عدد (57)، ص83.

متساوين في الحقوق والواجبات وأمام القانون، وتقوم على أساس الحرية والمساواة والاندماج الاجتماعي والثقافات المتعددة، وهذا النموذج يعتبر من أرقى أشكال النظم السياسية للدول[1].

ويرجع حل الدولة الواحدة إلى الجذور التاريخية العميقة في الفكر السياسي اليهودي، حيث ظهر هذا الحل مع بداية الانتداب البريطاني في فلسطين، حيث كان يهودا ماغنس أو رئيس للجامعة العبرية المنظر الأساس للدولة ثنائية القومية، لكن اليمين الإسرائيلي لم يكون يتناول فكرة الدولة الثنائية بل أكد على دولة إسرائيل على أرض إسرائيل التاريخية، وفي أعقاب انتفاضة الأقصى عام 2000 شهد مجدداً ظهور فكرة الدولة الواحدة لدى بعض القادة والمفكرون والكتاب الإسرائيليون أمثال: ميرون بنفينستي، حاييم هنغبي، اللذين باتوا ينظرون للدولة الواحدة كبديل بدأ يفرض نفسه على الواقع الإسرائيلي والفلسطيني، لكن بعد خطاب نتنياهو عام 2009 وقبوله بحل الدولتين بشكل مبدأي طرأت تحولات داخل اليمين الإسرائيلي، لكن من خلال الحفاظ على الطابع اليهودي للدولة، وتتخلص أفكار اليمين الإسرائيلي في الضم وتوسيع المستوطنات في الضفة الغربية والسيادة الإسرائيلية على المعابر والحدود[2].

ويمكن القول بأن حل الدولة الواحدة قد تلاشى من الأجندة الصهيونية، بعد الانتصار الكبير والحاسم لنهج دافيد بن غوريون الانفصالي الخاص بإنشاء دولة مستقلة لليهود، وما لبث أن عاد الحل بعد تأسيس منظمة التحرير الفلسطينية، وتبين أن منظمة التحرير قد تخلت عن فكرة الدولة الواحدة أيضاً وتبنت فكرة حل الدولتين وذلك في قرارها إعلان الاستقلال عام 1988 وما تبعه في اتفاقية أوسلو، وعليه فإن هذا يؤشر على أن الفلسطينيين قد أخذوا بتبني فكرة الدولة الواحدة ثنائية القومية، وعليه فإن هذه الكفرة تشبه ما ورد في اتفاق أوسلو كونه يحمل اعترافاً من الجانب

[1] الأستاذ، الأحزاب السياسية العربية في إسرائيل، مرجع سابق، ص 125.

[2] غانم، هنيدة، وآخرون (2011)، تقرير مدار الاستراتيجي، ص59.

الفلسطيني بالوجه القومي للوجود اليهودي في فلسطين، لكن هناك من يرى بأنه بعد فشل أوسلو وفشل حل الدولتين فإن الحل المقبول كحد أدنى يقوم على أساس حل الدولة الواحدة[1].

فحل الدولة الواحدة سواء أكانت دولة ثنائية القومية واحدة لشعبين أو دولة أم دولة ديمقراطية مع شعار شخص واحد وصوت واحد يحل الكثير من المشاكل، كمشكلة اللاجئين والقدس والحدود والجدار والتعايش والمساواة، فهو الحل الأنسب، لأنه يقترح نماذج مختلفة عن حل الدولتين، والمخاطرة هنا أن علاقات القوة ليست لصالح الدولة الفلسطينية، ما لم يعتبر مرحلة انتقالية لدولة ثنائية القومية، وتكن الصعوبة الأساس في حل الصهيونية باعتبارها الأيديولوجية الاستعمارية وإصرارها على وضع تصور للدولة اليهودية بوصفها دولة يهودية خالصة للشعب اليهودي فقط وليس على أساس الدين أو جانباً من جوانب الثقافة[2].

وينظر لحل الدولة الواحدة على أنه نقيض لحل الدولتين، ولكن وبما أن حل الدولتين يحظى بإجماع دولي كأساس لحل الصراع الإسرائيلي الفلسطيني، فإن هناك من يرى بأن فكرة حل الدولة الواحدة هو محاولة لتقويض الجهود الرامية لحل الصراع على أساس حل الدولتين، في حال انسحاب إسرائيل من الضفة الغربية والقدس الشرقية وغزة وسمحت بإقامة دولة فلسطينية ذات سيادة، وقبلت بحق عودة اللاجئين، إلا أن الواقع يختلف كثيراً جراء سياسات الضم والتهويد التي تخالف القانون الدولي[3].

---

[1] زريق، رائف (2011)، **حل الدولة الواحدة، من الصراع حتى الموت إلى جدلية السيد–العبد**، مجلة الدراسات الفلسطينية، عدد (86)، ص 130.

[2] هلال، جميل (2010)، **فلسطين.. إلى أين؟، حل الدولة أم الدولتين**، ترجمة: أحمد بشاري، المركز القومي للترجمة، القاهرة، ص 50.

[3] فارس، هاني (2010)، **حل الدولة الواحدة للصراع الفلسطيني الإسرائيلي، دولة لكل مواطنيها**، مجلة المستقبل العربي، عدد (375)، بيروت، ص 77.

ومما سبق يمكن القول بأن قبول حل الدولة الواحدة وفقاً لدولة ديمقراطية علمانية أمر لا يمكن تحقيقه في ظل التحولات الآديولوجية في المجتمع الإسرائيلي والميل نحو اليمين المتطرف من جهة، ومن جهة أخرى أن حل الدولة الواحدة على أساس دولة ديمقراطية علمانية يقوم على منح الحقوق الفردية وليس الحقوق الجماعية وهو ما لم تقبل إسرائيل من قبل، الأمر الذي يؤكد أن مثل هذا الحل غير قابل للتطبيق.

ثانياً- الدولة ثنائية القومية:

يعد خيار هذا الحل كحل وسط بين الانفصال والاندماج، وذلك بعد أن أصبح هناك صعوبة في تحقيق الانفصال بين الشعبين وتحقيق حل الدولتين، ولأن الجانب الفلسطيني بكافة قواه الوطنية لم يعد قادراً على حسم الصراع وهزيمة إسرائيل، وكذلك أن إسرائيل لا يمكن لها أن تبقى قوة احتلال للأبد، وإلى جانب ذلك الواقع الديمغرافي المتداخل والمصالح الاقتصادية والتجارية وغيرها تفرض صيغة حل يقوم على دولة واحدة للشعبين بدلاً من الانفصال[1].

ويقوم سيناريو حل الدولة الواحدة ثنائية القومية على إقامة دولة اتحادية على كافي أرض فلسطين التاريخية، وعلى أساس المساواة السياسية والاجتماعية التامة بين اليهود والعرب، حيث يقوم كل منهم بممارسة تقرير المصير والحكم الذاتي الكامل في كافة جوانب الحياة، وبعد أن يتم حل مشكلة اللاجئين الفلسطينيين يتم إقرار الهجرة المستقبلية لليهود والفلسطينيين على نحو مشترك على أساس المساواة بينهما في توزيع الموارد والأراضي وفقاً لمبادئ النسبية والحاجة، ويتم تحويل الدولة إلى دولة لا مركزية، وتكون القدس عاصمة مفتوحة ومتصلة ومشتركة للجميع، بالرغم من أن أي جماعة يهودية لا يمكن أن تتقبل بذلك؛ لأنه باعتقادهم يرقى إلى حد الخسارة الكبيرة للقوة، أي

[1] الأستاذ، صبحي، الأحزاب العربية، مرجع سابق، ص 122.

نهاية السيادة اليهودية والانهيار الحاد للسيطرة اليهودية على الأرض، ولأن قيام دولة ثنائية القومية وديمقراطية لا يمكن أن يتم إلا باتفاق بين الطرفين، فإن المعارضة اليهودية الكبيرة ستجعل من هذا القرار غير محتمل إلى حد كبير في ذات الوقت[1].

ويرتكز الاعتراض اليهودي على قيام دولة ثنائية القومية من أجل إبقاء إسرائيل دولة لكل اليهود في أي مكان حول العالم، وليست دولة لجميع المواطنين، أي أن اليهود لهم الحق وحدهم في العودة لإسرائيل، وأنه لا يحق للاجئين الفلسطينيين بالعودة، لأن ذلك سوف يؤدي إلى تهديد الغالبية الديمغرافية اليهودية، وعلى النقيض من ذلك هناك من يرى بأن الدولة ثنائية القومية هي النتيجة الأوفر حظاً في ظل الوضع القائم، وذلك بسبب الاتجاهات الديمغرافية المتحولة، ففي ضوء معدلات الولادة المرتفعة لدى السكان العرب سيتحول اليهود إلى أقلية، إلى جانب النفوذ السياسي الكبير لدى المستوطنين الذي يخلق وضعاً يصبح فيه التقسيم غير ممكن، وهذه المؤشرات ستحول إسرائيل إلى دولة ثنائية قومية[2].

وبلا شك أن فكرة حل الدولة الواحدة ثنائية القومية في فلسطين يوفر لكلا الطرفين العرب واليهود خصائص ومزايا لا تتوفر في حل الدولتين القائمة على كيانين منفصلين، فالحل القائم على وجود دولتين منفصلتين هو متخبط، وغير مستقر، وأصبح غير ممكن، ويقدم عرضاً لقيام دولة فلسطينية مستقلة بالنسبة للإسرائيليين يقوم على أساس الحاجات الأمنية، ومن خلال انفصالهم المادي عن الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة، ومع ذلك فإن طبيعة الحدود بين الدولتين ستكون مكلفة بسبب الأسوار الأمنية، مما يعني أن قيام دولة فلسطينية مستقلة هو إستراتيجية باتت معقولة لدى

---

[1] يفتاحئيل، أورن (2012)، **الإثنوقراطية سياسات الأرض والهوية في إسرائيل/ فلسطين**، ترجمة: سلافة حجاوي، المركز الفلسطيني للدراسات، مدار، رام الله، ص 378.

[2] هلال، جميل، **فلسطين.. إلى أين؟**، مرجع سابق، ص 295.

الجانب الفلسطيني، لأن احتمال الحصول على دولة سيكون ذا تكلفة لهم، وتكون فائدتهم منها منخفضة جداً، لا سيما في ظل الدولة ثنائية القومية، باستثناء الذي يعبرون على أن الاستقلال والسيادة يفوقان كافة المزايا[1].

وفي ضوء ما سبق يمكن القول بأن الدولة ثنائية القومية تقوم على أساس دولة واحدة تشبه النموذج السويسري– البلجيكي، حيث أن هذه الدولة تقوم على نظام الدولة الفدرالية أو الكنفدرالية، والتي تعمل على حماية الثقافة والمؤسسات السياسية الفلسطينية والإسرائيلية، ومنحهم حق الحكم الذاتي المحلي ضمن دولة هذه الدولة، وهذا يدل على أن كلاً من الجماعتين القوميتين العربية واليهودية سيكون لهما حكومة محلية واحدة، وضرائب واحدة، وشرطة محلية، ولغة واحدة، حيث ستقوم هاتان المجموعتان بتشكيل حكومة تمثيلية فدرالية تعمل على إدارة السياسات الخارجية للدولة وسياسات الدفاع والأمن[2].

ومما سبق يمكن القول بأن حل الدولة ثنائية القومية هو حل ممكن في حال تم الأخذ بالاعتبار المسائل التالية[3]:

1- حل الدولة ثنائية القومية ليس مطروحاً لكي يتم الترويج له، بل يجب أن يتم طرحه كحل بعيد المدى، ويتم تطويرها في ضوء وصول القضية الفلسطينية من خلال دولة في الضفة الغربية وقطاع غزة والقدس إلى طريق مسدود.

---

[1] الخالدي، كمال (1999)، **فكرة دولة ثنائية القومية في فلسطين: خيار سياسي مطروح أم تطور تراكمي مقصود؟**، مجلة الدراسات الفلسطينية، عدد (37)، رام الله، ص 16 وما بعدها.

[2] فرسخ (2015)، ص 3.

[3] غانم، أسعد (2000)، **دولة فلسطينية– إسرائيلية ثنائية القومية، نحو حل اتحادي للمسألة الفلسطينية الإسرائيلية**، مجلة الدراسات الفلسطينية، عدد (41)، رام الله، ص 25.

2- أن حل الدولة الواحدة ثنائية القومية يسهم في حل سياسي لمشكلة اللاجئين وعودتهم لأراضيهم وديارهم على أساس المساواة والتكافؤ.

3- دولة ثنائية القومية يكون فيها الفلسطيني في إسرائيل مواطناً يتساوى مع المواطن الإسرائيلي من جهة، ومن جهة أخرى أن تكتمل الهوية الوطنية الفلسطينية تحقق الانتماء الوطني لفلسطين.

ومما سبق يرى الباحث بأن العودة لطرح فكرة الحل على أساس دولة واحدة ديمقراطية أم ثنائية القومية تقوم على المواطنة الفردية، حيث تم طرحها منذ ثلاثينات القرن الماضي، وبالرغم من ذلك فقد عادت بقوة وبصورة منهجية وبشكل جدي من قبل يساريين عرباً ويهوداً، نتيجة الممارسات الاحتلالية على الأرض، ونتيجة لحالة الانسداد في الأفق لحل الصراع الفلسطيني الإسرائيلي القائم على حل الدولتين، واستمرار الممارسات الإسرائيلية على الأرض من بناء مستوطنات، والضم، وتهويد المدينة المقدسة، واليأس من حل دولتين، دولة فلسطينية على حدود الرابع من حزيران لعام 1967 إلى جانب إسرائيل.

ومما لا شك فيه بأن هناك اختلاف بين حل الدولة الواحدة ديمقراطية وعلمانية، وفكرة حل الدولة ثنائية القومية، وعليه سيتم بيان الفرق بين هذين الحلين كما يلي:

- أن مفهوم الدولة الفلسطينية الديمقراطية يقوم على أساس نفي صيغة الدولة اليهودية عن إسرائيل، وعدم الاعتراف بوجود قومية إسرائيلية، وهي تعني اندماج اليهود والعرب في دولة واحدة تكون لجميع مواطنيها، بصرف النظر عن أي من الاختلافات التي تعود للدين أو العرق أو القومية، وهي تتأسس على أساس الفرد، ويُعتبرُ جميعُ أفرادها متساويين في الحقوق والواجبات، ومتساوين كذلك أمام القانون، من خلال دولة تضمن المساواة والحرية الشخصية

والاندماج الاجتماعي والثقافات المتعددة لكافة من يعيشون فيها، إلى جانب اللاجئين الفلسطينيين الذين من حقهم العودة لأراضيهم وديارهم ومدنهم وقراهم التي هجروا منها[1].

وفي ضوء ذلك فإن هذا الحل يدعو لإقامة دولة واحدة ديمقراطية علمانية حدودها كافة حدود فلسطين التاريخية، ويعتبر هذا النوع من الدولة هو أرقى أنواع الأنظمة السياسية مع التأكيد على الجوانب الإنسانية والدينية والاجتماعية للمواطنين من حرية التعبير وحرية الديانات وغيرها من الحقوق الفردية للمواطنين.

ويقوم مفهوم الدولة ثنائية القومية على الإقرار بشكل ضمني على وجود جماعتين مختلفتين من الناحية القومية والإثنية، يمكن أن تتعايشا معاً لكن دون هوية قومية كما هي الآن، بقدر ما سيكون هناك تأثير متبادل بين الهويتين، دون أن يتخلى أي من هاتين الجماعتين عن عناصر هويتها، حيث تتبدل الهويتان في حقل اجتماعي جديد تكون مرجعيته المواطنة الصالحة والمواساة والاعتراف المتبادل، وهذا الخيار ليس من السهل تحقيقه، لكن يبقى أحد الحلول التي يأخذ البعض بطرحه على الجانبين[2].

[1] حماد، مجدي (2011)، **السلام الإسرائيلي إستراتيجية التسوية**، مجلة الدراسات الفلسطينية والإستراتيجية، بيروت، ص 163.

[2] حسن، سامي (2020)، **هل تكون الدولة ثنائية القومية مدخلاً للدولة الديمقراطية العلمانية**، موقع العربي الجديد الإلكتروني: https;//www.alaraby.co.uk.

المطلب الثاني: نماذج دولية لفكرة الدولة الواحدة

ومن المعروف أن هناك نماذج مختلفة يمكن البناء عليها في تحقيق فكرة حل الدولة الواحدة، ومنها النموذج جنوب أفريقي، والنموذج السويسري البلجيكي، وسيتم مناقشة هذه النماذج كما يلي:

أولاً- النموذج الجنوب الأفريقي:

تعد دول جنوب أفريقيا مثالاً يحتذى به في النضال من أجل التحرر من كافة أشكال التمييز العنصري، حيث حوت هذه الدولة خليطاً من أربع عناصر سكانية هم الأفريقيون الذين يشكلون حوالي 71% من السكان، والبيض 21% والآسيويون الذين يشكلون 9% والملونون الذين يشكلون 9% أيضاً، حيث يقطن الأفريقيون قبل المصالحة على 13% من مساحة الأراضي، والبيض على 15% وبقية الأجناس على 2%، ومارس البيض كافة أشكال التمييز العنصري بحق الأفارقة السود لمدة أربعة قرون، ودخل الأفارقة السود في كفاح مرير وطويل ضد التمييز العنصري فيها، لينتهي الأمر إلى الدخول في مفاوضات بين البيض والسود لتحقيق المصالحة، حيث أجبر السود على تقديم تنازلات كبيرة لصالح البيض، وكان أهم ما توصل إليه الطرفين هو حصول الأفارقة السود على السلطة مقابل احتفاظ البيض بامتيازاتهم الاقتصادية مما مكنهم من التحكم في عالم المال والأعمال في الدولة[1].

وينظر إلى نموذج جمهورية جنوب أفريقيا بعد زوال نظام الفصل العنصري (الأبارتهايد) في دستور العام 1993 المؤقت، ثم دستور العام 1999 الدائم، الذي يعطي لكل مواطن في البلد، من حيث المبدأ، حقوقاً متساوية مع الآخرين، بصرف النظر عن الأصل واللغة والإثنية والدين ولون البشرة، بحيث تتعايش الأقلية البيضاء، التي حكمت البلد بقوة السلاح وقوانين التمييز العنصري

[1] زيد، أمينة رمضان طاهر (2013)، **نموذج حل الدولة الواحدة وأثر ذلك على عملية السلامة الفلسطينية الإسرائيلية، الإمكانية والتحديات**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين، ص 64.

عملياً منذ تشكّله الرسمي ككيان سياسي في مطلع القرن الماضي (تشكّل اتحاد جنوب أفريقيا في إطار الكومنولث البريطاني في العام 1910، ولا بد من القول، أن صيغة دولة واحدة على أساس المساواة الكاملة في الحقوق هي الصيغة المثلى لحل جذري للمعضلة الراهنة وللصراع الفلسطيني–الإسرائيلي، الناجم، أساسا عن مجيء أعداد كبيرة من المهاجرين اليهود من أنحاء العالم إلى فلسطين في سياق المشروع الاستيطاني الاستعماري الصهيوني، مما نتج عنه إلحاق الأذى بحياة وحقوق ومواطنة ووجود أهل البلد الأصليين على أرضهم، ففي إطار حل جذري كهذا فقط، يمكن حل قضية اللاجئين الفلسطينيين بشكل كامل، من خلال احترام حقهم في العودة إلى وطنهم وديارهم، كما يمكن حل معضلة "الأقلية" العربية الفلسطينية في إسرائيل، والتي لحق بها الغبن أيضاً بأشكال أخرى، من بينها التهجير الداخلي من الأرض والقرى الأصلية، لكن أهم مصدر للغبن بحقها هو رفض الدولة والمؤسسة الصهيونية الاعتراف بهوية هذه "الأقلية" الوطنية، باعتبارها جزء من الشعب الفلسطيني[1].

وعلى العكس لما هو عليه الوضع في جنوب أفريقيا، ففي فلسطين تجمعان بشريان يحمل كل منهما سمات "ثقافية" واضحة ومتميزة عن الآخر، وتعبير "ثقافية" هنا مستخدم بمفهومه الأوسع، بما يشمل الصفات والخصائص القومية والحضارية... وإن كان الأمر هنا يحتمل الكثير من الجدل والاجتهاد، من الزاوية النظرية على الأقل، فالعرب الفلسطينيون ينتمون إلى الثقافة العربية–الإسلامية (حتى غير المسلمين منهم) وإلى المساحة القومية العربية. وهم ليسوا قومية بحد ذاتهم، بل جزء من قومية أوسع، وإن كانوا قد تمكنوا من إبراز أنفسهم، على تنوع أماكن تواجدهم وتشتتهم في أنحاء منطقتنا وفي العالم، كشعب واحد متماسك الى حد كبير، بحكم شعوره الجماعي بالغبن

[1] تلحمي، داود (2005)، **جنوب أفريقيا نموذجاً بين حل الدولتين وحل الدولة الواحدة**، جريدة حق العودة، عدد (13–14)، ص16.

والظلم التاريخي بحقه، وبحكم تطلعه إلى هدف مشترك هو إعادة الاعتبار لوجوده وحقوقه الوطنية. فنحن، إذاً، أمام حالة نادرة من التماسك لشعب لم تعد تتوفر له الوحدة الجغرافية لمكان التواجد والإقامة والحياة والإنتاج، وبالمقابل، هناك اليهود الإسرائيليون، الذين، رغم تنوع أعراقهم وإثنياتهم وأماكن نشأتهم وثقافاتهم الأصلية، كما هو حال العديد من المجتمعات المهاجرة في إطار حركات الاستيطان والاستعمار في أنحاء العالم (كالولايات المتحدة واستراليا وجنوب أفريقيا، وغيرها، مع فوارق بين هذه الحالات في ما يتعلق، مثلاً، بمصير السكان الأصليين خلال عملية الاستيطان)، تمكنوا من بعث لغة قديمة كانت عملياً ميتة أو محدودة الاستعمال، وقاموا بتحديثها وجعلها ثقافتهم الموحدة الجديدة، المستندة الى دين مشترك، انطلق منه مؤسسو الحركة الصهيونية السياسية، ومعظمهم من غير المتدينين، لصناعة وترويج أساطير وروايات أعطيت أبعاداً ومضامين تاريخية، وهي في الواقع غير مثبتة في كتب التاريخ المعاصرة الجادة، حتى تلك التي تصدر عن مؤرخين في بلدان تتعاطف نخبها الحاكمة مع إسرائيل، مثل الولايات المتحدة الأميركية[1]

وجدير بالذكر أن الفكر الصهيوني لا يتحدث عن شعب إسرائيلي كتشكيل قومي، وإنما عن "شعب يهودي"، يشمل ليس فقط اليهود الذين هاجروا فعلاً، وإنما كذلك كل من ينتمي إلى الدين اليهودي في العالم، حتى ولو لم يكن متديناً، وهو حال المهاجرين الجدد من جمهوريات الإتحاد السوفييتي السابق، في غالبيتهم (ومعروف أن بعضهم ليسوا حتى يهوداً، وأتوا إلى إسرائيل لأسباب اقتصادية بالأساس، ولكن الرهان عند مستقبليهم هو على تهويد أجيالهم القادمة بفعل العوامل التي أشرنا إليها). وهذه مسألة، أي الفكرة القائلة بوجود "شعب يهودي" والتي ترتكز عليها أيديولوجيا الصهيونية السياسية، خلافية حتى في أوساط المواطنين من أصل يهودي في العديد من دول العالم، الذين

[1] تلحمي، **جنوب أفريقيا نموذجاً بين حل الدولتين**، مرجع سابق، ص 17.

يعتبرون أنفسهم مواطنين كاملي المواطنة في الدولة التي يحملون جنسيتها ويرفضون فكرة الازدواجية أو مبدأ وجوب الهجرة إلى الدولة الصهيونية. ومعروف أن الفكر اليساري (الماركسي) عارض تاريخياً هذه الفكرة، واعتبرها رجعية ومسيئة لمبدأ حل مشكلة التمييز ضد اليهود، حيثما وجد، بالنضال المشترك لكل المناهضين للتمييز والاضطهاد الديني والعنصري والإثني في كل بلد معني، علاوة على معارضة هذا اليسار للحركة الصهيونية لكونها انخرطت في سياق الحركات الاستعمارية – الاستيطانية التي قامت بها دول أوروبا، خاصة، في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين، ولكونها تحالفت تاريخياً مع قوى إمبريالية نافذة ساعدتها في تحقيق وتدعيم مشروعها الاستعماري الاستيطاني[1].

أما في جنوب أفريقيا، فالأمر مختلف إلى حد كبير. فالسود في البلد، الذين يشكلون قرابة ثلاثة أرباع سكانه، وإن كانت أصولهم العرقية متقاربة (بالأساس من تشكيلة البانتو الكبيرة الممتدة في أنحاء واسعة من أفريقيا الوسطى والجنوبية)، إلا أنهم ليسوا تشكيلا قومياً– ثقافياً واحداً. فهم يتحدثون عدداً كبيراً من اللغات واللهجات، وفي الدستور الجديد لجنوب أفريقيا، فقد تم اعتماد تسع لغات أفريقية سوداء كلغات رسمية في البلد، بالإضافة إلى الإنكليزية والأفريكانز– لغة المهاجرين البيض الذين سبقوا البريطانيين إلى البلد، ومعظمهم من الهولنديين والفرنسيين البروتستانت والألمان والبلجيكيين–، أي أن هناك إحدى عشرة لغة رسمية في جمهورية جنوب أفريقيا وفق دستور ما بعد زوال نظام الفصل العنصري[2].

وبالرغم من هذا الاختلاف بين النموذجين إلا أنه لا يمكن إغفال أن كليهما يشتركان بمزايا مشتركة مما يؤهلهما لأن تكون بينهما عملية مقارنة، أو أن يجري إسقاط أحدهما على الآخر، فكلاهما

[1] تلحمي، **جنوب أفريقيا نموذجاً بين حل الدولتين**، مرجع سابق، ص 17.

[2] تلحمي، **جنوب أفريقيا نموذجاً بين حل الدولتين**، مرجع سابق، ص 17.

نموذجين إحلالين، فالنموذج الأفريقي قد أخذ طابعاً اقتصادياً، وبدأ يتحول باتجاه ثقافي وحضاري، لكن النموذج الفلسطيني فإن الاستعمار الصهيوني قد استند إلى العناصر التاريخية والثقافية أولاً، وعليه فإن السياسات التي يتبعها الاحتلال في كلا النموذجين تكاد تكون متقاربة إلى حد كبير وتلتقي في إطار إلغاء الآخر والعنصرية والأبارتهايد، وكذلك نرى بأن ما تعرض له النموذج الأفريقي يشبه ما يتعرض له النموذج الفلسطيني، فقد كانت الإشكالية التي تواجه النموذج الجنوب أفريقي تتمثل في النمو السكاني المتزايد في أوساط السود، والقضية نفسها تواجه الاستعمار الصهيوني في فلسطين حتى وإن باتت إسرائيل تطلق عليها مفهوم القنبلة الديمغرافية[1].

ونظام الأبارتهايد قام على أساس التفرقة العنصرية بدء منذ القدم ومن أشهر أمثلته ما حدث في جنوب أفريقيا، حيث كانت جمهورية اتحاد جنوب أفريقيا مثال من أسوأ أمثلة التفرقة العنصرية، حيث حكم أربعة ملايين من العناصر البيضاء، حوالي 29 مليون من غير البيض، هذا الاتحاد الذي فقد وحدته قبل أن يولد، وأصبح جنة الأقلية، وجحيم الأغلبية، وقلعة التفرقة العنصرية، فقد سلكت الأقلية البيضاء سياسية عزل الأغلبية غير البيضاء في مناطق تتسم بالفقر والجدب، حيث المعازل، ويسخرون في خدمة البيض وأمعنت سلطات البيض في جنوب أفريقا في سياسة التفرقة العنصرية وتمادت في تطبيقها مما جلب عليها سخط العالم، واستنكاره، أصدرت هيئة الأمم المتحدة عدة قرارات لمقاطعة اتحاد جنوب أفريقيا في سنة1962 ، والسنوات التالية لها، كما قاطعت دول العالم الثالث اتحاد جنوب أفريقيا بسبب التفرقة العنصرية. ولطالما شكل الحديث عن التجربة العنصرية التي مورست في جنوب أفريقيا ومدى تشابهها أو اختلافها مع التجربة العنصرية الإسرائيلية المستمرة في فلسطين، موضوعا قابلا للبحث والتأويل من قبيل المقارنات والتشابهات بل

[1] زيد، نموذج حلة الدولة الواحدة، مرجع سابق، ص 66.

والمقولات التبريرية المدعاة، سواء كانت تاريخية أو عرقية أو حتى دينية، ومعروف أن نظام الفصل العنصري في جنوب أفريقيا السابقة أوجد تراتبية صارمة وضعت البيض في أعلى السلم الاجتماعي – الاقتصادي– السياسي، يليها الهنود، فالملونين، ومن ثم السود في أدنى السلم. ولقد جرى دعم ذلك كله بسلسلة من قوانين تحدد شكل العلاقة بين البيض والسود على أساس السيد والعبد. والأمر مشابه – ولو على نحو خاص– في فلسطين إذ أقامت الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة التعامل مع فلسطينيي 1948 على أساس أنهم مواطنون درجة ثانية وثالثة فتم التوضيح في بطاقات الهوية الديانة كأساس للتمييز (مسلمين، مسيحيين، دروز، بدو، شركس..)، كما أن فلسطينيي الضفة والقطاع لم يعتبروا مواطنين، وخضعوا باستمرار إلى مختلف أشكال التمييز والتنكيل والاضطهاد[1].

وبالرغم من أنّ كلا الطرفين الفلسطيني والجنوب إفريقي كانت لهما نفس الغاية هي إنهاء الاحتلال والعنصرية، إلا أنّ المطالب السياسية لكل منهما كانت مختلفة، وبالتالي ستختلف البرامج السياسية حسب خصوصية كل قضية؛ فإذا كان المجتمع الدولي يعترف بدولة إسرائيل، ويرفض فكرة القضاء عليها، وقد انخدع إلى درجة ما بالإعلام الصهيوني، فإنه فيما يخص الأراضي المحتلة عام 1967، له شأن آخر؛ فهي حسب القانون الدولي أراض محتلة، تخضع للاحتلال العسكري الإسرائيلي، ومع أنّ القانون الدولي يعترف بواقع الاحتلال العسكري وينظّمه؛ إلا أنه لا يوافق عليه؛ بل يدينه، ويعتبره نظاما غير مرغوب به، ويطالب بإنهائه بأسرع وقت ممكن. ووفقا للقانون الدولي، ليس القصد من الاعتراف بالاحتلال –كأمر واقع قد يَحدث في مجرى العلاقات الدولية– أن يصبح هذا الاحتلال نظاماً قمعياً طويل الأجل؛ إنما جرى تنظيمه في القانون الدولي باعتباره حالة واقعية

[1] مفهوم الأبارتهايد، مجلة المعرفة، موقع إلكتروني: https://www.marefa.org.

مؤقتة، تنشأ إثر انتهاء مواجهة مسلحة أو حرب في منطقة ما، يَلزم خلالها المحافظة على القانون والنظام العام، وحماية المدنيّين انتظاراً للتسويات السلمية[1].

وفي ضوء هذا الفهم، فقد طوّر الفلسطينيون برنامجهم السياسي، ليصبح متماشياً مع القانون الدولي، أو ما يُسمى بالشرعية الدولية، بمعنى آخر، حتى يكون خطابهم السياسي مفهوماً ومقبولاً من قبل العالم؛ فبعد أن كانوا يتبنون خطاباً راديكالياً يدعو إلى تصفية إسرائيل، طرحوا برنامج الدولة الديمقراطية الواحدة على كل فلسطين التاريخية التي يتعايش فيها اليهود والعرب في دولة واحدة ديمقراطية. ثم تبنوا خطاباً براغماتياً يدعو إلى إقامة دولة فلسطينية على الأراضي المحتلة عام 1967. وهو الحل الذي سيُعرف بحل الدولتين، والذي يتبناه الآن المجتمع الدولي ويدعو الطرفين إلى تحقيقه، وفي المقابل كان للمؤتمر الوطني الإفريقي برنامج واحد منذ نشأته، يدعو إلى إقامة دولة ديمقراطية غير عنصرية على جميع البلاد، يتعايش فيها البيض والسود والملوّنون جنبا إلى جنب، بحقوق متساوية، تحت مظلّة دولة موحّدة. التغيير، ربما الوحيد، الذي طرأ على هذا البرنامج جاء في وثيقة الحرية، بالذات في الجزء المتعلق برؤية الحزب لتركيبة الدولة ونظامها الاقتصادي.

لكن فيما يتعلق بأوجه التشابه بين الحالتين في وسائل وأدوات النضال؛ فقد مارس الفلسطينيون كافة أشكال النضال الوطني من عمليات فدائية، تفجير، مواجهات عسكرية، مظاهرات، انتفاضات شعبية، مقاومة مدنية سلمية، مواجهات سياسية ودبلوماسية، مفاوضات مباشرة وغير مباشرة، وفي المقابل نجد أن المؤتمر الوطني الإفريقي اتخذ نفس المنحى تقريبا؛ فهو قد بدأ نضاله معتمدا على أسلوب الحوار مع الحكومة فقط، واستمر في ذلك قرابة نصف قرن، ثم بدأ بتصعيد المقاومة

[1] دوغارد، جون (2007)، **المجتمع الدولي ونظام الفصل العنصري في فلسطين**، مجلة حق العودة، عدد (21)، ص9.

المدنية السلمية كالإضرابات وحملات التحدي والدعوة للعصيان المدني، ثم تبنى الكفاح المسلح في مستهل الستينات من القرن الماضي، لكنه ظل مؤمنا بالكفاح السلمي المدني؛ وفي ممارسته للعنف المسلح كان حريصاً على تجنب القتل وسفك الدماء. ثم ركز جهوده على الساحة الدولية من أجل ممارسة ضغط دولي على النظام عبر المقاطعة، وفرض العقوبات وسحب الاستثمارات، وأخيراً لجأ إلى المفاوضات المباشرة. كل هذه الأساليب الكفاحية مُورست بدرجات متفاوتة، وكانت درجة تصعيد نوع النضال تعتمد على طبيعة المرحلة، وفقاً لما تقتضيه الظروف[1].

ومع أنّ ردّ نظام الأبارتهايد على الإضرابات وحملات التحدي الشعبية كان وحشياً وعديم الرحمة؛ إلا أنّ المؤتمر ركّز على هذا الشكل من المقاومة، وقام بتكرار إستراتيجية المقاومة الجماهيرية المدنية المرة تلو الأخرى، حتى تشكّلت في النهاية الحركة الشعبية الديمقراطية في الثمانينات، والتي أجبرت نظام الفصل العنصري على الدخول في مفاوضات سياسية مع الحركة التحررية، حيث قادت تلك المفاوضات إلى نقل سلمي للسلطة عبر انتخابات ديمقراطية. وكانت هذه الحركات مدعومة من حركات تضامن معادية للأبارتهايد في جميع أنحاء العالم، إلى جانب المقاومة الشعبية السلمية كانت الشكل النضالي الأبرز في كل من فلسطين وجنوب إفريقيا، لكنها كانت في جنوب إفريقيا ذات شمولية أوسع، وزخم سياسي وإعلامي أكبر، وقد حقّقت مُرادها في النهاية، بينما في فلسطين ولأسباب عديدة منها ما يتعلق بطبيعة الاستعمار الصهيوني، وطبيعة الحراك الفلسطيني ما زالت المقاومة الشعبية محصورة، ولم تعطِ النتائج المرجوّة، وربما هي بحاجة إلى مزيد من الإنضاج للظروف، وتوفير مقومات الاستمرارية والاتساع، ومن المهم معرفة أن إسرائيل كانت قد صادقت على الإعلان العالمي للقضاء على كافة أشكال التمييز العنصري في العام 1979، وأعلنت

[1] عبد الفتاح، عوض (2008)، **خواطر حول جنوب أفريقيا**، مجلة عدالة الإلكترونية، عدد (54)، https://www.adalah.org/uploads/oldfiles/news.

انضمامها إليه، كما جاء في ما يُعرف بـ(وثيقة الاستقلال): "على دولة إسرائيل أن تضمن المساواة في الحقوق الاجتماعية والسياسية بشكل تام لكل مواطنيها، دون الالتفات إلى الدين، العرق، الجنس". كما عرّف القانون الإسرائيلي العنصرية بأنها: "ملاحقة، إهانة، احتقار، عداء، عنف، التسبب بأضرار تجاه مجموعة سكانية بسبب اللون، أو الانتماء العرقي أو القومي أو الاثني"[1].

إضافة إلى ذلك فإن المحكمة الإسرائيلية العليا تعتمد في قراراتها المساواة كمبدأ أساسي في الدولة، كما تقرّ بحق التعبير عن الرأي، وبالحق بتكوين أحزاب سياسية، وبحق التظاهر، وتَعتبر أنّ نشر أقوال عنصرية، أو المس بالمشاعر الدينية، أو التمييز في العمل والتعليم، أو منع الانتفاع من المرافق العامة على خلفيات قومية أو عرقية أو دينية تعتبر كلها مخالفة للقانون، وتستوجب العقوبة[2].

وعلى الرغم مما تدّعيه إسرائيل بشأن المساواة وإدانتها للعنصرية، إلا أنّ الكنيست صادق على عشرات القوانين التي تضمن الحقوق الجماعية لليهود، والتي تكون عادة على حساب المواطنين العرب، كما تبنّت الحكومة عشرات القرارات، واتخذت مئات الإجراءات التي تنطوي على تفرقة عنصرية واضحة ضد المواطنين العرب، بدءً من رصد موازنات ضئيلة للقرى والمدن العربية، أو عدم اعترافها بعشرات القرى والتجمعات البدوية، وانتهاء بتنفيذ القانون بشكل عنصري وغير متساوٍ، ولإثبات عنصرية إسرائيل، لا يجب التوقف عند عقد المقارنات بين ممارساتها وممارسات نظام الفصل العنصري في جنوب إفريقيا، بحيث تصبح هذه المقارنات مجرد تشبيه بين نظامين قمعيين عنصريين بهدف الترويج للقضية الفلسطينية؛ لأنّ الأبارتهايد ليس مجرد لائحة من الممارسات التي ارتكبها النظام العنصري في جنوب إفريقيا نُقارنها مع ممارسات الدول الأخرى، لنقول إن هذا

[1] حداد، خليل (2008)، **تقرير العنصرية**، مركز مساواة، حيفا، ص10.

[2] فرح، جعفر (2009)، **العنصرية، دليل تربوي مجتمعي**، مركز مساواة، حيفا، ص12.

النظام أو ذاك شبيه بالأبارتهايد. فإذا أثبتنا أنّ إسرائيل تمارس مثل هذه الممارسات العنصرية، فإنها بذلك لا تكون شبيهة بالأبارتهايد؛ بل تكون هي نفسها دولة أبارتهايد[1].

ولإدراك معنى الأبارتهايد الإسرائيلي على حقيقته، لا بد من النظر إليه بشمولية على أنه يتضمن كافة القوانين والسياسات والممارسات الإسرائيلية ذات العلاقة بالشعب الفلسطيني بأسره، وليس فقط في الضفة الغربية وقطاع غزة. فإذا كانت ممارسات وسياسات الاحتلال تعسفية، وتتسم بسمات وعناصر الأبارتهايد؛ فإن الأهم من ذلك هو النظر إلى الركن الأساسي من الأبارتهايد الإسرائيلي المتمثل بالجانب الأيديولوجي الفكري للحركة الصهيونية، والذي يقوم أساساً على فكرة عنصرية؛ حجر الأساس فيها أنّ اليهود هم قوم مميّزون، ومن واجبات هذا القوم أن يقيم دولة، وأنّ هذه الدولة لا بدّ لها أن تكون يهودية، ومن البديهي أنّ هذه الدولة حتى تقوم ستضطهد وستقصي الآخرين، الذين هم من وجهة نظرها مجرد أغيار أو جوييم، خُلقوا لخدمة اليهود. ولذلك اعتبرت الأمم المتحدة الصهيونية شكلاً من أشكال العنصرية، وأصدرت قراراً بذلك عام 1975، ثم عادت وتراجعت عنه عام 1992، في فترة الهيمنة الأمريكية على الأمم المتحدة[2]

ولعل أول مثال على الأبارتهايد الإسرائيلي هو طرد السكان العرب من أراضيهم وتشريدهم عام 1948، ثم عدم الاعتراف بحقهم في العودة، رغم صدور قرار دولي بذلك (القرار 194). فهذا انتهاك لحقوق الإنسان يهدف إلى إبقاء اليهود كأغلبية ديموغرافية، بغرض إبقاء السيطرة للإسرائيليّين اليهود؛ وهي الفئة القومية الدينية التي ترتكب الجريمة من خلال أجهزة الدولة بموجب القوانين والسياسات والممارسات، والمثال الآخر على الأبارتهايد الإسرائيلي صدور قانون الجنسية الذي يتعامل مع العرب في إسرائيل كمواطنين من الدرجة الثانية، يُشبه وضعهم وضع الملوّنين

[1] هاندميكر، جيف (2007)، **مقاومة الأبارتهايد واجب إنساني**، مجلة حق العودة، عدد (21)، ص7.

[2] المرجع السابق.

والهنود في جنوب إفريقيا حين أُعطوا حق التصويت في البرلمان الثلاثي بصورة شكلية دون أن يكون لهم سيادة. وما زالت إسرائيل تنظر للعرب كخطر ديمغرافي، لا كمواطنين متساوين مع غيرهم[1]، ولم يتوقف الأمر عند ذلك؛ بل امتد ليشمل كل ما تمثله سياسات وممارسات التمييز العنصري المُمنهج بين الإسرائيلي اليهودي والفلسطيني، لعل أهمها وأخطرها سياسات التهويد المنظمة للقدس والنقب والجليل والمدن العربية، وقائمة هذه السياسات والممارسات طويلة[2].

وليس بالماضي البعيد فقد كان هناك عدة تقارير أممية وإسرائيلية تندد بالممارسات الإسرائيلية القائمة على أساس التمييز العنصري وتطبيق نظام الاباتهايد، فقد أصدر منظمة العفو الدولية (أمنستي) تقريرها الرسمي بعنوان "نظام الفصل العنصري (أبارتهايد) الإسرائيلي ضد الفلسطينيين." حيث وصفت المنظمة ممارسات إسرائيل تجاه الفلسطينيين بـ"الفصل العنصري"، وشددت على أنه "ينبغي مساءلة السلطات الإسرائيلية على ارتكاب جريمة الفصل العنصري ضد الفلسطينيين." وأكدت منظمة العفو الدولية أن "تحقيقها يكشف بالتفصيل كيف أن إسرائيل تفرض نظام اضطهاد وهيمنة على الشعب الفلسطيني أينما تملك السيطرة على حقوقه، وهذا يشمل الفلسطينيين المقيمين في إسرائيل والأراضي الفلسطينية المحتلة، فضلا عن اللاجئين النازحين في بلدان أخرى." وأوضحت المنظمة أن "التقرير الشامل بعنوان "نظام الفصل العنصري (أبارتهايد) الإسرائيلي ضد الفلسطينيين: نظام قاس يقوم على الهيمنة وجريمة ضد الإنسانية"، يوثق كيف أن عمليات الاستيلاء الهائلة على الأراضي والممتلكات الفلسطينية، وأعمال القتل غير المشروعة، والنقل القسري، والقيود الشديدة على حرية التنقل، وحرمان الفلسطينيين من حقوق المواطنة والجنسية تشكل كلها أجزاءً من نظام يرقى إلى مستوى الفصل العنصري بموجب القانون الدولي. ويتم الحفاظ على

[1] حداد، مرجع سابق، ص48.

[2] دوغارد، مرجع سابق، ص8.

هذا النظام بفعل الانتهاكات التي تَبَيّن لمنظمة العفو الدولية أنها تشكل فصلاً عنصرياً وجريمة ضد الإنسانية كما هي معرفة في نظام روما الأساسي والاتفاقية الدولية لقمع جريمة الفصل العنصري والمعاقبة عليها (اتفاقية الفصل العنصري) [1]. وما يزيد من أهمية التقرير أنه يمثل أرضية قانونية تسمح للجانب العربي الفلسطيني فقط أن يبني عليه ويمكنه من السعي لتقديم مرتكبي جرائم الحرب الإسرائيليين للمحاكم الدولية بما فيها محكمة الجنايات الدولية، لأن الجانب العربي الآخر منشغل تماماً في التطبيع مع دولة الاحتلال التي يطالب التقرير بمحاسبتها.

وأطلق المركز الإسرائيلي لحقوق الإنسان في الأراضي المحتلة "بتسيلم"، على إسرائيل وصف (دولة فصل عنصري (أبارتهايد)، وعلّل "بتسيلم" في "ورقة موقف" أرسل نسخة منها لوكالة الأناضول قراره بأن "النظام الإسرائيلي يسعى إلى تحقيق وإدامة تفوق يهودي في المساحة الممتدة من النهر (الأردن) إلى البحر (الأبيض المتوسط)"، في إشارة إلى أرض فلسطين التاريخية. وقالت المنظمة الحقوقية الإسرائيلية "كل المنطقة التي تسيطر عليها إسرائيل- داخل الخط الأخضر وفي الضفة الغربية وشرقي القدس وقطاع غزة – يقوم نظام واحد يعمل وفق مبدأ ناظم واحد: تحقيق وإدامة تفوق جماعة من البشر (اليهود) على جماعة أخرى (الفلسطينيين)."

ثانياً- النموذج السويسري:

ما زالت الأزمة السياسية الإسرائيلية الفلسطينية تثبت فشل المجتمع الدولي في إيجاد حل للصراع الفلسطيني الإسرائيلي، حيث أصبح من الصعب بشكل متزايد تخيل حل الدولتين، فهناك من طرح فكرة حل الدولة الواحدة مع حقوق متساوية للجميع، وفقًا للنموذج السويسري.

[1] موقع جريدة الأيام الفلسطينية، 2022/2/2، https://www.al-ayyam.ps/a

وهذا النموذج يعد أهم وأغنى التجارب الدولية في الحكم الديمقراطي في التاريخ المعاصر، حيث أن النظام السياسي السويسري يقوم على دولة اتحادية وحكم قائم على الديمقراطية في مجتمع متعدد اللغات والقوميات والطوائف والديانات، حيث أصبح هذا التنوع مصدراً للتقدم العلمي والاقتصادي والاجتماعي، ومصدراً للثراء والخصب الحضاري والاستقرار السياسي بعد أن كان مصدراً للحروب الأهلية والإقليمية والتي انتهت بقيام دولة اتحادية قائمة على الديمقراطية والمساواة والعدالة، حيث أصبحت فيما بعد مدرسةً لجميع الشعوب والمجتمعات التعددية المتنوعة قومياً ولغوياً ودينياً وطائفياً، تلك التي استطاعت حل المشكلات بشكل سلمي وعبر الحوار والتسامح والمصالحة، وثبت للتاريخ قوتها وقدرتها على تقديم الحلول المناسبة لحل المشكلات المستعصية، حيث استفادت شعوب عدة من التجربة السويسرية لأنها تنطوي على الكثير من الخبرة في معالجة مشاكل التنوع الطائفي والديني، فالمجتمع السويسري يتكون من أغلبية كاثولكيية تشكل 47% وأقلية بروتستنتية بنسبة تزيد على 44% والنسبة الباقية 9% للمذهب والديانات الأخرى[1].

وعلى خلاف ما تقدمه الحقائق على الأرض فإن حل الدولتين باعتباره الحل الواقعي للقضية الفلسطينية، استناداً إلى الإدعاء التقليدي بأن هذا الحل هو الذي يؤمن نهاية مستدامة للصراع، من خلال تجسيد القوميتين الفلسطينية و(اليهودية) في دولتين مستقلتين لهما حدود منفصلة، ولهما سيادتان منفصلتان، ولهما اقتصادان قوميان منفصلان، ولهما بالتأكيد، سرديتان تاريخيتان منفصلتان، أي ذاكرتان جماعيتان منفصلتان، وكما هو معروف، لم يبق طرح الدولتين أسير الفكرة بل انتقل إلى التجسيد الواقعي منذ توقيع اتفاقية أوسلو عام 1993، التي أفضت إلى تأسيس السلطة الفلسطينية في المناطق المحتلة عام 1967، وبدء مفاوضات ثنائية على هذا الأساس،

[1] زيد، نموذج الدولة الواحدة، مرجع سابق، ص66.

والتي مثل قرار الأمم المتحدة 242 مرجعية قانونية لها، لكن، وكما هو معروف كذلك فإن فكرة حل الدولتين وخلال الثلاثين عاماً الأخيرة التي تلت ولادتها، بدأت تتضاءل وتتلاشى واقعياً، مع تعميق الاستيطان، وتعميق نظام الفصل العنصري في فلسطين، وتهويد القدس، و حصار قطاع غزة، مما فسح المجال أمام إحياء أفكار وطروحات أخرى مثل حل الدولة الواحدة و الدولة ثنائية القومية. وأمام ذلك كله، وعليه هل يمكن إعادة طرح فكرة الدولة ثنائية القومية كحل واقعي ومستدام ممكن فعلاً؟ ففي واقع الأمر أن الترويج للدولة ثنائية القومية في فلسطين في ظل وجود هذا النمط النادر من الدولة في العالم، هو بحد ذاته أمر صعب، خاصة ان النماذج القليلة المتوفرة من هذا النوع مثل كندا و بلجيكا لم تقدم نمطاً مستقراً، ولا زالت تحمل جذور التوتر القومي، فيما لا زال ينظر إلى النموذج السويسري باعتباره نموذجاً صعب التكرار، نتيجة للتاريخ القديم والمتجذر من التعايش بين المجموعات الناطقة بالفرنسية والألمانية والايطالية واللاتينية الرومانشية. اذن عالم اليوم هو عالم تزدهر فيه الدولة القومية باعتبارها النمط الشائع والمقبول، والقادر على تحقيق الاستقرار الداخلي بل واعتبارها أساسا لاستقرار النظام الدولي، وفي عالم كهذا، يصبح القول بالدولة ثنائية القومية في فلسطين مسألة غير مطروحة، خاصة أن الامر يتعلق بقوميتين متضادتين في جوهرهما لدرجة الاعتقاد أن تجسيد كل قومية منهما يعني الإلغاء الفعلي لوجود القومية الأخرى ولقدرتها على التعبير عن نفسها من خلال مبدأي السيادة وتقرير المصير الذي قامت عليه الدولة القومية الحديثة[1].

[1] صلاحات، نظام (2021)، **عن الدولة ثنائية القومية مجدداً**، موقع القدس الإخباري، https://alquds.com/2021/05/21/

وبالنظر في مدى التشابه بين النموذج السويسري والنموذج الفلسطيني- الإسرائيلي لحل الدولة الواحدة هناك العديد من الأمر لا بد من الأخذ بها وهي[1]:

1- بالنسبة لعدد الأقليات فإنه في النموذج السويسري هناك تمايزاً في عدد الأقليات يغلب النموذج الفلسطيني الإسرائيلي، من الناحية العرقية أو اللغوية أو الدينية، لكن الإشكالية تكمن في النموذج الفلسطيني الإسرائيلي بأنه غير قائم على التمايز العرقي أو اللغوي بقدر ما هو قائم على الاحتلال أو الإحلال المجتمعي والإثني.

2- أن محاولة اندماج الأقلية العربية في النظام السياسي الإسرائيلي منذ قيام إسرائيل حفت بالكثير من المؤشرات السلبية، حيث أن النظام الإسرائيلي قد اتخذ من الإجراءات القانونية والسياسية العنصرية لتحول في عملية الاندماج، بل زادت من حالة التفرقة والتمييز العنصري.

ومما سبق يرى الباحث أنَّ فكرة حل الدولة الواحدة وإن برزت كفكرة لكنها تبقى مجرد فكرة مشوهة أو خيالية التصور؛ فالدولة الواحدة التي ستقوم لن تقوم على أساس قوميتين تتشاطران الأرض نفسها، بل على أساس تعاوني متساوي، ينعم فيها الأفراد بالحريات والامتيازات الديمقراطية مع شعورهم المستمر بقلة الأمن وانعدامه، وعلى أساس السيطرة من جهة والمقاومة من جهة ثانية، وهذا يجعل من إمكانية تطبيق أي من النموذج الجنوب أفريقي أو السويسري أمراً مستحيلاً، في ظل التعددية العرقية والإثنية والحزبية والدينية لدى كل من الإسرائيليين والفلسطينيين.

[1] الكيالي، عبد الحميد وآخرون (2008)، **إسرائيل ومستقبلها حتى عام 2015**، مركز دراسات الشرق الأوسط، ط1، عمان، الأردن، ص 277.

المطلب الثالث المعيقات والتحديات التي تواجه حل الدولة الواحدة

بالرغم من أن تحقيق حل الدولة الواحدة ثنائية القومية يبدو ممكنًا نظريًا، إلا أن الأمر لا يبدو كذلك عمليًا، حيث أنه من المفترض في هذا المشروع – سواء من خلال صيغة دولة واحدة لقوميتين أو دولة واحدة ديمقراطية – يقوم على أسس ومبادئ المساواة والعدل التي يكفلها نظام يضمن الحقوق والواجبات، وحرية الاعتقاد، والحق في العمل والترشح والانتخاب، واختيار مكان السكن، وحرية الرأي والسفر والتنقل والصحة والتعليم، وذلك في إطار دولة مدنية، ديمقراطية، علمانية، وحقوق (وطنية) للقوميتين الرئيستين، وحقوق دينية وثقافية لجميع الأقليات، ولغتين رسميتين، وعاصمة موحدة، وإدارات خاصة للأماكن المقدسة، يمارسها أتباع الديانات الثلاث من خلال ترتيبات تضمن حقوق ممارسة الشعائر والعبادات للجميع من دون استثناء، كما يفترض في هكذا نظام انه يكفل حق العودة لليهود والفلسطينيين إلى فلسطين التاريخية مع الإقرار بصعوبة تحقيق ذلك لأن إسرائيل ببساطة لا يمكن أن تسمح بعودة لاجئ 1948. والسؤال الذي يثار في هذا الجانب: هل يمكن للجانب الإسرائيلي الأخذ بهذه المبادئ وقبولها أم لا؟؟؟.

وكانت اتفاقيات أوسلو في عام 1993 بمثابة عودة لإستراتيجية التقسيم التي تقبل بتقسيم فلسطين وفقا لقرار مجلس الأمن رقم 242 بالإضافة إلى الاعتراف المتبادل مع الاتفاق على التفاوض حول القضايا الرئيسية: سحب القوات الإسرائيلية من الضفة الغربية وغزة، ووضع القدس، وحق العودة للاجئين الفلسطينيين، والحدود والمستوطنات، ومع وصول نتنياهو للسلطة عام 1996، وانتهاء الفترة الانتقالية المحددة في أوسلو الثانية عام 1999 دون حل، فقد أصبح من المهم البحث

عن آخر، وهناك من يرى بأن هذا الحل يكمن في إقامة دولة واحدة لشعبين تمتد من نهر الأردن إلى البحر الأبيض المتوسط للعرب مسلمين ومسيحيين ولليهود[1].

وبالرغم من أن هناك فرص كثيرة لحل الدولة الواحدة للقضية الفلسطينية، بقدر ما أن هناك الكثير من التحديات الكبرى التي تواجهها والمعوقات التي تعترضها، فلسطينيا وعربيا ويهوديا ودوليا، وغالبا ما يصاب الناظر إلى هذه التحديات باليأس والإحباط؛ لضخامتها وصعوبة التغلب عليها، ومع ذلك فإن الشعب الفلسطيني لم يعد أمامه خيارات أخرى بعد أن تأكد له استحالة نجاح حل الدولتين.

الفرع الأول: الموقف الإسرائيلي من فكرة حل الدولة الواحدة ثنائية القومية

على الرغم من عدم احتمال وجود توافق عليه من أية جماعة يهودية رئيسة على المدى القريب، نظرًا ألنه يرقى إلى حد الخسارة الكبيرة للقوة– بمعنى نهاية السيادة اليهودية والانهيار الحاد للسيطرة اليهودية على الأرض والموارد، ونظرًا إلى أن قيام دولة ثنائية القومية وديمقراطية لا يمكن أن يتم إلا باتفاق الطرفين، فإن المعارضة اليهودية ستجعل هذا القرار غير محتمل[2].

وعلى الرغم من الدعوات التي أطلقها عدد كبير من الشخصيات الإسرائيلية إلى تبني فكرة "الدولة ثنائية القومية". إلا أن هناك إجماع معلن في إسرائيل من اليسار واليمين العلماني والمتدين المعتدل والمتطرف، على رفض فكرة الدولة الواحدة التي ينادي لها بعض الفلسطينيين بين الحين والآخر؛ حيث تعتبرها من الناحية العملية هو نهاية إسرائيل كدولة ذات أغلبية يهودية، ونهاية للمشروع

[1] عمران، حسان (2018)، **مسح أولي لحلول الدولة الواحدة للقضية الفلسطينية، المقترحات والقابلية للتطبيق والتقبل الشعبي**، منتدى الشرق، اسطنبول، تركيا، ص5.

[2] يفتاحئيل، مرجع سابق، ص 378

الصهيوني في فلسطين، لذلك لا يوجد جدل في إسرائيل على الرفض المطلق لهذا السيناريو، إلى جانب الأسباب التالية لرفضه وهى كما يلي[1]:

1. العامل الديموغرافي هو السبب الرئيسي الذي يجعل الإسرائيلي يرفض مجرد التفكير بهذا الخيار.

2. عدد السكان في فلسطين التاريخية سيتساوى مع عدد اليهود في العام 2014 تبعًا الإحصاء الفلسطيني وأن عدد الفلسطينيين تجاوز عدد اليهود في العام 2020، حيث ستصبح نسبة السكان اليهود حوالي 2,48 % أي نحو 2,6 مليون يهودي مقابل 2,7 مليون فلسطيني، هذا يعني أن الفلسطينيين سيشكلون أغلبية في أقل من عشرة أعوام .مشروع الدولة الواحدة يتناقض بشكل كلي مع مشروع الدولة اليهودية التي تسعى إسرائيل إلى انتزاع اعتراف فلسطيني ومن ثم دولي على أن إسرائيل هي دولة يهودية، وهي لن تكون كذلك دون الحفاظ على أغلبية يهودية مطلقة، وإذا كان هناك من هو مقتنع بالتنازل عن جزء من فلسطين التاريخية حدود 1967 فقط من أجل الحفاظ على الغالبية اليهودية وليس من منطلق التسليم بالحقوق الوطنية الفلسطينية.

3. تجربة الإسرائيليين على مدار الصراع ، خاصة في العقدين الأخيرين، وما رافق ذلك من أحداث دامية، خاصة في الانتفاضة الثانية، هو الانفصال عن السكان الفلسطينيين، لكن دون الانفصال عن الأرض التي يصادرون ما تبقى منها مع بزوغ كل فجر جديد.

4. أن إسرائيل تجد صعوبة في تقبل فلسطينيي الداخل والتي لا يتجاوز نسبتهم 25 % فكيف لهم أن يتقبلوا غالبية فلسطينية ضمن حدود الدولة الواحدة؟ .

[1] أبو زايدة، سفيان (2012)، **شخصيات إسرائيلية تدعى إلى تبني فكرة الدولة الثنائية القومية**، موقع جريدة القدس، موقع إلكتروني: http://www.alquds.com/news/article/view

5. من الناحية الأمنية، ترفض إسرائيل السماح للفلسطينيين بالعمل في السوق الإسرائيلي سوى لأعداد محدودة وضمن شروط ومعايير أمنية صارمة، فهل ستقبل بسبعة ملايين فلسطيني متساوين في الحقوق و الواجبات؟.

6. تنظر إسرائيل لهذا الأمر على أنه نوع من التهديد الفلسطيني لكي يقبل الإسرائيلي بخيار الدولتين، وليس ناتج عن إستراتيجية فلسطينية لتبني هذا الخيار.

أَن من الأهمية بمكان النظر للدولة ثنائية القومية أنها دولة قائمة على التعايش السلمي بين مواطنيها على اختلاف قومياتهم، وهذا يعني تحول الفكر الإثني اليهودي إلى فكر ديمقراطي يقبل بالمساواة والعدالة وهذا ما لم تثبته سنوات الصراع بين الفلسطينيين والإسرائيليين، فلقد ذهبت إسرائيل إلى أبعد الحدود في إلحاق الظلم والأذى بالشعب العربي الفلسطيني من قتل وتشريد واعتقال وتدمير بيوت و تمييز للدولة الثنائية تحسبه للخطر الديموغرافي الذي يميل للصالح الفلسطيني في عنصري، غرس في العقلية الإسرائيلية عقدة الخوف من انتقام فلسطيني في المستقبل، وما يزيد الموقف الإسرائيلي رفضًا السنوات القليلة القادمة. إلا أنه لا يمكن إغفال القناعة الإسرائيلية بعدم جواز إقامة دولة فلسطينية بين نهر الأردن وإسرائيل، والتي تستدعى البحث عن حلول تفرضها، تلبي الحاجة الإسرائيلية وليست حلول تفرض عليها، لذا من الأفضل للإسرائيليين أن يقبلوا بدولة فلسطينية على كامل الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967، بما في ذلك القدس وتفكيك كل المستوطنات على قبول خيار الدولة ثنائية القومية.

الفرع الثاني: الموقف الفلسطيني من فكرة حل الدولة الواحدة ثنائية القومية

حتى تشرين الأول من عام 2000 كانت معظم الرؤية الشعبية تدور حول دولتين قوميتين منفصلتين، لكن ومنذ ذلك الوقت، أخذ حل الدولة الواحدة ثنائية القومية يكسب شعبية بين المثقفين الفلسطينيين، بسبب فشل عملية أوسلو[1].

وفي ذات الوقت فإن فكرة الدولة الواحدة ثنائية القومية تبقى تثير تخوفات الفلسطينيين في ظل حالة الضعف الفلسطيني والفصل ما بين غزة والضفة واستمرار تآكل السلطة الفلسطينية في الضفة، إضافة إلى الإجراءات الإسرائيلية التي تسعى لتقويض قدرة السلطة الفلسطينية في الضفة الغربية، وجاء الارتفاع الجديد بالمطالبة بحّل "الدولة الواحدة ثنائية القومية" تعبيرًا عن اليأس من إقامة دولة فلسطينية مستقلة في حدود أراضي الـ67، نتيجة للتنّكر الإسرائيلي بالأساس لحقوق الشعب الفلسطيني والاستيطان والجدار العازل، ونتيجة لحالة الانقسام الفلسطينية وتعزيز قّوة الحركات الإسلامية، ولكّن الكّل يجمع أّنه رغم كّل المعوقات فإن إقامة دولة فلسطينية على حدود ال1967 تتطّلب جهًدا أقّل بكثير من المعركة طويلة الأمد والتي لا يضمن نتائجها أحد ، وتتطلب الخطوة الأولى في هذه الخطة تفكيك السلطة الفلسطينية، أو على الأقل إحداث تغيير في وجهة القيادة الفلسطينية، ويجب أن ينتهي دور السلطة الفلسطينية كفاصل بين قوة الاحتلال والناس أّن ذلك يتطلب إستراتيجية فلسطينية جديدة، تقوم بتحويل النضال الفلسطيني من أجل دولتين إلى السعي إلى دولة واحدة تتمتع بحقوق متساوية، في إطار ما يعد الآن دولة أحادية الجانب تحكمها إسرائيل بين الناس الخاضعين الخاضعين للاحتلال، سوية مع وهم الحكم الذاتي الواسع الذي تكرسه، فقد

[1] غرينبيرغ، لويس (2009)، **الاتحاد الإسرائيلي الفلسطيني، رؤية المستقبل**، قضايا إسرائيلية، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، مدار، عدد (34)، ص41.

أفضى ذلك إلى توفير حماية لإسرائيل من مواجهة التزاماتها القانونية كقوة احتلال، لكنه خلق توازيًا زائفًا للاحتلال وسلطاته المختلفة[1].

ومما سبق يرى الباحث بأن الطرح الفلسطيني لحل الدولة الواحدة " ثنائية القومية" لم يكن نابعًا عن قناعة تعبر عن إستراتيجية واضحة لتحول النضال الفلسطيني لتبني هذا الطرح، بل جاء كتبرير لحالة الفشل السياسي والقدرة الفلسطينية على تحقيق حل الدولتين، ومن نافلة القول أن هذا الطرح جاء كتلويح بخطر العامل الديموغرافي على إسرائيل إن تم تحقيق حل الدولة الواحدة، وذلك لدفعها للقبول بحل الدولتين.

الفرع الثالث: معوقات وتحديات فكرة حل الدولة الواحدة ثنائية القومية

يواجه حل "الدولة الواحدة ثنائية القومية" عقبات جسيمة تؤدي إلى عدم قيامها، فمع تراجع مكانة حل الدولتين على أكثر من صعيد، يبدو أن كلا الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي ينظران بنظرة مختلفة نحو فكرة حل الدولة الواحدة، لكن هذا الحال لطالما كان يثير مشكلات وتحديات لدى الطرفين، فبالنسبة للإسرائيليين فإن استيعاب إسرائيل لأكثر من ثلاثة ملايين فلسطيني من اللاجئين في الضفة الغربية وغزة والشتات إنما يعني التخلي عن النهج الديمقراطي وانتهاء إسرائيل أيديولوجياً، لكن بالنسبة للفلسطينيين فإنهم غير مستعدين للعيش تحت الاحتلال العسكري الإسرائيلي الذي عانوا منه سنوات طويلة، ويرون بأن حل الدولتين هو الأنسب والأفضل.

وفي ضوء ذلك فإن حل الدولة الواحدة على فلسطين التاريخية المتفق مع القانون الدولي الذي يدعو إلى اعتبار كل من يسكن فلسطين شركاء في الأرض والماء والمرعي ولهم كامل الحقوق

[1] أبـراش، إبـراهيم (2012)، **مـا وراء الحـديث عـن دولـة ثنائيـة القوميـة فـي فلسـطين**، موقـع الحـوار المتمـدن، عـدد (3876)، //http.www.ahewar.asp.nr/debat/org

السياسية والاجتماعية والاقتصادية بدون تفرقة على أساس الدين والعرق أو الجنس، والفلسطينيون يريدون التمثيل في برلمان الدولة الواحدة بنسبة لا تقل عن 50% وعودة اللاجئين الى ديارهم وأن يكونوا ممثلين في كافة أجهزة الدولة الواحدة الجديدة وأن يتم الاعتراف بلغتهم كلغة رسمية للدولة الجديدة ويسمح لهم بممارسة عبادتهم وعاداتهم وتقاليدهم وأعمالهم بدون قيود وأن يتم تقسيم الدولة الواحدة الجديدة في فلسطين إلى كانتونات للعرب وكانتونات لليهود (Cantons) على غرار الاتحاد السويسري وأن تكون الدولة ثنائية القومية وثنائية اللغة وعاصمتها القدس الموحدة وأن يسمح بعودة اللاجئين إلى أراضي الدولة الجديدة ومطالبة الإدارة الأمريكية إذا تعذر حل الدولتين التفكير في إيجاد حل الدولة الواحدة الديمقراطية لفلسطين التاريخية وعاصمتها القدس الموحدة بناء على القانون الدولي والقانون الإنساني يعيش فيه إتباع الديانات الثلاث من سكان فلسطين التاريخية جنبا إلى جنب مع استيعاب اللاجئين الفلسطينيين داخل فلسطين التاريخية التي تستوعب ما يقارب 20 مليون نسمة بدون تفرقة وعلى أساس التساوي في الحقوق والواجبات[1].

فبلا شك أن قيام دولة واحدة ثنائي القومية للشعبين الفلسطيني والإسرائيلي يوفر لكل منهما خصائص ومزايا لا تتوفر في حل الدولتين القائم على الفصل بينهما في كيانين منفصلين بما يعرف بدولة (فلسطين، إسرائيل)، فالحل القائم على حل الدولتين يعد بمثابة حل مستحيل، وحل لا يمكن تحقيقه، يسوده التخبط في التقسيمات الإدارية والاجتماعية، ويقدم حلاً لما يعرف بالحاجات الأمنية بالنسبة لإسرائيل، من خلال الانفصال المادي عن الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة، وبالرغم من ذلك فإن طول الحدود بين الدولتين في أي مشروع حل لإنهاء الاستعمار الصهيوني في أي مشروع حل لرسم الحدود بين الدولتين سيكون مكلفاً جداً، إضافةً لذلك فإن قيام

[1] عليـان، خالـد (2017)، **حـل الدولـة الواحـدة للقضـية الفلسـطينية بمفهـوم القـانون الـدولي**، موقـع فلسـطين الآن: https://paltimeps.ps/post

دولة فلسطينية لا يشكل استراتيجية معقولة للفلسطينيين؛ لأن احتمال الحصول على دولة سيكون ذا تكلفة لهم، وتكون فائدتهم منها منخفضة جداً، لا سيما لمن يرون بأن حل الدولة الواحدة هو الأنسب، باستثناء أولئك الذين يعتبرون أن الاستقلال والسيادة يفوقان كافة المزايا[1].

وقد ينظر البعض إلى حل الدولة الواحدة على أنه ممكن لأنه حل وسطي وتوفيقي، وهناك من يرى بأن فيه ظلم للفلسطينيين؛ لأنه من حيث النتيجة يساوي بين أصحاب الأرض والمتحلين لها، ولربما هناك من يراه بأن حل متطرف لأنه يقوم على عكس ما أجمع عليه العالم والشرعية الدولية، ويمكن القول بأن حل الدولة الواحدة هو حلاً راديكالياً بالمقارنة مع الخيارات المطروحة على الساحة الفلسطينية، فإن دعاة حل الدولة الواحدة هم أفراد أو هيئات، ربما يكونوا في جانب لوحدهم دون دعم أو تأييد[2].

ولعل ما يمكن أن يعيق حل الدولة الواحدة وكذلك حل الدولتين هو القضايا الرئيسة كقضية القدس واللاجئين والمياه، فحل الدولة الواحدة في ظل هذه المتغيرات هو الحل الأنسب نظراً لوجود عدد كبير من المستوطنات في أراضي الضفة الغربية والقدس، وكذلك لتواصل سيطرة الاستعمار الصهيوني على مصادر وآبار المياه في الضفة الغربية، ولأن هناك عدد كبير من المخيمات للاجئين الفلسطينيين عدا عن اللاجئين حول العالم[3].

والمتتبع للواقع الحالي يرى بأن حل الدولة الواحدة بدأ يبرز بالفعل، لكنه يبقى مجرد أفكار ومجرد تصريحات أو ما ينظر إليها كأوراق ضغط، وهذا الأمر بدا واضحاً في خطاب الرئيس الفلسطيني

---

[1] الخالدي، كمال (1999)، **فكرة دولة ثنائية القومية في فلسطين خيار سياسي مطروح أم تطور تراكمي مقصود**، مجلة الدراسات الفلسطينية، مجلد (10)، عدد (37)، بيروت، ص16 وما بعدها.

[2] حماد، مجدي (2011)، **السلام الإسرائيلي إستراتيجية التسوية**، مجلة باحث للدراسات الفلسطينية والإستراتيجية، بيروت، ص 164.

[3] بابيه، إيلان (2010)، **الصهيونية والحال القائم على دولتين، فلسطين إلى أين حل الدولة الواحدة أم حل الدولتين**، ترجمة المركز القومي للترجمة، القاهرة، ص79.

محمود عباس أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة، في ظل تراجع مكانة حل الدولتين على أكثر من صعيد، نتيجة ممارسات الاستعمار الصهيوني على الأرض من توسع في الأنشطة الاستيطانية والسعي نحو تهويد القدس والتنصل من أي اتفاقيات مع الفلسطينيين ورفضها التام لتنفيذ قرارات الأمم المتحدة المتعلقة بحل قضية اللاجئين لا سيما القرار 194.

المبحث الثاني: إمكانية حل قضايا الحل النهائي في ظل الدولة الواحدة

وبعد مرور ما يقارب العقدين من الزمن على اتفاقيات أوسلو، والسير نحو حلّ الدولتين الذي أصبح من المؤكد أنه لا يمكن أن يتحقق في ظل الممارسات التي تقوم بها حكومات الاستعمار الصهيوني المتعاقبة تجاه الأرض والشعب الفلسطيني، فهناك مجموعة من القضايا التي ما زالت تحول دون التوصل إلى اتفاق سلام يمكن أن يؤول إلى قيام دولة فلسطينية إلى جانب إسرائيل كما تم الاتفاق عليه في الاتفاقيات الموقعة بين الجانبين الإسرائيلي والفلسطيني، بين الطرفين، ومن أبرز هذه العقبات، اللاجئين وحق العودة، موضوع الدولة الفلسطينية، موضوع الحدود، القدس، الاستيطان، ويهودية الدولة، وعليه سيحاول في هذا المبحث توصيف الإشكاليات التي تحول دون حل واحدة لا سيما أن حل هذه القضايا لا يمكن تحقيقه من أجل تحقيق حل الدولة الواحدة، وسنركز في هذا الجزء على قضايا أساسية هي: اللاجئون، القدس، المياه، الحدود، في المطلبين التاليين:

المطلب الأول: قضية القدس واللاجئين وحل الدولة الواحدة

الفرع الأول: قضية القدس وحل الدولة الواحدة

إن المتتبع للسياسات الإسرائيلية في مدينة القدس من إجراءات استيطانية والتضييق على المواطنين الفلسطينيين هناك، وما تعلنه الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة يتبين بأن إسرائيل بسياساتها في مدينة

القدس لا تهدف إلى تقسيم المدينة بقدر ما تهدف إلى جعل عملية التقسيم قضية مستحيلة، وأن حل قضية القدس في إطار أي مقترح لحل القضية الفلسطينية يبقى صعب المنال.

وكما هو معلوم فإنه وبعد انتهاء حرب 1948 وإقامة –دولة إسرائيل– قسمت القدس وفقا لخط وقف إطلاق النار إلى قدس غربية تحت سيطرة الاستعمار الصهيوني وقدس شرقية كانت جزءًا من الضفة الغربية تحت الإدارة الأردن، ثم قامت إسرائيل باحتلال الضفة الغربية بما فيها القدس الشرقية في حرب حزيران عام 1967، وصادرت في اليوم التالي لاحتلالها القدس والضفة الغربية 70000دونم من أراضي القدس الشرقية وضمتها إلى القدس الغربية، ثم فرضت الجنسية الإسرائيلية على السكان، واشترطت عليهم أن يلبوا متطلباتها الأساسية أي أداء قسم الولاء لإسرائيل، والتخلي عن الجنسية الفلسطينية، وتعلم اللغة العبرية، إلا أن معظم الفلسطينيين في القدس رفضوا الجنسية الإسرائيلية، واعتبروا أنفسهم جزءًا من الضفة الغربية، ويرون أن مستقبل مدينتهم سيكون شبيها بمستقبل الضفة الغربية، لذا يسعون إلى فصل أنفسهم عن السيطرة الإسرائيلية والالتحاق بالكيان الإسرائيلي الذي يحكم مدن الضفة الغربية وقطاع غزة .

وقد اتخذت إسرائيل خطوات عملية على أرض الواقع من خلال مصادرة الأراضي وإهمال الخدمات البلدية وعمليات التخطيط والبناء، والاستيطان المكثف لأجزاء القدس الشرقية، فاليوم يعيش 140 ألف فلسطيني في تلك الأجزاء بينما يبلغ عدد اليهود في تلك المناطق 170 ألف نسمة، وما زالت إسرائيل تعمد على تغيير بنية المدينة كتطويقها بضواحي يهودية، وإقامة أحياء يهودية داخلها وإنشاء مؤسسات حكومية إسرائيلية على الأراضي التي احتلتها في حزيران 1967، على الرغم من أن القدس الشرقية في القانون الدولي هي أراض محتلة، وبالتالي لا يجوز للدولة المحتلة أن تضمها أو تغير معالمها.

وتتلخص الإجراءات الإسرائيلية التي تنفذها الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة في القدس بالاستيطان وتهجير السكان ومصادرة الأراضي واستخدام العنف وسن القوانين العنصرية وتهويد الثقافة والتربية، وتتسم تلك الإجراءات بما يلي[1]:

1- أنها تشكل إجماعاً خاصاً لدى المستوى الحكومي والشعبي لدى الاستعمار الصهيوني، وينظر لها بأنها تقوي من الوحدة الوطنية لهم.

2- أن علانية القرارات التي يتخذها الاستعمار الصهيوني من أجل تهويد المدينة المقدسة بشكل صريح ومباشر، تشكل الأرضية النظرية والإدارية والقانونية الهامة التي تسبق تلك الإجراءات على أرض الواقع، بعكس الوضع في بقية الأراضي الفلسطينية، حيث تتخذ الإجراءات دون اتخاذ قرارات.

3- أن الاستعمار الصهيوني يعتبر أن التهويد هو مسألة داخلية ولا تنطبق عليه قواعد القوانين الدولية؛ لأن إسرائيلي قامت بضم القدس واعتبرتها جزءاً من سيادتها وأراضيها التي تسيطر عليها وتحتلها في فلسطين.

كل تلك الإجراءات والمستمرة لليوم قد جعلت من حل قضية القدس أمراً في غاية التعقيد، حتى وبعد توقيع اتفاقية أوسلو التي كان من ضمن بنودها أن قضية القدس تترك لمفاوضات الحل النهائي، ونرى بأن قضية القدس وبعد مضي ما يزيد على ثمانية عشر عاما على توقيع اتفاق أوسلو، ما تزال معّقدة يصعب فصلها وتقسيمها بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي في ضوء المتغيرات التي أحدثتها إسرائيل، وكان أقصى ما طرحه المفاوض الإسرائيلي على المفاوض

[1] اللحام، سعيد (2021)، **العدوان الإسرائيلي على القدس والمسجد الأقصى 2021، التداعيات والتحولات**، مجلة دراسات شرق أوسطية، مركز دراسات الشرق الأوسط، مجلد (25)، عدد (96)، ص 129.

الفلسطيني في محادثات كامب ديفيد الثانية عام 2000م هو تقسيم القدس لما هو فوق الأرض الحرم القدسي للفلسطينيين، وما هو تحت الأرض للإسرائيليين.

في عام 1993 ،أدت مفوضات السلام المباشرة بين منظمة التحرير وحكومة إسرائيل، عقب مؤتمر السالم بمدريد إلى إصدار اتفاق سلام أولي (اتفاق أوسلو)، وهو إعلان عن مبادئ ستحكم مفاوضات السلام النهائية، وقد تم التطرق في الإعلان إلى مسألة القدس بإدراجها ضمن قائمة (القضايا الأساسية) التي سيتم معالجتها في محدثات السالم النهائية، ظلت محادثات السالم معلقة الى حد الساعة، وظلت القدس دائما تقبع تحت الاستعمار الصهيوني، الذي لم يخفي إرادته القوية والصريحة في اغتصاب القدس ككل وجعلها عاصمة أبدية لإسرائيل. بدعم طبعا من الولايات المتحدة الأمريكية فقد صادق الكونغرس الأميركي في 23 أكتوبر 1993 على قانون يسمح بنقل السفارة الأميركية من تل أبيب إلى القدس، والاعتراف بها عاصمة لإسرائيل، وأعطى الحرية للرئيس بالتوقيع عليه لإقراره في موعد أقصاه 1999/5/31، هذا الاعتراف وان ورد في خطابات الحكومات الأمريكية المتتابعة، فانه لم يقدم على تنفيذه أية رئيس أمريكي بسبب أن الإقدام على مثل هكذا خطوة فيه تهديد مباشر لألمن والاستقرار في الشرق الأوسط ومساس بالمصالح الأمريكية في المنطقة، ناهيك عن عدم شرعيتها لمخالفتها لكل القرارات الدولية ذات الصلة بموضوع القدس، لكن بتاريخ 2017/12/6، أعلن الرئيس الأمريكي السابق دونالد ترامب في خطاب له، عن الاعتراف بالقدس كعاصمة أبدية لإسرائيل وأنه سيتم نقل السفارة الأمريكية إليها، متحديا في ذلك العالم بأسره. كما أنه لم يقدم في خطابه سوى القليل من العزاء للفلسطينيين، ولم يشر إلى آمالهم التي طال أمدها بأن تكون القدس الشرقية عاصمة لدولة فلسطينية. بل لم ترد في كلماته أية إشارة لدولة اسمها فلسطين. تلى الإعلان بتاريخ 2017/12/18،التصويت على مشروع قرار مصري في

مجلس الأمن الدولي يرفض الاعتراف الأمريكي بالقدس عاصمة لإسرائيل، نال موافقة جميع الدول الأعضاء في المجلس، باستثناء الواليات المتحدة التي استخدمت الفيتو ضده، ثم بناء على طلب من تركيا واليمن باسم الجامعة العربية ومنظمة التعاون الإسلامي تم عقد جلسة طارئة في 2017/12/21، في إطار إجراء الاتحاد من أجل السلام، فقد صوتت الجمعية العامة لألمم المتحدة فيها بأغلبية 128 صوتاً لصالح القرار رقم(L/10-ES/A 22) الذي يطالب الجميع بعدم تغيير طابع مدينة القدس أو مركزها أو تركيبتها الديمغرافية، ويؤكد القرار أن أي إجراء ينص على مخالفة ذلك هو لاغ وباطل وليس له أي أثر قانوني، وقد رد الكنيست الإسرائيلي بقرار بتاريخ 2018/1/2، شدد فيه القيود على أي تصويت قد يجري في المستقبل موضوعه التخلي عن أجزاء من مدينة القدس. ورفع التعديل الذي تم إدخاله على تشريع قائم مسبقا، وقد بلغ عدد الأصوات اللازم للموافقة على أي اقتراح بترك جزء من صوتا 61 صوتاً إلى 81 صوتاً من أصوات أعضاء الكنيست المؤلف من 120 عضواً، أي ثلثي الأعضاء[1].

وإن كان أنصار حل الدولة الواحدة أكثر حماسةً لحل قضايا أخرى ومنها قضية اللاجئين إلا أن قضية القدس لا تحظى بمثل هذه الحماسة والاهتمام، حيث يرى أنصار حل الدولة الواحدة بأن قضية القدس يمكن حلها في حال تم تحقيق حل الدولة الواحدة، فهي مكان مقدس لكافة الأديان الإسلامية واليهودية والمسيحية، وعليه يمكن ترك حلها والتفاوض حولها لرجالات الدين في كل ديانة، بحيث يكون لكل طائفة مكاناً مقدساً لعباداتهم، لكن هذا الحل أبعد ما يكون إلى الواقع في ظل الممارسات الإسرائيلية التي تعمل على تغييب الوجود الفلسطيني في المدينة المقدسة حتى وصلت نسبة الفلسطينيين في القدس إلى 28%، وربما تعود صعوبة حل قضية القدس إلى حقيقة

[1] طرطاق، زكريا (2019)، **مدينة القدس بين الحق التاريخي والحق القانوني**، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة منتوري، قسنطينة، عدد (51)، الجزائر، ص 109.

مفادها بأن إسرائيل تعتبر تلك المدينة عاصمتها الموحدة والأبدية، فكيف لها أن تفرط بها أو تقبل في تقسيمها؟ في الوقت الذي تتضاعف فيه الجهود الإسرائيلية من أجل إلغاء الطابع العربي للمدينة المقدسة من خلال حزم من الإجراءات والقوانين التي تصدر بين الحين والآخر وتحرم المواطنين العرب في تلك المدينة من أبسط حقوقهم المدنية والاجتماعية والاقتصادية[1].

وحسب ما ورد في المادة (3) من قانون القومية الإسرائيلي فإنه قد اعتبر أن القدس كاملةً وموحدة عاصمةً لإسرائيل، مما يعني أن القدس الشرقية لن تكون عاصمةً للفلسطينيين، وبالتالي فهذا القانون قد ألغى قضية هامة من قضايا الحل النهائي هي قضية القدس، بما يخالف كافة القرارات الأممية بشأن المدينة المقدس خاصة قرار (181) الصادر عام 1947 والذي ينص على تقسيم فلسطين إلى دولة عبرية وأخرى عربية، بحيث تبقى القدس وبعض المناطق المحيط بها تحت الإدارة الدولية، وقرار مجلس الأمن الدولي رقم (267) الصادر عام 1969 والذي دعا إسرائيل إلى إلغاء كافة التدابير لضم القدس الشرقية بعد حرب حزيران عام 1967[2].

لقد حاولت الأمم المتحدة بقرارها 181 أن تطبق نفس نظم التدويل الكامل السالف الذكر، ونجد أن نظام التدويل هذا (الجسم الفاصل) الذي جاءت به الأمم المتحدة يلتقي من الناحية القانونية مع النظم القانونية الدولية الأخرى المشابهة له، على غرار نظام الانتداب والوصاية وما ورد في بعض الاتفاقات الدولية من أنظمة إدارة، خصوصا فيما يتعلق بمسألة الإشراف الدولي. إلا أن نظام الجسم الفاصل يختلف عن الأنظمة السالفة الذكر فيما يلي:أن السلطة التي تقوم بالإشراف والإدارة، هي ليست مجموع دواتين أو أكثر وال حتى دولة واحدة منتدبة من قبل المجموعة الدولية، ولكنها

[1] المسيري، عبد الوهاب (2002)، **مقدمة لدراسة الصراع العربي الإسرائيلي**، دار الفكر، بيروت، ص190.

[2] الحلالمة، الحارث محمد سبيتان (2021)، **تداعيات إقرار قانون القومية اليهودية على القضية الفلسطينية**، مجلة دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية، الجامعة الأردنية، عمان، مجلد (48)، عدد (1)، ص 244.

هيئة دولية ذات كيان قانوني مستقل عن باقي الدول، يختلف في أغراضه من حيث أنه فكرة لا تهدف إلى الاستقلال وتقرير المصير حسب رغبات أبناء المنطقة المدولة، وإنما تهدف إلى رعاية المصالح المشتركة إزاء الوضع الاستراتيجي أو الأهمية الدولية ذات الطابع الإنساني أو الديني أو الاقتصادي للمنطقة .يكمن أساسه القانوني في نظامه الاتفاقي المتعدد الأطراف، والمفتوح لانضمام جميع أعضاء الأسرة الدولية ذات المصالح المشتركة، وهو في ذلك يختلف عن الأنظمة الأخرى التي أساسها الاتفاق الثنائي أو الجماعي المحدود الأطراف، لا يعني نظام التدويل هنا تدعيم سيادة دولة ما استعمارية، كما هو الشأن في نظام الانتداب مثال، وإنما يمارس حقوق السيادة فيه شخص دولي جديد ذو إرادة مستقلة وكيان قانوني مستقل[1].

لربما أنه يمكن أن يتم وضع مدينة القدس لكافية مواطنيها في حل الدولة الواحدة شبيهاً ببروكسل العاصمة الموحدة للدولة المختلطة، حيث يبقي حل الدولة الواحدة على الاختلاط القائم في القدس مع احتفاظ أصحاب الديانات كل بأماكن عبادته المقدسة الخاصة به، وتكون القدس ذات وضع خاص، أو ربما تعود للوصاية الدولية، لأهميتها الفريدة بالنسبة للمسلمين والمسيحيين واليهود، وذلك من خلال تشكيل إدارة مناسبة لإدارة الأماكن المقدسة من المسلمين والمسيحيين واليهود[2].

ومما سبق يرى الباحث بأن حل قضية القدس هي من أكثر القضايا حساسيةً وأهمية إن كان ذلك ينظر إليه في نطاق حل الدولتين أو حل الدولة الواحدة، ولعله في ظل عدم التوصل لحل القضية الفلسطينية والتوصل حل الدولتين، حيث أن هذا الحل أصبح غير واقعي وغير ممكن في ظل الممارسات الإسرائيلية، فإن حل الدولة الواحدة وحل قضية القدس في نطاق هذا الحل هو حل لا يتحقق في ظل التعنت والرفض الإسرائيلي لأي قرارات دولية أو أممية أو أية اتفاقيات تم توقيعها

[1] طرطاق، زكريا، **مدينة القدس بين الحق التاريخي والحق القانوني**، مرجع سابق، ص 106.

[2] الكرمي، غادة (2013)، **بناء حركة دولية لنشر حل الدولة الواحدة**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ص411.

مع الجانب الفلسطيني، وهنا فإن المؤديون لحل الدولة الواحدة البعض منهم يقدم فكرة حل قضية القدس في إطار حل الدولة الواحدة في إطار تفاهم ديني بين رجالات الدين الثلاث المسلمين والمسيحيين واليهود وأن يتم السماح لكافة أتباع تلك الديانات بممارسة عباداتهم في الأماكن المقدسة بالنسبة لهم.

الفرع الثاني: قضية اللاجئين وحل الدولة الواحدة

إن الفكر الصهيوني الناظر لفلسطين كأرض يهودية مقدسة هو الذي دفع ثيودور هرتزل Theodor Hertzel لوضع الإطار العملي لإقامة وطن قومي لليهود في مؤتمر بال بسويسرا عام1897 والذي أخذ منذ بدايته صراعاً سياسياً وصراعاً على الأرض والسكان، وكان وما يزال الهدف الأساس للحركة الصهيونية أولاً، وإسرائيل لاحقاً، هو الاستيلاء على أكبر مساحة ممكنة من أرض فلسطين واحتلالها بأكبر عدد ممكن من المستوطنين القادمين في موجات متلاحقة من المهاجرين، بل إن المقياس الأهم لرصد مدى نجاح الصهيونية في مشروعها الاستيطاني في فلسطين يتلخص في حجم الأراضي التي استولت عليها منذ بداية نشاطها، ومدى قدرتها على اجتذاب المهاجرين الصهيونيين ونجاحها في استيعابهم وتوطينهم في فلسطين من خلال الممارسات الصهيونية على الأرض والمتمثلة في تهجير الفلسطينيين تهجيراً قسرياً من قراهم ومدنهم وانتزاع الأرض من أصحابها الأصليين والسيطرة عليها بكافة الوسائل والطرق، فلم يستطع الصهاينة إعلان دولتهم إلا بعد أن اكتمل العدد الكافي من المهاجرين إلى فلسطين ومن هنا بدأ الصراع يظهر على الأرض الأمر الذي نجم عنه لجوء الآلاف من الفلسطينيين داخل وخارج أرض فلسطين[1].

[1] إبراهيم، يوسف (2004) **التحول الديمغرافي القسري في فلسطين**، مؤسسة باحث للدراسات، بيروت، ص1.

وفيما بعد أخذت قضية اللاجئين الفلسطينيين تحتل مكانةً هامةً في مجمل قضايا المنطقة العربية؛ فهي قضية الشعب العربي الفلسطيني، وجوهر الصراع العربي الفلسطيني الإسرائيلي، وتعد من أبرز وأهم القضايا عربياً ودولياً، ما زال البعض من اللاجئين يعيش في المخيمات في الداخل والخارج، فكانت إحدى أهم نتائج احتلال فلسطين والتي تعرف بالنكبة في العام 1948 هو سيطرة الحركة الصهيونية على حوالي 78% من أرض فلسطين، وتهجير أكثر من (800,000) فلسطيني من أرضهم وبيوتهم وممتلكاتهم، أي ما نسبته حوالي 60% من أبناء الشعب الفلسطيني [1].

ولقد نشأت مشكلة اللاجئين الفلسطينيين عندما بدأت الحركة الصهيونية تنفيذ خططها للاستيلاء على أرض فلسطين، واتخاذها وطناً قومياً لليهود في فلسطين بناء على علاقة الحركة الصهيونية العالمية مع بريطانيا والعمل على إقامة وطن قومي لليهود في فلسطين، ترتب على هذه السياسة طرد الفلسطينيين من أراضيهم إلى خارج الوطن الفلسطيني، وتحويلهم إلى لاجئين يتوزعون في أراضٍ بعضها يقع داخل ما تبقى من فلسطين خارج السيطرة الصهيونية، أو في الأقطار العربية المجاورة مثل لبنان وسورية والمملكة الأردنية الهاشمية.

ولقد اضطرت الأمم المتحدة إلى التدخل المبكر في المسألة الفلسطينية، وكان تدخلها بشكل مباشر من خلال قراراتها كقرار التقسيم 181، والقرار 194، وذلك بناء على أجندة الدول العظمى وخاصة بريطانيا التي قررت رفع القضية للأمم المتحدة بحجة نيتها إنهاء الانتداب ولم يتجاوز عمر الهيئة

[1] حمادة، معتصم (2007)، **اللاجئون وحق العودة**، المركز الفلسطيني للتوثيق والمعلومات (ملف)،ع5، دمشق، آذار، ص 4.

الدولية العامين فقط، وبعد مناقشات مسهبة قررت الجمعية العامة في الخامس عشر من أيار عام 1947 تأليف اللجنة الخاصة للأمم المتحدة بشأن فلسطين (انسكوب) [1].

وقررت الجمعية العمومية لهيئة الأمم المتحدة في نيسان 1947 تأليف لجنة محايدة لا تشرك فيها الدول الكبرى وهي (لجنة الأمم المتحدة الخاصة بفلسطين) (United Nations Special Commission on Palestine (UNSCOP) وتتألف من أحد عشر عضواً لبحث موضوع الصراع، وقد توجهت إلى فلسطين ثم تقدمت في أيلول عام 1947 بتقريرين أولهما خاص بتقسيم فلسطين والثاني خاص بإقامة دولة اتحادية فيها، ثم عينت الجمعية العمومية لجنة خاصة تمثل كل الدول الأعضاء لدراسة التقريرين، ورفضت هذه اللجنة التقرير الخاص بإقامة دولة اتحادية، هذا المشروع أقره ممثلو الهند وإيران ويوغسلافيا[2].

ووافقت اللجنة بأغلبيتها على التقرير الخاص بالتقسيم، وفيما يلي أهم ما جاء في هذا التقرير[3]:

1- تقسيم فلسطين إلى دولة عربية ودولة يهودية ومنطقة ثالثة تخضع للوصاية الدولية تتكون من مدينة القدس وضواحيها.

2- يكون التقسيم على أساس أن تتكون الدولة اليهودية من ثلاثة أقسام متفرقة، وكذلك الدولة العربية.

3- يقوم التقسيم على أساس إمكانية الحياة للدولتين.

4- يصحب هذا التقسيم السياسي وحدة اقتصادية بين البلدين لتتمكنا من العيش.

---

[1] عمرو، نعمان (2008)، **التراجع الرسمي في قرارات الأمم المتحدة تجاه القضية الفلسطينية منذ نشأتها حتى حرب أكتوبر عام 1973م**، جامعة القدس المفتوحة، منطقة الخليل التعليمية، الخليل، فلسطين، ص11.

[2] العارف، عارف (د.ت) **نكبة فلسطين والفردوس المفقود 1947م-1952م**، الجزء الأول، إصدار: دار الهدى، د.م، ص12.

(3) The report of the united natons special on palistine (N-Y),1947, P 59-64

5- توضع منطقة القدس تحت الوصاية الدولية لأهميتها الدينية للمسيحين والمسلمين واليهود في العالم.

هذا القرار أقره سبعة من الأعضاء وهم: ممثلو كندا، وتشيكوسلوفاكيا، وغواتيمالا، وأورغواي، السويد، وهولندا، وبيرو، وبموجب القرار تشمل الدولة العربية غرب الجبال ومنطقة السامرة الجبلية والسهل الساحلي الجنوبي حتى حدود مصر ولواء القدس، وتشمل الدولة اليهودية: شرق الجليل، ومرج ابن عامر والقسم الأكبر من السهل الساحلي وقضاء بئر السبع[1].

وفي 1947/11/29 تمت الموافقة على قرار التقسيم أمام الجمعية العمومية ورفض أهل فلسطين القرار كما رفضته الدول العربية جميعاً وأصدرت بياناً تستنكره في 1948/1/17، إذ أن هذا القرار لم يكن عادلاً بالنسبة للعرب لأنه قد روعي فيه أن تكون مساحة الدولة العربية فقط 43% من مساحة فلسطين الكلية، بينما تكون مساحة الدولة اليهودية 57% من مساحة فلسطين الكلية، ولم يراع في ذلك عدد السكان ومساحة الأراضي التي يمتلكها كل فريق[2].

فقرار التقسيم لم يراع مبدأ العدالة لا من حيث عدد السكان، ولا من حيث نسبة الملكية للأراضي من قبل كل طرف، فحين أصدرت بريطانيا تصريح بلفور كان عدد اليهود أقل من 2% من مجموع السكان في فلسطين وملكيتهم 2.5% من الأرض لهم في حين بلغ حجم ملكية العرب للأرض 97.5%، أما عند صدور قرار التقسيم عام 1947 ملك اليهود 5.66% من الأرض بينما

[1] العارف، عارف، **نكبة فلسطين والفردوس المفقود 1947م-1952**، الجزء الأول، ص12.

[2] لطفي، عبد الحميد (1964) **الأساس التاريخي لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين**، مجلة حوليات كلية الآداب، جامعة عين شمس، عدد (5)، مجلد (9)، ص 381.

منحهم التقسيم 56.4% من مساحتها، ومنح العرب 43.6% من مساحتها، وبهذه النتيجة تكون الناحية الواقعية والمنطقية قد غيرت الواقع والمنطق وانحازت إلى الصهيونية[1].

وبعد حرب عام 1948 اهتم الإخوان المسلمون بمشكلة اللاجئين، فتركزت نشاطاتهم حول أعمال البر والإحسان عن طريق الزيارات، ترأسها محمد عبد الرحمن خليفة، ويوسف العظم، إلى كل من: القدس، والخليل، ونابلس، وغيرها، كما قام الإخوان المسلمون بتكوين (جمعية أبناء الشهداء)، في مخيم عقبة جبر قرب مدينة أريحا[2].

وتجدر الإشارة أن عدد سكان فلسطين كان عند صدور قرار التقسيم 1.300,000 وأقل من الثلث هم يهود 630,000 ، وكان على 407,000 عربي إذا ما نفذ القرار أن يعيشوا تحت حكم الدولة اليهودية، وعلى 10,000 يهودي أن يعيشوا في الدولة العربية، وإذا ما طبق القرار فإن توزيع الأراضي بين الدولتين يكون كالآتي[3]:

[1] عمرو، نعمان، **التراجع الرسمي في قرارات الأمم المتحدة تجاه القضية الفلسطينية، مرجع** سابق، ص 14.

[2] الشرعة، إبراهيم فاعور (2013)، **الأحزاب الأردنية والقضايا الوطنية والقومية بين عامي 1950-1957**، منشورات اللجنة العليا لكتابة تاريخ الأردن، عمان، ص 219.

[3] عارف العارف، نكبة فلسطين والفردوس المفقود 1947م-1952م، الجزء الأول، ص25-26.

جدول رقم (1)

توزيع الأراضي على الدولتين العربية واليهودية

الدولة	المساحة بالدونمات	النسبة المئوية
الدولة العربية	11.589.780	%42.88
الدولة اليهودية	15.261.649	%56.47
منطقة القدس الدولية	175.504	%0.65

لقد أسفرت حرب عام 1948 واتفاقيات الهدنة التي تلتها في عام 1949، بين إسرائيل وكل من الدول العربية المجاورة، عن ملامح جديدة لتوزيع أرض وسكان فلسطين، فقد قام الكيان الإسرائيلي على 57% من مساحة فلسطين، وشغلت الضفة الغربية وقطاع غزة الجزء الباقي أي 43% من مساحة فلسطين، أما العرب فقد أصابهم التمزيق والتشتيت على غرار ما حدث للأرض وأكثر، وقد بقي في المناطق الفلسطينية التي سيطرت عليها القوات العربية الأردنية الضفة الغربية والمصرية قطاع غزة سكانها الأصليون من العرب الفلسطينيين، أما في المناطق التي قامت عليها إسرائيل فقد بقي نحو47% والبالغ 611 ألف من إجمالي عرب فلسطين في آخر عهد الانتداب، يقيمون على أراضيهم، وتركزوا في الجليل والمثلث والنقب، في حين أجبر نحو 53% من سكان فلسطين العرب والذين يقدرون مابين 800,000 ألف لاجئ و900.000 على النزوح عن أماكن سكناهم، واللجوء إلى المناطق الفلسطينية المجاورة الواقعة تحت سيطرة القوات العربية، أو إلى الدول العربية المجاورة خاصة الأردن ولبنان وسوريا. والجدول رقم (2) التالي يوضح أعداد اللاجئين الفلسطينيين الذين لجأوا للأراضي الفلسطينية وللدول العربية في العام 1948.

جدول رقم (2)

أعداد اللاجئين الفلسطينيين في الدول العربية والأراضي الفلسطينية[1]

المنطقة	عدد اللاجئين الفلسطينيين
لبنان	211.902
سوريا	198.435
الأردن	682.561
الضفة الغربية	310.268
قطاع غزة	354.103
المجموع	1.757.269

وما زالت قضية عودة اللاجئين الفلسطينيين تشكل واحدةً من أكثر المواضيع حساسية من قضايا الحل النهائي، لا سيما بعد أن تزايد أعداد هؤلاء اللاجئين ليفوق 11 مليون لاجئ فلسطيني حول العالم، وتجر الإشارة بأن قضية اللاجئين وعودتهم قد شكلت عقبة أما تنفيذ اتفاق أوسلو التي لم يكن فيها إشارة لعودة اللاجئين وإنما ترك الأمر لمفاوضات الحل النهائي، وعند الحديث عن حل الدولة الواحدة لم يتبلور رأي بشأن قضية اللاجئين لدى مناصري هذا الحل، بيد أنه مع الوقت أصبح لدى أنصار هذا الحل تصورات لعدد من القضايا ومنها قضية اللاجئين، حيث يستندوا في إصرارهم على عودة اللاجئين وفقاً لحل الدولة الواحدة إلى أساسين: الأول- أن عودة اللاجئين هو

[1]Sami Hadawi. Bitter Harvest, Palestine between 1914-1948 Published by the caracan books,Delmar,new york,1979; p134.

حق شرعي بموجب القوانين والأعراف الدولية، لا سيما في ظل وجود تجارب حصلت في العقود الأخيرة تؤكد أن المجتمع الدولي قد ساعد لاجئين في مناطق مختلفة من العالم على العودة إلى بلادهم كانت حقاً لهم بموجب القانون الدولي وكانت ممكنة من الناحية الديمغرافية والسياسية، فقد تم إعادة ما يقرب نصف مليون لاجئ بوسني في معاهدة دايتون عام 1995 التي أنهت الحرب في البوسنة وذلك بمساعدة دولية[1].

ومما لا شك فيه أن حق عدوة اللاجئين مثبت في أربع مجموعات بشكل منفصل في القانون الدولي وهي: 1- قانون الجنسية في حال نشوء دولة على أنقاض أخرى، 2- القانون الدولي الإنساني، 3- حقوق الإنسان، 4- قانون اللاجئين، ومن حين لآخر فإنه يتم ربد حل الدولة الواحدة وعودة اللاجئين كما هو مبين في أدبيات الحل التي يطرحها بعض المفكرين، ففي عام 2008 أصدرت مجموعة أجراء العودة إحدى المجموعات الداعمة لفكرة حل الدولة الواحدة عريضة بعنوان:" عريضة الأجراس دفاعاً عن حق العودة والدولة الديمقراطية"، حيث نصت تلك العريضة على تمسك الشعب الفلسطيني بأرضه وهويته العربية، وكذلك أكدت على حق الشعب الفلسطيني في العود والاتحاد فقو أرضه مع الشعب الإسرائيلي من خلال إقامة الدولة الواحدة على كامل أرض فلسطين التاريخية، دون اعتبار الجنس أو دين، وهذه العريضة تصر على عودة اللاجئين وعدم التخلي عن الحقوق الوطنية الفلسطينية وخاصة حق العودة[2].

وبالرغم من أن هناك من يرى بأن حل قضية اللاجئين الفلسطينيين كانت من أبرز وأكثر القضايا معضلةً بالنسبة لحل الدولتين، لكن هناك من يرى بأن عودة اللاجئين الفلسطينيين ليست مشكلة في

---

[1] Abunimah, Ali. (2011), "A Curious Case of Exceptionalism: Non-partition's Approaches to Ethnic Conflict Regulation and the Question of Palestine," *Ethnopolitics*, 10, 3-4, September-November,p 437.

[2] بلوينغ، غيل (2007)، **لاجئو العالم 1948 الفلسطينيون وحق العودة الفردي، دراسة تحليلية في القانون الدولي**، المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين، بيت لحم، ص8.

إطار حل الدولة الواحدة، فليس هناك ما يمنع عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم وبيوتهم التي هجروا منها، سواء أكان اللاجئون داخل فلسطين أم خارجها، على الرغم من أن الموقف الإسرائيلي ما زال يرفض وبشدة فكرة عودة اللاجئين، حيث يرى الاستعمار الصهيوني بأنه من الصعب عودة اللاجئين الفلسطينيين لأماكن سكنهم الأصلية التي يعيش فيها مستوطنون إسرائيليون، وليس من الممكن من الناحية الجغرافية إعادة ولو عدد بسيط من اللاجئين إلى مواطنهم الأصلية، لكن من الناحية العملية هذا أمر غير مقبول، حيث أن هناك مناطق محتلة ما زالت غير مأهولة مما يسهل عودة اللاجئين لديارهم كالمنطقة الواقعية بين يافا والقدس وغزة، فهذه المنطقة الشاسعة من الأرض ليس فيها سوى عدد قليل من السكان الإسرائيليين والباقي هي مناطق زراعية، ولا تشكل أهمية خاصة اقتصادية أو استراتيجية أو أمنية بالنسبة للاحتلال الإسرائيلي[1].

ومما سبق يرى الباحث بأن إقامة الدولة الفلسطينية على حدود 1967، مرتبط بحل قضية اللاجئين من خلال تأمين حق العودة والتعويض، أمر لا يمكن تحقيقه، فإسرائيل لن تقبل على الإطلاق بإعادة أكثر من 5 ملايين فلسطيني إلى داخل أراضيها، لأن هذا من شأنه أولا أن يقضي عليها فورا بوصفها (دولة يهودية)، بعد أن يصبح معظم سكانها من الفلسطينيين. فإسرائيل يمكن أن تقبل بقيام دولة فلسطينية إلى جانبها تقر بحق العودة إذا وجدت أن رفضها سيؤدي إلى أسوأ من ذلك، ولكنها لا يمكن أن تقبل بأن تساهم بالقضاء على نفسها بالموافقة على خيار الدولة الواحدة، في حين أنها تستطيع إذا استمر الوضع الراهن أن تحقق ما هو أسوأ بكثير من خيار الدولة الفلسطينية المستقلة.

[1] أبو ستة، سلمان (2012)، **حل الدولة الواحدة للصراع العربي– الإسرائيلي، بلد واحد لكل مواطنيه**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ص 235 وما بعدها.

المطلب الثاني: قضية المياه والحدود وحل الدولة الواحدة

الفرع الأول: قضية المياه وحل الدولة الواحدة

بعد الاستعمار الصهيوني لباقي فلسطين عام 1967 أصبحت الموارد الطبيعية للبيئة محكومة بشكل تام بأوامر الحكم العسكري التي تصدر تباعا، حيث تشكل هذه الأوامر في مجموعها المصدر الوحيد للسلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية في المناطق المحتلة، وتنطلق هذه الأوامر بشكل أساسي من الاعتماد على قوانين الطوارئ التي كانت مفروضة على فلسطين الانتدابية، ثم في ما بعد على القوانين الأردنية الخاصة بالضفة الغربية، وفي ضوء ذلك يقوم المشرع الإسرائيلي بانتقاء القانون الذي يتلاءم مع مصالح إسرائيل الاقتصادية والعسكرية ويطبقه على الحالة المطلوب منه البت فيها دون تقدير ما لهذه القوانين من أثر على البيئة، لذا يجب دراسة كافة الجوانب القانونية التي تنطبق على الحالة الفلسطينية وخاصة في ما يتعلق بالموارد الطبيعية لتعدد المراحل المختلفة التي عاشتها الأرض الفلسطينية، وقد تناولت منظمة الأمم المتحدة قضية السيادة على الموارد الطبيعية في قرارات عديدة من قبل مجلس الأمن والجمعية العامة للأمم المتحدة التي حددت الوضع القانوني للمياه الفلسطينية بالإضافة إلى أنها اعترفت بتطبيق قانون الاحتلال الحربي(Occupier`s Law) على الأراضي الفلسطينية والذي يقضي أيضا بحماية الموارد الطبيعية وموارد المياه وذلك لإنهاء جانب من الصراع الفلسطيني الإسرائيلي المتعلق بالموارد المائية[1].

وبالنظر للقانون الدولي فقد جاء القرار الفقهي لجمعية القانون الدولية رقم (75) الصادر عام 1976 بخصوص حماية الموارد والمنشآت المائية إذ نص في فقرته الثالثة على"أنه لا يجوز

[1] بن خضراء، ظافر (2004)، **الصراع على المياه بين العرب وإسرائيل**، دار كنعان للنشر، دمشق، ص130.

تحويل مصادر المياه لتحقيق غايات عسكرية، خاصة عندما يؤدي ذلك إلى حصول معاناة للسكان المدنيين أو أضرار جسيمة للتوازن البيئي"، وجاءت الفقرة السادسة خاصة بالأراضي المحتلة ونصت على أنه"يجب منع إجراءات المصادرة والتخريب للمنشآت المائية التي تعد ضرورية لصحة السكان المدنيين وبقائهم". وهنا يتضح لنا بأن المجتمع الدولي يولي أهمية خاصة لوضع الموارد الطبيعية في الأراضي المحتلة؛ إلا أن هذا النص غير ملزم لإسرائيل، وكذلك عندما عقد مؤتمر الأمم المتحدة عام 1977 حول المياه صدر القرار رقم (10) الذي يدور حول السياسة المائية المتبعة في الأراضي الفلسطينية وقد عبر عن قلق المجتمع الدولي العميق من مسألة الاستغلال غير المشروع لمصادر المياه المملوكة للشعوب والدول الخاضعة للاستعمار والسيطرة الأجنبية، وخاصة الإجراءات التي تقوم بها إسرائيل في الأراضي الفلسطينية المحتلة[1].

والمادة العاشرة "10" من ميثاق الأمم المتحدة أعطت الجمعية العامة الحق في مناقشة أية مسألة أو أمر يدخل في نطاق الميثاق أو يتصل بسلطات أو وظائف أي جهاز من أجهزة المنظمة، ولها أن تصدر توصيات في المسائل المتعلقة بالميثاق، إلا أنه لا يحق لها تقديم أية توصية في حال مباشرة مجلس الأمن النظر في الصراع، إلا إذا طلب إليها مجلس الأمن ذلك.

وقد اعتمد مجلس الأمن الدولي عدة قرارات تؤكد على مسألة السيادة الدائمة للشعب الفلسطيني على مصادره الطبيعية ومنها المائية، ومن هذه القرارات: القرار رقم (446) لسنة 1979 حيث وجه هذا القرار إلى "اللجنة السياسية الخاصة بالأراضي المحتلة للقيام بدراسة الوضع الناشئ عن الاستيطان الإسرائيلي وآثاره على الانخفاض الخطير لمصادر المياه وذلك لتأمين الحماية للمصادر

[1] النابلسي، تيسير (1980)، **القطاع الزراعي وموارد المياه في الضفة الغربية**، الجمعية الملكية، الدائرة الاقتصادية، عمان، ص 218.

الطبيعية والثروات الحيوية للأراضي العربية المحتلة[1]. وكذلك القرار رقم 465 لعام 1980 الذي نص على: "يجب اتخاذ إجراءات سريعة لتأمين الحماية الضرورية للأراضي والأملاك الخاصة ولمصادر المياه في الأراضي المحتلة".

وغيرها من القرارات التي أكدت على ضرورة حماية المصادر الطبيعية الخاصة بالفلسطينيين ونتيجة لصدور تلك القرارات اتخذت اللجنة السياسية الخاصة بفلسطين بعض الإجراءات الضرورية لتحقيق هدف الاستخدام العادل لمصادر المياه وبصوره مستقلة عن السياسة الإسرائيلية التي تستنزف هذه المصادر بشكل يضر بمصالح الشعب الفلسطيني ونشاطاته الزراعية والاقتصادية، وما زالت هذه اللجان تسعى إلى تحقيق مبدأ الاستخدام العادل والمنصف لمصادر المياه[2].

وفيما يتعلق بالاتفاقيات الموقعة بين الجانب الفلسطيني والاستعمار الصهيوني فلم تشر اتفاقية أوسلو إلى مسألة المياه بصراحة وإنما تداولتها الاتفاقية ضمن الاختصاصات الواجب تحويلها إلى سلطة الحكم الذاتي الفلسطيني إذ نصت في البند "7" على إنشاء إدارة فلسطينية للمياه؛ وذلك دون تفصيل لكيفية إنشائها وتشكيلها أو صلاحياتها والبند "9" من الاتفاقية المذكورة نص على ما يأتي:"1- يجب على المجلس التشريعي اعتماد التشريعات اللازمة في كافة المجالات الداخلة في مجال اختصاصه، -2 للمجلس التشريعي تعديل الأوامر العسكرية"[3].

---

[1] ومن القرارات التي أصدرها مجلس الأمن والخاصة بالمياه القرار رقم (237) لسنة 1976، والقرار رقم (271) لسنة 1969، والقرار رقم (478) و (471) لسنة 1980.

[2] قريع، أحمد (2006)، **الرواية الفلسطينية الكاملة للمفاوضات من أوسلو إلى خارطة الطريق**، ط2، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، فلسطين، ص 388.

[3] ينظر المادة (5) من اتفاقية إعلان المبادئ لسنة 1993.

فقد أعطت هذه المادة الصلاحية للسلطة الفلسطينية بالتحكم في مواردها المائية وفسرتها إسرائيل على أنها وضعت لينص المجلس على التشريعات الخاصة به وليس لفرض السيادة على الموارد المائية. بالإضافة إلى أن الأوامر العسكرية ما زالت سارية على المياه ولم تلغها القوانين الفلسطينية وبقيت الموارد المائية تحت السيطرة الفعلية لإسرائيل.

وقد تضمنت هذه الاتفاقية في ما يتعلق بالمياه البند الأول من الملحق رقم "3" (برتوكول حول التعاون الفلسطيني الإسرائيلي) الذي شمل مختلف مجالات الاقتصاد والتنمية بما فيها المياه حيث نص البند على ما يأتي:" لقد اتفق الجانبان على التعاون في حقل المياه بما فيه برنامج تطوير مائي يحضره الخبراء من الجانبين و سيوضح طريقة التعاون في إدارة مصادر المياه في الضفة الغربية وغزة وسيحوي اقتراحات للدراسات وخططاً للحقوق المائية لكل طرف .وكذلك الحال الاتفاق على الحقوق والاستغلال المشترك والاستفادة من مصادر المياه المشتركة من أجل تنفيذها حاضراً وما بعد فترة الحكم الذاتي [1]".

ووفقا لهذه المادة شكلت لجنة إسرائيلية فلسطينية مشتركة من أجل توفير سبل التعاون المشترك في تنمية المياه وإدارتها وإعداد الدراسات اللازمة وحل كافة الإشكاليات المتعلقة بالمياه، والجدير بالذكر أنه عندما قام الجانب الفلسطيني بالمفاوضات في هذه الاتفاقية أثار مسألة المياه للحصول على حل نهائي للصراع الموجود على الموارد المائية والمطالبة بتوزيع المياه على مبدأ التحصيص العادل إلا أن الجانب الإسرائيلي رفض ذلك وكان هنالك إصرار من طرفهم على تطبيق مبدأ الفصل بين الأرض و مواردها الطبيعية، ومنها المياه بناء على استراتيجيه إسرائيلية ومفادها أن

[1] بن خضراء، مرجع سابق، ص184.

السيطرة على الموارد الطبيعية من قضايا السيادة، ولا تعترف إسرائيل بالسيادة الفلسطينية على تلك الموارد[1].

أما في اتفاقية طابا 1995 أو ما يعرف بأوسلو (2)، فقد ورد ذلك في المادة "40" من الاتفاقية التي نصت على أنه:" 1- تعترف السلطات الإسرائيلية بحقوق المياه للفلسطينيين في الضفة الغربية وسوف تطرح للتفاوض حولها في مفاوضات الحل الدائم، 2- أن كلاً من الجانبين يعترف بالحاجة إلى توفير المياه لاستخدامات متعددة وقد حدّد حجم كميات المياه الإضافية للفلسطينيين بثمانين مليون متر مكعب سنويا"، وقد اعتبرت الاتفاقية هنا؛ حقوق المياه من مفاوضات الحل الدائم المؤجل.

وتناولت هذه الاتفاقية في البند الرابع منها موضوع نقل السلطة الإدارية الخاصة بالمياه، إذ نصت على أنه يقوم الطرف الإسرائيلي بنقل جميع السلطات والمسؤوليات المتعلقة بمجال المياه والمجاري المدارة حاليا من قبل الحكم العسكري إلى الفلسطينيين ليتحملوا مسؤوليتها ويستثنى من هذا الأمر القضايا التي سوف تناقش لاحقا في مفاوضات الوضع النهائي بما يطابق شروط البند الرابع من هذه الاتفاقية.

ومما سبق نجد بأن اتفاقية أوسلو كانت المرجعية لإنشاء سلطة المياه الفلسطينية، وبالرغم من اعتراف إسرائيل بالحقوق المائية الفلسطينية في المادة السابقة إلا أنها لم توافق على حل مسألة المياه وإنما اكتفت بوضع ترتيبات غامضة ومبهمة بخصوصها، وقد فسّر الإسرائيليون المادة "40" على بأنها لا تنص على الحق السيادي للفلسطينيين على المياه وإنما على حقهم في استخدام كميات محددة من المياه، وذلك من أجل التخلص من الالتزامات المترتبة عليهم.

[1] دائرة شؤون المفاوضات الفلسطينية، www.nad-plo.org.

وإذا كان الواقع هو في نطاق المفاوضات في حل الصراع الفلسطيني الإسرائيلي على أساس حل الدولتين، فكيف يكون على أساس حل الدولة الواحدة لا سيما في حل قضايا الحل النهائي ومنها قضية المياه، فكما نعرف بأن إسرائيل تمارس كافة أشكال السيطرة على منابع المياه في كافة أرض فلسطين التاريخية، ولا تقبل بأي سيطرة فلسطينية عليها، بل أنها تتعامل مع هذه القضية على أساس التقاسم وفقاً لإدارتها لهذا الملف.

وإذا كان حل الدولتين لا يقوم على أساس التقاسم السيادي على المصادر الطبيعية ومنها مصادر المياه بين الفلسطينيين والإسرائيليين، فإن حل الدولة الواحدة وإن كان يأتي في سياق التوزيع العادل لكافة سكان الدولة الواحدة لكافة المصادر إلا أن ذلك من وجهة نظر إسرائيلية يشكل عاملاً من عوامل التناقض في العقلية الإسرائيلية، لأن المشروع الصهيوني ينظر إلى السيطرة على المصادر الطبيعية كقوة اقتصادية تفتح له المجالات والآفاق نحو مزيداً من التقدم والتميز الاقتصادي على مستوى المنطقة والعالم، وتعتبر إسرائيل أن المياه هي عصب الحياة الاقتصادية والاجتماعية بالنسبة لها ولا يمكن أن تسمح بسيادة أخرى عليها، وهذا الأمر سيخلق معضلة رئيسة عند الحديث عن حل الدولة الواحدة، وتعد هذه القضية من أصعب القضايا التي يمكن بحثها في إطار أية مفاوضات حول حل الدولة الواحدة[1].

وبالرغم من ذلك فإن فشل حل الدولتين وتقويض مقوّمات الدولة الفلسطينية المستقلة، عبر تعميق الاحتلال والاستيطان والسيطرة الأمنية والاقتصادية المحكمة على الأرض والمواطنين في أراضي الدولة الفلسطينية المنشودة ضمن حدود الرابع من حزيران 1967، وعبر إقامة بنية تحتية راسخة للسيطرة الكولونيالية العنصرية الإسرائيلية، فإن حل الدولتين يعتمد على موازين القوى، حيث تتحكّم

[1] جمال، أمل (2009)، **الدولة الديمقراطية العلمانية في فلسطين التاريخية**، مجلة الآداب، ص20.

إسرائيل بمواصفات الدولة الفلسطينية، التي تعمل على أن تكون دولة منزوعة السلاح ومقطعة الأوصال وبلا سيادة على الموارد كالمياه والأرض، وفي إطار هذا الحل الذي سيجمع التكنولوجيا والمال الإسرائيليين بالمال والموارد البشرية الفلسطينية، تصبح قضايا أخرى مثل المياه والطاقة ليست عوائق ذات مغزى، على أن تكون تلك الحقوق تمنح على أساس الشرعية الدولية والقانون الدولي الذي يقر بأحقية كل فرد بالحصول على حصة كافية من المياه.

الفرع الثاني: قضية الحدود وحل الدولة الواحدة

تعد الحدود من القضايا الهامة التي تناقش في قضايا الحل النهائي في إطار ما كان يعرف بحل الدولتين، لكن هذه المسألة ازدادت تعقيداً باستمرار الاستعمار الصهيوني في فرض وقائع على الأرض بتوسع في الاستيطان وبناء جدار الفصل العنصري وهذه كلها تعد انتهاكاً للقانون الدولي، على الرغم من أن الحدود التي تفصل بين إسرائيل والأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967 هي حدود معترف بها دولياً، وتحظى باعتراف المجتمع الدولي بموجب القانون الدولي الذي يمنع الاستيلاء على الأراضي بالقوة، والمجتمع الدولي لا يعترف بالسيادة الإسرائيلية على أي جزء من الأراضي الفلسطينية المحتلة بما فيها القدس.

ومن أبرز القرارات الأممية هو القرار (242) الذي أقره مجلس الأمن بتاريخ 22 نوفمبر/تشرين الثاني 1967، وأُمرت من خلاله قوات الاستعمار الصهيوني بالانسحاب من الأراضي التي احتلتها سنة 1967 وهي بذلك أرست حدوداً جغرافية، تمثل الحد المقبول من الأراضي الفلسطينية التي تُعد أساس الدولة الفلسطينية المنشودة.

فقد جاء في الفقرة (73) أن مجلس الأمن تبنى بتاريخ 1967/11/22، القرار رقم (242)، وهو القرار الذي أكد فيه عدم قبول ضم الأراضي نتيجة الحرب ودعا إلى (انسحاب القوات العسكرية

الإسرائيلية) من المناطق التي احتُلت في هذا الصراع الأخير وإنهاء جميع حالات الحرب، فإنه وبالقياس تصبح أي إجراءات تتخذها سلطات الاحتلال لضم أجزاء من أراضي الضفة المحتلة باطلة وتنتهك القانون الدولي، ولا يمكن لها أن ترتب أثاراً قانونية يُعتد بها، وعلى كل دولة في العالم تدعي احترام القانون الدولي أن تسعى لمنع الضم وألاّ تعترف بأية آثار تترتب عليه.

ومن المعلوم بأن محكمة نورمبيرغ التي تشكلت بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية سنة 1945م قد رفضت قيام ألمانيا بضم النمسا والأجزاء الشرقية من بولندا وبعض الأجزاء من لوكسمبورغ، وهي بذلك وضعت مبدءاً قانونياً مفاده تحريم ضم أراض الغير، ولقد أضحى جزءاً من مبادئ القانون الدولي، وبالتالي يمكن إسقاطه على الحالة الفلسطينية ومساعي دولة الاحتلال الرامية إلى ضم أجزاء واسعة من الضفة الغربية على اعتبار أنها أراضي الغير[1].

وكذلك أولت الجمعية العامة للأمم المتحدة اهتماماً بمسألة ضم أراض الغير، وانسجمت في قراراتها مع توجهات المشرع الدولي، إذ أصدرت جملة من القرارات التي تدعو إلى عدم القيام بأية إجراءات من شأنها أن تؤدي إلى ضم أراضي الغير، وارتباطاً بالحالة الفلسطينية جاء القرار (194) المتعلق بحق عودة اللاجئين الفلسطينيين، والقرار (242) المتصل بوجوب انسحاب دولة الاحتلال من الأراضي التي احتلتها سنة 1967، والقرار (2851) المتعلق بعدم شرعية المستوطنات الإسرائيلية، وقرار مجلس الأمن (446) الذي ندد بقيام دولة الاحتلال ببناء المستوطنات، والقراران (452) و(465) المتعلقان بالمستوطنات الإسرائيلية غير المشروعة، والقرار (2334) الذي كرر دعوة دولة

[1] المناعمة، سمير (2020)، مخططات ضم أراض فلسطينية محتلة في ميزان القانون الدولي، سلسلة خاصة، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، موقع إلكتروني: https://www.palestine-studies.org/ar/node/1650186

الاحتلال إلى وقف بناء المستوطنات بما فيها مستوطنات القدس الشرقية، وغيرها من القرارات التي كفلت حقوق الشعب الفلسطيني[1].

وبالرغم من ذلك فإنه لم يتم التوافق بين الفلسطينيين والإسرائيليين على مسألة الحدود، فالحدود ليست مهمة إلا بمقدار ما تحققه من حقوق الفريقين المتنازعين، وينبغي الإشارة هنا بأن المجلس الوطني الفلسطيني في اجتماع الجزائر عام 1988 قد أجمع على الاعتراف بقرار الأمم المتحدة رقم (181) الصادر عن الأمم المتحدة عام 1947، وهذا بمثابة دليل بالتزام الفلسطينيين بحل الدولتين، حيث أقر الفلسطينيون وفقاً لاتفاق أوسلو بحق إسرائيل بالوجود، وأبدوا استعدادهم للتفاوض ضمن إطار حدود إسرائيل لما قبل عام 1967[2].

ومقابل ذلك فإن الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة استمرت بالمطالبة بالاحتفاظ بأجزاء واسعة من أراضي الضفة الغربية والقدس وغور الأردن، بيد أن المناطق التي تريد إسرائيل الاحتفاظ عليها قد تم التعبير عنها في معظم خطط التسوية بين الجانبين، حيث اقترح أن تقوم إسرائيل بضم كتل استيطانية كبيرة مقابل نقل أراضي على امتداد الخط الأخضر لصالح الدولة الفلسطينية، وهذا المقترح قدم في عهد رئيس حكومة إسرائيل إيهود باراك عام 2000، وفي خطة أولمرت للسلام عام 2009، وتضمنت هذه المقترحات ما يلي:

1- ضم كتل استيطانية كبيرة مقابل أراضي في النق.

2- ضم كتل استيطانية كبيرة لإسرائيل وهي: أرائيل، غوش عتصيون، معاليه أدوميم، وذلك مقابل نقل مناطق مأهولة بفلسطينيين من داخل حدود عام 1948 تقع على تخوم الخط الأخضر

[1] المناعمة، سمير (2020)، مخططات ضم أراض فلسطينية محتلة في ميزان القانون الدولي، المرجع السابق.

[2] مؤسسة الدراسات الفلسطينية (1990)، **الدولة الفلسطينية وجهات نظر إسرائيلية وعربية**، بيروت، ص367.

على مقربة من شمال الضفة الغربية للدولة الفلسطينية، وهي خطة أم الفحم أولاً التي اقترحها فرايم سنيه عن حزب العمل ثم تبناها حزب إسرائيل بيتنا رئاسة ليبرمان، وإقامة ممرا آمن بين الضفة الغربية وقطاع غزة، وكانت هذه الخطة تهدف لتقليص عدد العرب داخل إسرائيل[1].

وكان هناك مشاريع ومقترحات لتبادل الأراضي ومنها خطة الرئيس الإسرائيلي الأسبق شمعون بيريس التي تنص على إقامة الدولة الفلسطينية على الأراضي المحتلة عام 1967 مع تبادل مساحات من تلك الأراضي، بحيث تكون مساحة التبادل 8% من مساحة الضفة الغربية وشرقي القدس، ثم جاءت المبادء الخاص بحاييم رامون نائب رئيس الحكومة الإسرائيلية عام 2007 والتي نصت على" إن إسرائيل قد قررت حدودها في الضفة الغربية من اللحظة التي أقامت فيها الجدار الفاصل"، وهذا يعني أن ما بين 3-8% من أراضي الضفة الغربية تصبح جزءاً من إسرائيل بما في ذلك المستوطنات التي أُيمت في شرقي القدس، وطرح رامون تعويض الفلسطينيين بمساحة مماثلة داخل الخط الأخضر[2].

والموقف الإسرائيلي من قضية الحدود يستند إلى التفسيرات الإسرائيلية لقرار مجلس الأمن (242) بالنص الإنجليزي والذي ينص على (الانسحاب من أراضٍ) وليس من الأراضي، حيث يمضي القرار ليذكر حدود آمنة، وأضاف الأمريكيون حدود آمنة يمكن الدفاع عنها، وحدود عام 1967 ليست حدود هدنة وليس حدود دولية، حيث من المستطاع التغيير في حدود الهدنة لأنها مؤقتة، ولعل الخطأ الفلسطيني كان منذ البداية بعدم التفاوض على حدود الدولة حسب قرار التقسيم رقم

[1] المدلل، وليد (2011)، **استحقاق حدود الدولة الفلسطينية**، منتدى غزة الرابع للدراسات السياسية والإستراتيجية، مركز التخطيط الفلسطيني، غزة، ص202.

[2] **الدولة الفلسطينية وجهات نظر إسرائيلية وعربية**، مرجع سابق، ص 207.

(181)، فربط إسرائيل بين الحدود الدائمة والمصالح الحيوية الأساسية من الأرض والمياه والحقوق التاريخية وحقوق المستوطنين مما يستلزم التعديل في الحدود وذلك حسب رؤيتها[1].

ومما سبق نرى بأن الموقف الإسرائيلي من الدولة الفلسطينية وحدودها يقوم على أساس الاعتبارات الدينية والتاريخية والأمنية والاقتصادية والسياسية، ومزاعمها بقبول إقامة دولية فلسطينية ما هو إلا التفاف على القانون الدولي والضغوط الدولية، فحدود الدولة الفلسطينية مرهونة بما تقرره إسرائيل على الأرض، حيث أن إسرائيل قد قررت تلك الدولة من خلال الجدار الفاصل أولاً واستمرار التوسع الاستيطاني وسياسة الضم في مناطق الأغوار التي من المفترض أن تكون مناطق حدودية للدولة الفلسطينية من الجهة الشرقية مع الأردن، وهذا دليل على أن مقومات قيام دولة فلسطينية على حدود عام 1967 أصبح مستحيلاً، وأن ما يعرف بحل الدولتين قد فشل فشلاً ذريعاً جراء تلك الممارسات.

لقد أصبح حل الدولة الواحدة في ظل تعثر حل الدولتين وفشله الحل الأكثر جاذبية، إن كان هذا الحل يقوم على أساس دولة واحدة لشعبين أو دولة ديمقراطية علمانية لشعب واحد، حيث أنه ينظر لهذا الحل بأنه يحل الكثير من المشكلات كالقدس، واللاجئين والحدود وغيرها من قضايا التعايش والمساواة في الحقوق، لأنه يقدم نماذج تختلف عن نموذج حل الدولتين، والمخاطر التي يمكن أن يحاط بها حل الدولتين[2].

ولعل الجانب الأهم نحو حل الدولة الواحدة هو الجانب السياسي، والذي يتمثل في الفشل المطبق لحل الدولتين، نتيجة التوسع الاستيطاني عقب اتفاق أوسلو، والانفصال بين الضفة الغربية وغزة،

[1] عاشور، عمر (2010)، قراءات إستراتيجية حول الصراع الفلسطيني الإسرائيلي تعارض المفاهيم والحلول البديلة، ص63 وما بعدها.
[2] هلال، جميل (2010)، **فلسطين إلى أين: حل الدولة أم الدولتين**، المركز القومي، القاهرة، ص50.

وإقامة طرق التفافية تقطع أوصال الضفة الغربية، واستيلاء إسرائيل على مصادر المياه، أمور كلها تبدد الأمل بانسحاب إسرائيلي من الضفة؛ أمّا تفكيك المستعمرات فهو، أكثر وأكثر، من قبيل الوهم، لقد جعلت إسرائيل وسياساتها التوسعية حل الدولتين مستحيلاً من الوجهة العملية، فعبر طمس الحدود الاصطناعية لسنة 1967، أعادت إسرائيل توحيد فلسطين ككيان واحد وأحيت ترتيب ما قبل سنة 1948 الخاص بجماعتين تعيشان في إقليم واحد يشكل كياناً جيوسياسياً واحدا، وعلى هذه الصورة، فإن سياسة الاستيطان الإسرائيلية تمثل تجاوزا مفرطاً لانتصار 1967 عبر إدماجها فلسطينيي الضفة الغربية في إسرائيل[1].

ومما سبق فإن الحجة الكبرى ضد حل الدولتين هي أنه وبكل بساطة، أضحى مستحيلاً، وربما يمكن فهم هذه "الاستحالة" على عدة وجوه، حيث أصبح من الصعب حل الدولتين وترسيم حدود بينهما بسبب سياسات التوسع والضم الاستيطانية، وسعي إسرائيل للتوسع الديمغرافي في مناطق عام 1967، وهذا يدل أنه من الصعب أن يكون هناك دولة فلسطينية ذات حدود قائمة إلى جانب إسرائيل على حدود الرابع من حزيران عام 1967[2].

فضلاً عن ذلك، فإن استحالة التقسيم تمضي عميقاً فتلامس الطبيعة الجغرافية والطوبوغرافية لفلسطين ومواردها المائية، فإن هذا البلد لا يحتمل حدودا في وسطه، ولا هو يطيق دولتين سياديتين بين البحر والنهر[3].

---

[1] زريق، رائف (2011)، **حل الدولة الواحدة، من الصراع حتى الموت إلى جدلية السيد–العبد**، مجلة الدراسات، عدد (86)، ص80.

[2] المرجع السابق، ص81.

[3] Jenab Tutunji and Kamal Khalidi, (1997), "A Bi-National State in Palestine: The Rational Choice forPalestinians and the Moral Choice for Israelis", International Affairs, vol.73, no.1 p. 31

وعليه فإن إسرائيل ما زالت ترفض إقامة دولة فلسطينية على حدود الرابع من حزيران والتي لا تزيد مساحتها عن 22% من مساحة فلسطين التاريخية، وترفض أن تكون القدس الشرقية عاصمة لها بل تريدها إسرائيل دولة مجزأة بطرق التفافية وجدار عازل وكتل استيطانية يعيش فيها الفلسطينيون تحت السيطرة الإسرائيلية الكاملة على المعابر الجوية والبرية والبحرية في الضفة الغربية وغزة بحجة ضمان الأمن لدولة إسرائيل.

الخاتمـــة

سعت هذه الدراسة للبحث في مدى وجود حل آخر غير حل الدولتين الذي أصبح غير ممكن وغير واقعي في ظل الممارسات الإسرائيلية على الأرض، وأن الحل الممكن الحديث فيه هو حل الدولة الواحدة، ومدى إمكانية تطبيق هذا الحل، والبحث في الصعوبات والمعيقات التي قد واجه هذا الحل، وقد خلصت الدراسة لمجموعة من النتائج والتوصيات وذلك كما يأتي:

أولاً- النتائج:

1) أن فكرة حل الدولتين أصبحت في مهب الريح وذلك في ظل التوسع الاستيطاني وسياسة الضم وإقامة جدار الفصل العنصري في الضفة الغربية والقدس وإصرار إسرائيل على فرض وقائع جديدة على الأرض بالقوة عمرانية وديموغرافية، أدى إلى صعوبة تحقيق رؤية حل الدولتين وإقامة الدولة الفلسطينية مستقبلا.

2) أن قضية اللاجئين كما قضية القدس تبقى قضية شائكة ومعقدة، من قضايا الحل النهائي، خاصة في ظل رفض إسرائيل على مدار حكوماتها المتعاقبة حق العودة للاجئين، رغم القرارات الأمية من الجمعية العامة للأمم المتحدة وجلس الأمن الدولي بحق العودة، وعلى رأسها القرار (194)، مما جعل من رؤية حل الدولتين مشلولة بسبب رفض التعامل مع قضية ثابتة من قضايا الحل النهائي.

3) يعد قبول حل الدولة الواحدة وفقاً لدولة ديمقراطية علمانية أمر لا يمكن تحقيقه في ظل التحولات الآديولوجية في المجتمع الإسرائيلي والميل نحو اليمين المتطرف من جهة، ومن جهة أخرى أن حل الدولة الواحدة على أساس دولة ديمقراطية علمانية يقوم على منح الحقوق

الفردية وليس الحقوق الجماعية وهو ما لم تقبل إسرائيل من قبل، الأمر الذي يؤكد أن مثل هذا الحل غير قابل للتطبيق.

4) إن حل الدولة الواحدة وحل قضية القدس في نطاق هذا الحل هو حل لا يتحقق في ظل التعنت والرفض الإسرائيلي لأي قرارات دولية أو أممية أو أية اتفاقيات تم توقيعها مع الجانب الفلسطيني، وهنا فإن المؤيدون لحل الدولة الواحدة البعض منهم يقدم فكرة حل قضية القدس في إطار حل الدولة الواحدة في إطار تفاهم ديني بين رجالات الدين الثلاث المسلمين والمسيحيين واليهود.

5) إسرائيل لن تقبل بأي حل لا دولة واحدة ولا دولتين، وذلك من منطلق قناعات ايدلوجية عقائدية دينية، فالمتابع لأحزاب المجتمع الإسرائيلي يرى أن جميع الأحزاب داخل إسرائيل تحولت إلى اليمين، حيث يكاد لا يوجد اي تأثير يذكر لأحزاب اليسار الاسرائيلي سياسيا او مجتمعيا داخل دولة الاحتلال، فنحن اليوم أمام أحزاب وحكومات يمينية فقط، تنقسم ما بين يمين متشدد ويمين متطرف لم ولن يقبل أن يشاركه العرب الفلسطينيين ما اغتصبه بقوة عصاباته الصهيونية وقوته الاستعمارية الباطلة، فكل المعطيات والسلوكيات الصهيونية على أرض الواقع تؤكد أن اسرائيل الاستعمارية لا تريد اعطاء الفلسطيني اي شيء بل إنها تحولت من قوة احتلال مؤقت الى احتلال واستعمار تفريغي دائم يسعى بكل امكانياته لتفريغ كامل فلسطين التاريخية من العرب الفلسطينيين بشكل كلي ونهائي بالضغط عليهم لتطهير واعادة تهجير من تبقى منهم بعد عامي 1948 و 1967 وطردهم بهدف انهاء وتصفية القضية الفلسطينية للأبد، وهو يريد في أضعف الحالات تحويل ما تبقى من مساحة ال 22%(التي من المفترض إقامة دولة فلسطين عليها)، والتي تحولت بسبب الممارسات الصهيونية إلى أقل من 11%

على شكل كنتونات ومقاطعات ومناطق جغرافية معزولة، فهو يريد إبقاء الوضع على ما هو عليه حاليا مع إرساء مظهر أكثر من سلطة وأقل من حكم ذاتي وهو يريد ذلك في الضفة الغربية فقط دون القدس وغزة.

6) الانحياز الأمريكي والغربي الدائم لإسرائيل والمصالح الإسرائيلية على حساب مصالح الشعب الفلسطيني وحقوقه مما يعطي إسرائيل القوة والتعنت واللامبالاة لاحترام الاتفاقيات الدولية الموقعة مع الجانب الفلسطيني وتنفيذ القرارات الأممية الصادرة عن الأمم المتحدة ومجلس الأمن الدولي والجمعية العامة للأمم المتحدة.

7) أصبح حل الدولة الواحدة في ظل تعثر حل الدولتين وفشله الحل الأكثر جاذبية، إن كان هذا الحل يقوم على أساس دولة واحدة لشعبين أو دولة ديمقراطية علمانية لشعب واحد، حيث أنه ينظر لهذا الحل بأنه يحل الكثير من المشكلات كالقدس، واللاجئين والحدود وغيرها من قضايا التعايش والمساواة في الحقوق، لأنه يقدم نماذج تختلف عن نموذج حل الدولتين، والمخاطر التي يمكن أن يحاط بها حل الدولتين.

8) فقدان الفلسطينيين للعمق العربي والإسلامي نتيجة الثورات التي شهدتها بعض الدول العربية منذ الربيع العربي والصراعات الداخلية والمؤامرات الخارجية ضد بعض الدول العربية لتحريف مسارها عن القضية المركزية وهي قضية فلسطين، ناهيك عن اتجاه بعض الدول العربية نحو التطبيع مع إسرائيل الذي يعد خروجاً عن النهج العربي القائم على أنه لا سلام مع إسرائيل إلا بإقامة دولة فلسطينية على أرض فلسطين بحدود الرابع من حزيران لعام 1967 وعاصمتها القدس الشريف انطلاقاً من المبادرة العربية للسلام عام 2000.

ثانياً– التوصيات:

1– أن الوضع القائم لا يمكن أن يستمر التعاقدات والمعاهدات من طرف واحد إما أن يتم الالتزام من طرفين (فلسطيني–إسرائيلي) أو أن يتم الانفكاك من كل الاتفاقيات من الطرفين والولايات المتحدة لا يمكن القبول أن تبقى الوسيط والراعي الوحيد لعمليه السلام لأنها أثبتت عدم شفافيتها بل انحيازها للاحتلال فيجب أن يكون هناك أطراف أخرى مع الولايات المتحدة وبحد أدنى تفعيل الرباعية الدولية باعتبار أنها تشكلت لتمثل المجتمع الدولي ككل.

2– التعامل من قبل الطرف الفلسطيني مع الاحتلال والمجتمع الدولي على أن الدولة الفلسطينية قائمة ولكن دوله تحت الاحتلال خاصة بعد إعلان الاستقلال بالجزائر عام ٨٨ في دوره المجلس الوطني الغير عاديه في المنفى في دوله تونس وكذلك حصول فلسطين على عضويه دوله مراقب في الأمم المتحدة في دوره الجمعية العامة ال ٦٦ عام ٢٠١١ فالآن على القيادة طلب حق تقرير المصير باعتبار فلسطين دوله تحت الاحتلال باعتراف دول العالم بذلك وكذلك قيامها بكل مظاهر الدولة من سفارات وتمثيل دولي وسياسي في العالم كدوله تحت الاحتلال.

3– إعادة تفعيل دور منظمة التحرير الفلسطينية باعتبارها الكل ومن يمتلك الكل يمتلك الجزء ومن يمتلك الأصل يمتلك الفرع ومن يمتلك الإنشاء يمتلك الإلغاء أي أن المنظمة هي الكل والسلطة هي الفرع التي أنشأت بقرار مجلس مركزي في منظمه التحرير وذلك باعتبارها البيت المعنوي والسياسي للشعب الفلسطيني المعترف به من قبل الجميع بإدخال الفصائل الوطنية والاسلامية التي لم تدخل حتى اليوم في المنظمة ودخولها يكون من باب إصلاح المنظمة مع باقي الشركاء بصياغة برنامج وطني تحرري واقعي استراتيجي من قبل تمثيل

كل شرائح وفئات الشعب الفلسطيني داخل المنظمة بما فيهم الفصائل المعارضة كمعارضة وطنية لها الحق بالاعتراض والتصحيح من داخل الإطار لصالح التغيير والتطوير وليس من باب المناكفات والردح السياسي والمعارضة فقط من أجل المعارضة. بحيث يخضع هذا البرنامج للتصويت من قبل كل الشعب الفلسطيني في الداخل والخارج وعرب فلسطين ال ٤٨ ليتحمل الشعب الفلسطيني مع الفصائل والقوى السياسية تبعات ذلك من حق تقرير المصير والتحرر من الاستعمار الاحتلالي برنامج لا ينتقص من حقوق الشعب الفلسطيني وأساسه الالتزام بالشرعية الدولية وحق الشعب الفلسطيني باستخدام كل الوسائل المشروعة في مقاومة الاستعمار والكفاح لنيل الاستقلال من كفاح مسلح ومقاومه شعبيه والدبلوماسية السياسية حيث أنها تنسجم كلها معا ولا تنفصل مقابل استخدامها في الوقت المناسب والظرف الأنسب حسب إتفاق القيادة التي ترأسه المنظمة والبرنامج المتفق ومصوت عليه من الشعب الفلسطيني.

4- للتغلب على حجه الاحتلال ومفاوضيه فيما يتعلق بانفصال غزه عن الضفة التعامل مع الأمر الواقع بشكل مؤقت إلى تفضي الظروف لاستعاده الوحدة السياسية والجغرافية وإعادة الحال لما كان عليه قبل عام ٢٠٠٧ بناء نظام فدرالي بين غزه والضفة حتى يكون هناك كيان واحد موحد أمام الاحتلال والعالم، حكومة في غزة وحكومة في الضفة لكن وطن واحد على حدود ال ٦٧ غزه الضفة القدس له نظام سياسي واحد وتشريعي وقضائي وأمني وسلاح ورئيس واحد وقرار سلم وحرب واحد.

5- تغير قواعد اللعبة والتحالفات من قبل القيادة السياسة الفلسطينية وعدم المراهنة على للولايات المتحدة كطرف وحيد واستخدام التلويح والمراوغة احيانا واستخدام تحالفات حقيقية أحيانا حسب الظروف والحسابات مع كل الدول المعاكسة لأمريكا وإسرائيل وكل حلفائهم.

6- في ظل القناعات بفشل وإفشال الاحتلال حل الدولتين وصعوبة تقبله حل الدولة الواحدة من منطلق إيديولوجي وديني ورفضها إعطاء الفلسطيني اي شيء يمكن اعتبار حل الدولة الواحدة هو أداة ضغط على الاحتلال للعودة لحل الدولتين وقرارات الشرعية الدولية أي استخدام حل الدولة كوسيلة يلوح الفلسطيني باللجوء لها للضغط على الاحتلال الذي يقلقه العامل الديمغرافي وخسارة حلم يهودية الدولة للهروب للأمام بالعودة لحل الدولتين والالتزام بكل الاتفاقيات السابقة.

7- على القيادة الفلسطينية ومؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية ومنها السلطة الوطنية الفلسطينية المبادرة في أقرب وقت لإعلان صريح بأن المفاوضات مع الجانب الإسرائيلي حول حل الدولتين قد فشلت، وأن حل الدولتين أصبح لا يمكن تحقيقه في ظل الممارسات الإسرائيلية على الأرض، وأن التوجه هو التفاوض نحو حل الدولة الواحدة.

8- ممارسة العمل الدبلوماسي والسياسي الفلسطيني الخارجي بحث دول العالم على الاعتراف بالدولة الفلسطينية وإرغام الاحتلال على قبول حل الدولتين قبل نفاذ والوقت واللجوء لحل الدولة الواحدة، وذلك من خلال تغيير قواعد اللعبة من قبل القيادة الفلسطيني بإقامة تحالفات مع دول مناوئة لأمريكا المنحازة بشكل كامل مع الاستعمار الصهيوني.

9- أن تسعى القيادة الفلسطينية لعقد مؤتمر دولي كفرصة نهائية لإقرار حل الدولتين على أساس الشرعية الدولية، وتكون قرارات هذا المؤتمر ملزمة للطرفين الفلسطيني والإسرائيلي واتخاذ ما يلزم لحل الأطراف على القبول بها وتنفيذها بتبني مجلس الأمن الدولي لهذه القرارات.

10- التنسيق مع الدول العربية والإسلامية في أي تحركات سياسية خارجية وداخلية من أجل البحث عن مسار جديد لحل القضية الفلسطينية يقوم على أساس إحقاق المصلحة الوطنية الفلسطينية بإنهاء الاحتلال وإقامة دولية فلسطينية، بالرغم من فقدان الفلسطينيين لعمقهم العربي والإسلامي جراء الصراعات والحروب الأهلية الداخلية التي تعيشها بعض الدول العربية، ولما كان للتطبيع من دول أخرى من أثر سلبي على ثورة ونضال الشعب الفلسطيني.

المراجع العلمية

أولاً- الكتب:

[1] إبراهيم، يوسف (2004) **التحول الديمغرافي القسري في فلسطين**، مؤسسة باحث للدراسات، بيروت.

[2] إينون، أوديد (2009)، **الأرض الموعودة خطة صهيونية من الثمانينيات**، ترجمة: ليلى حافظ، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة.

[3] بابيه، إيلان (2010)، **الصهيونية والحال القائم على دولتين، فلسطين إلى أين حل الدولة الواحدة أم حل الدولتين**، ترجمة المركز القومي للترجمة، القاهرة.

[4] بن خضراء، ظافر (2004)، **الصراع على المياه بين العرب وإسرائيل**، دار كنعان للنشر، دمشق.

[5] زراص، النفاتي (2001)، **اتفاقيات أوسلو وأحكام القانون الدولي**، منشأة المعارف، الإسكندرية.

[6] العارف، عارف (د.ت) **نكبة فلسطين والفردوس المفقود 1947م-1952م**، الجزء الأول، إصدار: دار الهدى، د.م.

[7] قريع، أحمد (2006)، **الرواية الفلسطينية الكاملة للمفاوضات من أوسلو إلى خارطة الطريق**، ط2، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، فلسطين.

[8] الكرمي، غادة (2013)، **بناء حركة دولية لنشر حل الدولة الواحدة**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.

[9] الكيالي، عبد الحميد وآخرون (2008)، **إسرائيل ومستقبلها حتى عام 2015**، مركز دراسات الشرق الأوسط، ط1، عمان، الأردن.

[10] المسيري، عبد الوهاب (2002)، **مقدمة لدراسة الصراع العربي الإسرائيلي**، دار الفكر، بيروت.

[11] هاندميكر، جيف (2007)، **مقاومة الأبارتهايد واجب إنساني**، مجلة حق العودة، عدد (21).

[12] هلال، جميل (2010)، **فلسطين.. إلى أين؟، حل الدولة أم الدولتين**، ترجمة: أحمد بشاري، المركز القومي للترجمة، القاهرة.

ثانياً- الرسائل الجامعية:

[1] أبو جاسر، مروان (2013)، **رؤية حل الدولتين وأثرها على التسوية السياسية للقضية الفلسطينية**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الأزهر، غزة، فلسطين.

[2] إسماعيل، هنادي هاني (2012)، **الدولة الفلسطينية نموذج بناء المؤسسات في قيام الدولة**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، نابلس.

[3] زيد، أمينة رمضان طاهر (2013)، **نموذج الدولة الواحدة وأثر ذلك على عملية السلام الفلسطينية الإسرائيلية (الإمكانية والتحديات)**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين.

[4] عليوي، سجود (2013)، **أثر قيام دولة فلسطينية على مستقبل اللاجئين**، رسالة ماجستير، جامعة بيرزيت، فلسطين.

[5] غنام، أحمد (2013)، **الدور الأمريكي لتسوية الصراع الفلسطيني–الإسرائيلي، حل الدولتين أنموذجاً 1991–2010**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الأزهر، غزة.

[6] ملكة، جهاد (2013)، **اليهود الروس ودورهم في الحياة السياسية الإسرائيلية (1990–2010)**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الأزهر، غزة.

[7] موسى، خالد أحمد (2011)، **أوضاع اللاجئين الفلسطينيين ومستقبلهم في لبنان (1994–2009)**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الأزهر، غزة.

ثالثاً– الأبحاث العلمية:

[1] أبو بكر، أمين (2018)، **مشاريع التسوية الفلسطينية مع الحركة الصهيونية 1899–2018**، مجلة شؤون فلسطينية، عدد (272).

[2] أبو ستة، سلمان (2012)، **حل الدولة الواحدة للصراع العربي– الإسرائيلي، بلد واحد لكل مواطنيه**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.

[3] الأستاذ، صبحي (2010)، **الجدار الفاصل ومستقبل الدولة الفلسطينية، دراسة في الجغرافية السياسية**، مجلة جامعة الأزهر، سلسلة العلوم الإنسانية، مجلد (12)، عدد (1)، جامعة الأزهر، غزة.

[4] بارود، نعيم (2012)، **استحقاق الدولة وقضايا الحل النهائي، القدس في قضايا الحل النهائي**، مجلة الجامعة الإسلامية للبحوث، مجلد (20)، عدد (2)، غزة.

[5] براون، جوناثان (2008)، **زوال حل الدولتين**، مؤسسة كارينغي للسلام العالمي.

[6] بلوينغ، غيل (2007)، **لاجئو العالم 1948 الفلسطينيون وحق العودة الفردي، دراسة تحليلية في القانون الدولي**، المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين، بيت لحم.

[7] تلحمي، داود (2005)، **جنوب أفريقيا نموذجاً بين حل الدولتين وحل الدولة الواحدة**، جريدة حق العودة، عدد (13-14).

[8] الجرباوي، علي (2018)، إسرائيل والحكم الذاتي لفلسطين: المفهوم وصلاحية النموذج، مجلة الدراسات الفلسطينية، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، عدد (114).

[9] جمال، أمل (2009)، **الدولة الديمقراطية العلمانية في فلسطين التاريخية**، مجلة الآداب.

[10] حداد، خليل (2008)، **تقرير العنصرية**، مركز مساواة، حيفا.

[11] الحلالمة، الحارث محمد سبيتان (2021)، **تداعيات إقرار قانون القومية اليهودية على القضية الفلسطينية**، مجلة دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية، الجامعة الأردنية، عمان، مجلد (48)، عدد (1).

[12] حماد، مجدي (2011)، **السلام الإسرائيلي إستراتيجية التسوية**، مجلة الدراسات الفلسطينية والإستراتيجية، بيروت.

[13] حمادة، معتصم (2007)، **اللاجئون وحق العودة**، المركز الفلسطيني للتوثيق والمعلومات (ملف)،ع5، دمشق، آذار.

[14] الحمد، جواد (2007)، آفاق التسوية السياسية للقضية الفلسطينية 2007–2008، مجلة دراسات شرق أوسطية، عدد (39)، عمان.

[15] الخالدي، كمال (1999)، **فكرة دولة ثنائية القومية في فلسطين خيار سياسي مطروح أم تطور تراكمي مقصود**، مجلة الدراسات الفلسطينية، مجلد (10)، عدد (37)، بيروت.

[16] الخيارات الفلسطينية لإنهاء الاستعمار الصهيوني، وثيقة خاصة، مجلة الدراسات الفلسطينية، عدد (76)، رام الله، .

[17] دوغارد، جون (2007)، **المجتمع الدولي ونظام الفصل العنصري في فلسطين**، مجلة حق العودة، عدد (21).

[18] رياض، عادل محمود (1991)، **الدولة الفلسطينية، حدودها ومعطياتها وسكانها**، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة.

[19] زريق، رائف (2011)، **حل الدولة الواحدة من الصراع حتى الموت إلى جدلية السيد–العبد**، مجلة الدراسات الفلسطينية، عدد (86).

[20] سالم، وليد (2020)، **فلسفات وآليات الضم الإسرائيلية وخطط التصدي الفلسطينية**، مجلة شؤون فلسطينية، عدد (280)، منظمة التحرير الفلسطينية.

[21] سلامة، عبد الغني (2014)، **الصراع على المياه في فلسطين، واقع وحلول**، مجلة شؤون فلسطينية، مركز الأبحاث، منظمة التحرير الفلسطينية، عدد (257)، رام الله.

[22] الشرعة، إبراهيم فاعور (2013)، **الأحزاب الأردنية والقضايا الوطنية والقومية بين عامي 1950–1957**، منشورات اللجنة العليا لكتابة تاريخ الأردن، عمان.

[23] صالح، محسن (2017)، **الأربعون في قضية فلسطين رؤية إسلامية**، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت.

[24] صالح، محسن وآخرون (2009)، التقرير الإستراتيجي الفلسطينية لعام 2009، مركز الزيتونة للدراسة والاستشارات، بيروت.

[25] طرطاق، زكريا (2019)، **مدينة القدس بين الحق التاريخي والحق القانوني**، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة منتوري، قسنطينة، عدد (51)، الجزائر.

[26] عاشور، عمر (2010)، قراءات إستراتيجية حول الصراع الفلسطيني الإسرائيلي تعارض المفاهيم والحلول البديلة.

[27] عبد الله، خالد خليل (2021)، **مستقبل الدولة الفلسطينية بين حلة الدولة الواحدة وحل الدولتين**، دراسة استشرافية، مجلة جامعة القدس المفتوحة للدراسات، مجلد (3)، عدد (57).

[28] عبد الله، خالد خليل أحمد الشيخ (2019)، **مستقبل النظام السياسي الفلسطيني بين حل الدولة الواحدة وحل الدولتين**، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، مجلد (10)، عدد (3)، الإسماعيلية، مصر.

[29] عمر، عاشور (2010)، قراءات استراتيجية- حل الصراع الفلسطيني الإسرائيلي تعارض المفاهيم- الحلول البديلة، مركز التخطيط الفلسطيني، عدد (6)، غزة، فلسطين.

[30] عمران، حسان (2018)، **مسح أولي لحلول الدولة الواحدة للقضية الفلسطينية، المقترحات والقابلية للتطبيق والتقبل الشعبي**، منتدى الشرق، اسطنبول، تركيا.

[31] عمرو، نعمان (2008)، **التراجع الرسمي في قرارات الأمم المتحدة تجاه القضية الفلسطينية منذ نشأتها حتى حرب أكتوبر عام 1973م**، جامعة القدس المفتوحة، منطقة الخليل التعليمية، الخليل، فلسطين.

[32] العمري، حكيم (2020)، **أثر قيام الدولة الفلسطينية على حق العودة للاجئين الفلسطينيين**، مجلة الحقوق والعلوم السياسية، عدد (13)، الجزائر.

[33] غانم، أسعد (2000)، **دولة فلسطينية- إسرائيلية ثنائية القومية، نحو حل اتحادي للمسألة الفلسطينية الإسرائيلية**، مجلة الدراسات الفلسطينية، عدد (41)، رام الله.

[34] غرينيبرغ، لويس (2009)، **الاتحاد الإسرائيلي الفلسطيني، رؤية الستقبل**، قضايا إسرائيلية، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، مدار، عدد (34).

[35] الغنيمي، زينب (2010)، **الدولة الفلسطينية بين الوهم والواقع وما بينهما**، مجلة تسامح، عدد (29)، رام الله.

[36] غيل، بلونغ (2007)، **لاجئو 1948 الفلسطينيون وحق العودة الفردي، دراسة تحليلية في القانون الدولي**، ط2، المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين الفلسطينيين، بديل، بيت لحم.

[37] فارس، هاني (2010)، **حل الدولة الواحدة للصراع الفلسطيني الإسرائيلي، دولة لكل مواطنيها**، مجلة المستقبل العربي، عدد (375)، بيروت.

[38] فرح، جعفر (2009)، **العنصرية، دليل تربوي مجتمعي**، مركز مساواة، حيفا.

[39] فرسخ، ليلى (2015)، التحديات السياسية وأطر العمل، معهد دراسات التنمية في جامعة بيرزيت، بيرزيت، فلسطين.

[40] فهد، سليمان (2017)، **الاستيطان في قرارات مجلس الأمن**، مطالعة في القرار رقم (2334).

[41] اللحام، سعيد (2021)، **العدوان الإسرائيلي على القدس والمسجد الأقصى 2021، التداعيات والتحولات**، مجلة دراسات شرق أوسطية، مركز دراسات الشرق الأوسط، مجلد (25)، عدد (96).

[42] لطفي، عبد الحميد (1964) **الأساس التاريخي لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين**، مجلة حوليات كلية الآداب، جامعة عين شمس، عدد (5)، مجلد (9).

[43] المدلل، وليد (2011)، **استحقاق حدود الدولة الفلسطينية**، منتدى غزة الرابع للدراسات السياسية والإستراتيجية، مركز التخطيط الفلسطيني، غزة.

[44] المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين (بديل) (2005)، **حل الدولتين، حل الدولة الواحدة وحقوق اللاجئين**، رام الله.

[45] مصطفى، مهند (2021)، **من الضم الرسمي إلى الضم الفعلي الزاحف**، مركز مدار الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، رام الله.

[46] مؤسسة الدراسات الفلسطينية (1990)، **الدولة الفلسطينية وجهات نظر إسرائيلية وعربية**، بيروت.

[47] موسى، نائل (2011)، **فلسطين تبعث من جديد كفى لآخر احتلال**، صحيفة الحياة الجديدة، عدد (5708).

[48] النابلسي، تيسير (1980)، **القطاع الزراعي وموارد المياه في الضفة الغربية**، الجمعية الملكية، الدائرة الاقتصادية، عمان.

[49] نجيب، وليم، نصار، جورج (2014)، مفهوم الجرائم ضد الإنسانية في القانون الدولي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.

[50] نجيب، وليم، ونصار، جورج (2014)، مفهوم الجرائم ضد الإنسانية في القانون الدولي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.

[51] يفتاحئيل، أورن (2012)، **الإثنوقراطية سياسات الأرض والهوية في إسرائيل/ فلسطين**، ترجمة: سلافة حجاوي، المركز الفلسطيني للدراسات، مدار، رام الله.

رابعاً– المواقع الإلكترونية:

[1] المناصرة، عز الدين (2018)، **مشروع الدولة الواحدة (ثنائية القومية): التكيف مع الاحتلال وتوطين إسرائيل والهروب إلى الأمام**، الحوار المتمدن. https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=591650&r=0.

[2] الغندور، يعقوب (2012)، دراسة قانونية حول خطوة حصول فلسطين على صفة "دولة غير عضو) بصفة مراقب لدى الأمم المتحدة، موقع إلكتروني: https://alray.ps/ar/post/101676.

[3] دائرة شؤون اللاجئين، منظمة التحرير الفلسطينية (2018)، المحطة الثامنة انتفاضة الأقصى الثانية والحصار في رام الله، الخميس 2018/7/5، موقع إلكتروني: http://plord.ps/post/7152

[4] مناع، معين (2009)، **مستقبل الدولة الفلسطينية في ظل "حل الدولتين"**، وكالة فلسطين اليوم الإخبارية، https://paltoday.tv/post/.

[5] بوين، جيرمي (2015)، هل أدى اغتيال رابين إلى قتل أفضل فرصة للسلام بين الفلسطينيين والإسرائيليين؟، موقع بي بي سي بالعربية، https://www.bbc.com/arabic/middleeast/

[6] إسرائيل وفلسطين، أحداث عام 2020، منظمة مراقبة حقوق الإنسان: https://www.hrw.org/ar/world-report/altqryr-alalmy-2021/country-

[7] موقع العربي الجديد الإلكتروني: إحصائيات: 476 ألف مستوطن يعيشون في 150 مستوطنة بالضفة الغربية المحتلة، موقع إلكتروني: https://www.alaraby.co.uk/politics/476

[8] مجلس الأمن الدولي، الأمم المتحدة، الموقع الإلكتروني: (https://undocs.org/pdf?symbol=ar/S/RES/2334(2016

[9] حل الدولتين يلقى تأييداً متصاعداً لدى ناخبي اليمين الإسرائيلي، صحيفة الشرق الأوسط، 2020/3/17، عدد (15450)، موقع إلكتروني:

.https://aawsat.com/home/article/

[10] موقع مركز الجزيرة للدراسات 2014/12/15:

.https://studies.aljazeera.net/en/node/2723

[11] دائرة شؤون المغتربين، منظمة التحرير الفلسطينية، http://www.pead.ps/article/

[12] العكر، ممدوح (2014)، **تحديات ما بعد فشل حل الدولتين**، المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الإستراتيجية، مسارات، موقع إلكتروني: https://www.masarat.ps/article/.

[13] عباس، إبراهيم فؤاد (2020)، **حل الدولة الواحدة: المحاولة الأخيرة لحل القضية الفلسطينية**، مركز الناطور للدراسات والأبحاث، موقع إلكتروني: https://natourcenters.com/.

[14] أبو سلمي، أحمد (2015)، إسرائيل تتهرب من قضايا الحل النهائي وتصعد الاستيطان، موقع أمد للإعلام الإلكتروني: https://www.amad.ps/ar

[15] فيلتمان (2013)، الوضع المالي لفلسطين في خطر ويجب علينا العمل على مساعدة الفلسطينيين، وكالة سام برس الإخبارية: https://www.sampress.net/portal/

[16] شبكة نداء القدس الإخبارية (2013)، نصف مليون مستوطن في الضفة الغربية يجعلون حلم حل الدولتين غير واقعي، http://nedaalquds.com/arabic/.

[17] استعادة قضية اللاجئين (2019)، موقع https://www.crisisgroup.org/ar/middle-east-north-africa/eastern-mediterranean/israelpalestine/bringing-back-palestinian-refugee-question، الإلكتروني.

[18] عدوان، بيسان (2018)، **اللاجئون الفلسطينيون وسيناريوهات الحل: دولتان أم دولة واحدة**، موقع رمان الإلكتروني:

.https://rommanmag.com/view/posts/postDetails?id=4804

[19] البشتاوي، عماد (2020)، **ما بين حل الدولتين وجدلية الدولة الواحدة والكنفدرالية.. فلسطين إلى أين؟**، موقع الميادين نت 2020/8/7،

https://www.almayadeen.net/articles/

[20] حسن، سامي (2020)، **هل تكون الدولة ثنائية القومية مدخلاً للدولة الديمقراطية العلمانية**، موقع العربي الجديد الإلكتروني: https;//www.alaraby.co.uk.

[21] مجلة المعرفة، موقع إلكتروني: https://www.marefa.org.

[22] عبد الفتاح، عوض (2008)، **خواطر حول جنوب أفريقيا**، مجلة عدالة الإلكترونية، عدد (54)، https://www.adalah.org/uploads/oldfiles/news.

[23] صلاحات، نظام (2021)، **عن الدولة ثنائية القومية مجدداً**، موقع القدس الإخباري، https://alquds.com/2021/05/21/

[24] أبو زايدة، سفيان (2012)، **شخصيات إسرائيلية تدعى إلى تبني فكرة الدولة الثنائية القومية**، موقع جريدة القدس، موقع إلكتروني: http://www.alquds.com/news/article/view

[25] أبراش، إبراهيم (2012)، **ما وراء الحديث عن دولة ثنائية القومية في فلسطين**، موقع الحوار المتمدن، عدد (3876)، //http.www.ahewar.asp.nr/debat/org

[26] عليان، خالد (2017)، **حل الدولة الواحدة للقضية الفلسطينية بمفهوم القانون الدولي**، موقع فلسطين الآن: https://paltimeps.ps/post

[27] منظمة التحرير، دائرة شؤون اللاجئين، أوضاع اللاجئين الفلسطينيين في الضفة الغربية، http://www.plord.org/camps/wb/info.htm

[28] دائرة شؤون المفاوضات الفلسطينية، www.nad-plo.org.

[29] المناعمة، سمير (2020)، مخططات ضم أراض فلسطينية محتلة في ميزان القانون الدولي، سلسلة خاصة، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، موقع إلكتروني: https://www.palestine-studies.org/ar/node/1650186

خامساً- المراجع الأجنبية:

[1] Jenab Tutunji and Kamal Khalidi, (1997), "A Bi-National State in Palestine: The Rational Choice forPalestinians and the Moral Choice for Israelis", International Affairs, vol.73, no.1.

[2] Abunimah, Ali. (2011), "A Curious Case of Exceptionalism: Non-partition's Approaches to Ethnic Conflict Regulation and the Question of Palestine," Ethnopolitics, 10, 3-4, September-November,.

[3] Sami Hadawi. Bitter Harvest, Palestine between 1914-1948 Published by the caracan books,Delmar,new york,1979.

An-Najah National University

Faculty of Graduate Studies

THE END OF THE TWO-STATE SOLUTION ON THE GROUND AND THE ALTERNATIVES OFFERED: THE ONE-STATE SOLUTION

By

Hassan Ali Faraj

Supervisor

Dr. Basil Mansour

This Thesis is Submitted in Partial Fulfillment of the Requirements for the Degree of Master of , Faculty of Graduate Studies, An-Najah National University, Nablus - Palestine.

2022

THE END OF THE TWO-STATE SOLUTION ON THE GROUND AND THE ALTERNATIVES OFFERED: THE ONE-STATE SOLUTION

By
Hassan Ali Faraj
Supervisor
Dr.. Basil Mansour

Abstract

This study dealt with the issue of the end of the two-state solution on the ground and the alternatives offered (the one-state solution). The problem of the study was to research the possibility of solving the Palestinian issue, in the difficulty of reaching the two-state solution despite the fact that international legitimacy has approved that solution in accordance with Security Council resolutions 242 and 383, and under the Oslo Accords, the PLO recognized the existence of the State of Israel in exchange for Israel's recognition of the PLO as the sole legitimate representative of the Palestinian people, and that under the Oslo Accords, the PLO ceded 78% of the area of historical Palestine in exchange for an independent state for the Palestinians on the borders of June 4, 67, meaning that it remains The aspired Palestinian state out of the area of historical Palestine is only 22%, as well as the search for an alternative to this solution, which is the one-state solution, and the extent to which the Israeli side accepts this solution, and its applicability within the scope of international law, and the possibility of benefiting from the experience of South Africa for this solution, as well as an investigation of the feasibility of this solution. The solution to verify, in addition to demonstrating the ability of the one-state solution model to find solutions to the outstanding issues, on which the two-state solution could not find an agreement, and to provide acceptable solutions For both parties, such as the issue of refugees and sovereignty over the land and Jerusalem. It can be said that the two-state solution has failed due to the policies of imposing reality by the Zionist colonialism, including the apartheid wall, the Judaization of Jerusalem, the large and continuous increase in the number of settlements, and the imposition of a geographical and urban reality by changing and blurring the features of the shape of the 67 borders, which in turn practically canceled the idea of the two-state solution, which remained ink On paper, although the PLO ceded 78% of the area of historic Palestine under the Oslo agreement, land for peace,

Israel will not accept the two-state solution or the one-state solution through an ideological and ideological religious door. Any influence of the Israeli left, politically, socially, or any other side. Today, the extreme right-wing has become the most influential in shaping Israeli policy, refusing to share with the Palestinian Arabs what they usurped by force through Zionist gangs from the land of Palestine. The Israeli occupation has transformed from an occupying power to a force of complete vacuum colonization of historical Palestine from the Palestinian Arabs, in the form of all, purification and re-displacement of the Palestinian people after 48 and 67 and ending the Palestinian cause for Forever and transfer the remaining 22% of Palestinian land to Israel, while leaving 11% of it to the Palestinians in the form of isolated cantons, provinces and geographical areas, more like a piece of Swiss cheese, less than countries and more autonomy in the West Bank. They have a country, borders, or geography.

Keywords: the two-state solution, the one-state solution, the Israeli position, refugees, the water issue.